

نقد مقال

في مسائل من علم الحديث والفقه وأصوله

وتفصيل بعض المذاهب

تأليف

عبد الحمي بن محمد بن الصديق

نقد مقال
في مسائل من علم الحديث والفقه وأصوله
وتفصيل بعض المذاهب

تأليف
عبد الحمي بن محمد بن الصديق

الطبعة الاولى

لماذا انشئت دار الحديث الحسنية ؟
جواب هذا السؤال تجده في صفحة 75 وما بعدها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون، أحمده حمدا كما ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله. وأستعينه استعانة من لا حول له ولا قوة الا به، وأستهديه بهداه الذى لا يضل من أنعم به عليه، وأستغفره لما أزلت وأخرت استغفار من يقر بعبوديته ويعلم أنه لا يغفر ذنبه وينجي منه الا هو

وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له، وأن محمدا عبده ورسوله جاء بالحق والكتاب المبين، صلى الله عليه وعلى آله ورضى عن صحابته

أما بعد: فهذه تعقيبات مفيدة على مقالة للعلامة السيد عبد الله كنون الامين العام لرابطة علماء المغرب نشرت منذ أعوام بمجلة العربي (I) تكلم فيها على مسائل تتعلق بأصول مذهب مالك وأرجحية مذهبه على سائر المذاهب، كما تعرض لمسائل أخرى مهمة لكنه لم يوفق فى ذلك كله أو غالبه للصواب الذى تؤيده، القواعد الاستدلالية والحديثية، والنصوص الفقهية التى ما كان ينبغي أن تخفى عليه أو يتغافل عنها وهو بصدد كتابة بحث مفيد مثل بحثه هذا !!

لقد كان ينبغي له قبل أن يمسك القلم ليكتب مقالته تلك أن يستوفى البحث والنظر بروية فى القواعد والاصول التى بنى عليها الائمة اجتهادهم وأقوال العلماء فى المسائل التى تكلم عليها، وفي كل ماله ارتباط وثيق بها اذ لا يتأتى غالبا الوصول الى القول المصيب فى أي مسألة من المسائل الفقهية أو أصولها بالنظر فيها على انفراد

(I) عدد 152 جمادى الاولى 1391 - يوليو 1971

بل لا يأتي ذلك الا باستيعاب النظر فيما له تعلق وارتباط بها، (I) وهذا ما لم يفعله الاستاذ كاتب المقالة كما يدل عليه كلامه، بل اكتفى بنقل ما هو مشهور عند الفقهاء المالكية الذين لا يعرف كثير منهم قليلا ولا كثيرا من أدلة فروع مذهبهم فضلا عن أن يعرفوا فروع المذاهب الفقهية الاخرى وأدلتها حتى يقبل كلامهم فيما يتوقف قبوله على المقارنة بين فروع مذهبهم وأدلتها وفروع المذاهب الاخرى وأدلتها !!

هذا ما دعاني الى كتابة تعقبات على تلك المقالة تكشف ما فيها من أخطاء وتبين ما في كلام الفقهاء الذي اعتمد عليه من مخالفة للمواقع الذي تشهد له ضروريات القواعد الاستدلالية، وما هو مسطور في كتبهم الفقهية!! ونهجت فيها المنهج الذي التزمت السير عليه في كتبتي من الاذعان والتسليم لما قام عليه البرهان، ورفض ما خالفه وان قال به الائمة الاعلام !

ولست في سلوكي هذا السبيل الحق المصيب الا ممثلا لامرهم منفدا لوصيتهم رضي الله تعالى عنهم بترك ما كان من أقوالهم مخالفا للنصوص التشريعية كما ستراه منقولا عنهم فيما يأتي ان شاء الله تعالى

لهذا كان العامل بوصيتهم هو المتبع لهم رضي الله تعالى عنهم، والمعرض عن وصيتهم التي تعد أصلا من أعظم أصول مذاهبهم الجامد على منصوص المذهب وان كان مخالفا للنصوص القطعية الثبوت والدلالة هو المخالف لهم النابذ لا قوالهم التارك لتقليدهم، وأن زعم أنه مقلدهم، وكيف يكون صادقا في دعوى تقليدهم من يخالفهم في وصيتهم التي هي أعظم وأجل أصل من أصول مذاهبهم ؟!

ومما ينبغي التنبيه عليه أن تلك المقالة اشتملت على أخطاء كثيرة! لهذا جعلنا لكل خطأ عنوانا يتميز به عن نظيره، ويستبين به عن مثيله، ومن الله سبحانه وتعالى استمد العون والتوفيق

(I) راجع في هذا بحثا قويا في كتابنا «حكم اللحم المستورد من اوروبا» 24 - ط طنجة

(1)

عرف مذهب مالك بالوسطية بين الحرفيين وأصحاب الرأي !

قال الاستاذ كنون: عرف مذهب مالك بالوسطية بين الحرفيين المتمسكين بظاهر النصوص وأصحاب الرأي الذين لم يكن عندهم للنقل ولا للنص أهمية كبيرة اهـ

نقد كلامه نقدا مجملا

هذا الكلام لا يخفى بطلانه على من له علم بالاصول التي بنى عليها الائمة اجتهادهم والاحكام الفقهية المقررة في كتب اتباعهم، ولو رجع الى كتب الاصول وكتب الفقه، وقارن بعد ذلك بين اصول المذاهب المسطورة في كتب الاصول والاحكام الفقهية المذكورة في كتب مقلديهم لادرك بديهية ان ادعاءه الوسطية لمذهب مالك لا ينبني على أساس، ولا يقوم على ساق!!

وكيف تصح دعواه مع اتفائه في كثير من الاصول مع المذهب الحنفي الذي يرجع في كثير من الاحكام الى الرأي المخالف مخالفة صريحة للنصوص التشريعية؟!

ولاتفاهما في تلك الاصول التي بنى عليها مذهبهما اتفقا أيضا في ترك العمل بكثير من الاحاديث الصحيحة التي لا معارض لها من جنسها استنادا الى تلك الاصول القاضية بعدم الاخذ بها

وخالفهما جمهور العلماء فعملوا بها وانتقدوا ترك العمل بها عملا بتلك الاصول أشد الانتقاد وأنكروه أعظم النكر كما ستأتي الإشارة اليه في موضعه من هذا البحث

كما أن من اطلع على أصول مذهب الشافعي والاحكام الفقهية المقررة في كتبه وكتب اتباعه سيعلم علم اليقين أن الاحق والاجدر بالوسطية هو مذهب الشافعي، وذلك لسبب ظاهر واضح وهو أن الامام الشافعي لا يرفض العمل بالقياس والرأي عند عدم وجود النص على الحكم كاهل الظاهر بل أنه أقام البراهين

الساطعة على وجوب العمل به وبين أركانه وشروطها في كتاب الرسالة الذي هو أول كتاب وضع في أصول الفقه

لكنه مع هذا يحكم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بدون أن يشترط. شرطاً أو يؤصل أصلاً للعمل بها، كما فعل المذهبان الحنفي والمالكي. فإذا صح الحديث عنده لم يقدم عليه قياساً ولا غيره من الأصول التي قدمها المذهبان الحنفي والمالكي على الحديث الصحيح

فهو يعمل بالقياس في موضع العمل به، وهو عدم وجود النص على الحكم

ولم يضع للسنة معايير لا تقبل بدون تحققها كما صنع المذهبان !!

ورد السنة الصحيحة لاجل تلك المعايير يوجب ضرورة الرجوع الى القياس والرأي لأخذ الحكم منهما بدلاً من أخذه من الحديث الذي ترك المذهبان العمل به ؟ استناداً الى تلك الأصول !

وأقطع دليل على ما ذكرناه أننا نجد المذهبين يتفقان في تقديم الرأي على السنة في كثير من الأحكام فاستبدلاً الذي هو أدنى بالذي هو خير !!

هذا النقد المجل يكفي في الدلالة على بعد كلام الاستاذ كنون عن الصواب بعداً شاسعاً لمن كان على علم بأصول المذاهب وفروعها

أما من لم يكن له علم بها فلا بد لاقتناعه بخطأ ذلك الكلام من تفصيل ما أجملناه تفصيلاً لا سبيل معه للشك في بطلانه لمناقضته لأصول المذهب المالكي وكثير من أحكامه.

نقد كلامه نقداً مفصلاً

ذهب جمهور علماء الفقه والحديث والأصول الى قبول حديث الآحاد والعمل به في الأحكام بدون قيد ولا شرط سوى ثقة رواته واتصال روايتهم الى النبي صلى الله عليه وسلم وسلامتها من الشذوذ والعلة القاذحة، وعدم معارضته بمثله أو أصح منه

واشتراط عدم معارضته أمر فرضي لا يمت الى الواقع بأى صلة، لأن حديث من لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى لا يمكن أن يقع فيه تعارض فى الواقع أصلاً، فاذا وقع تعارض بين حديثين صحيحين فانما هو تعارض فى الظاهر كما ستعرفه فى موضعه من هذا الكتاب

وعملهم به من غير شرط سوى صحة سنده وسلامته من الشذوذ هو ما دل عليه القرآن العظيم والسنة النبوية وعمل الصحابة والتابعين

ولا داعي للتطويل بذكر النصوص الدالة على ذلك من القرآن والسنة لان كتب أصول الفقه وعلوم الحديث تكفلت بذلك فليرجع الى الكلام على السنة فى أصول الفقه وعلى حديث الأحاد فى علوم الحديث من أراد الاطلاع على ذلك وخالف المذهبان الحنفى والمالكي مذهب جماهير العلماء فاشتراط كل مذهب منهما شروطاً لقبول حديث الأحاد الصحيح والعمل به فى الأحكام !!

شروط المذهب الحنفى فى قبول حديث

الأحاد والعمل به فى الأحكام

اشتراط الحنفية فى العمل به خمسة شروط

- 1 - أن لا يكون فيما تعم به البلوى
- 2 - أن لا يخالف القياس اذا كان راويه غير فقيه والاقدم القياس عليه !!
- 3 - أن لا يخالفه عمل راويه
- 4 - أن لا يخالفه ظاهر القرآن = وهو عمومه وإطلاقه =
- 5 - أن لا يكون فيه زيادة على نص القرآن لان الزيادة عليه نسخ له عندهم (I)

شروط المذهب المالكي لقبوله

- 1 - أن لا يخالفه عمل المدينة

(I) انظر الكلام على السنة والنسخ فى المستصفى للفتاوى. وجمع الجوامع بشرح المحلي. وارشاد الفحول للشوكاني

2 - أن لا يخالفه ظاهر القرآن. وهذا الشرط اتفق فيه المذهبان كما ترى

3 - أن لا يكون العمل به ذريعة إلى فعل محظور وهذه الشروط الثلاثة من الأصول المبيعة عشر التي بنى عليها الإمام مالك مذهبه (1)

هذه هي الشروط أو الأصول التي استند اليها المذهبان في ترك العمل بالاحاديث الصحيحة

وقد انكر أئمة الحديث والفقهاء والأصول ترك العمل بحديث الآحاد لأجل هذه الشروط وبالفوا في انكار ذلك، وأقاموا الدلائل التي تدل دلالة قطعية على فساد تلك الشروط ومخالفتها للقرآن والسنة وعمل الصحابة

ونقل تلك الدلائل هنا يطفر بنا طفرة بعيدة عن موضوع بحثنا، ومن أراد الاطلاع عليها فليرجع إلى الكلام على السنة في الرسالة. وكتاب الام للشافعي، والاحكام، في أصول الأحكام لابن حزم، والامدى، والمستصفى للفرزالي. وغير هذا من كتب الأصول

وقد أطال ابن القيم في اعلام الموقعين الكلام في ابطالها فأفاد وأنجاد كما يعلمه من رجع إلى ذلك الكتاب القيم النفيس.

(1) ترتيب المدارك للقاضي عياض 1-87 ط الرباط. وشرح التحفة للتسولي 2-122 ط الغشاب، والفكر السامي للحجوى 1-385 ط دار مصر للطباعة .

ملحوظات

الملحوظة الاولى أن الحنفية يرون أن دلالة العام على جميع أفراده قطعية سواء كان عمومه شموليا كما في دلالة العام أم بدليا كما في دلالة المطلق فعام القرآن ومطلقه قطعيا الثبوت والدلالة عندهم.

فلهذا منعوا تخصيصه وتقييده بحديث الآحاد لانه ظني الثبوت والظني لا يجوز أن يخص القطعي عندهم

أما المالكية فانهم متفقون مع الجمهور في أن دلالة على أفراد ظنية، ولازم هذا جواز تخصيصه بحديث الآحاد كما هو مذهب الجمهور

فاتفاقهم مع الجمهور في كون دلالة على أفراد ظنية، ومخالفتهم له في جواز تخصيصه بحديث الآحاد لا أرى لهما وجها مقبولا لأنهم وافقوا الجمهور في أن دلالة العام على أفراد ظنية، وخالفوه فيما بنى على قوله من جواز تخصيصه بحديث الآحاد !!

الملحوظة الثانية أن المالكية لم يلتزموا العمل بهذا الأصل بل تناقضوا في تطبيقه، فقدموا ظاهر القرآن على حديث الآحاد ولم يخصوه به تارة وخصوه به تارة أخرى !!

وقد اعترف بهذا العلامة الحجوي المالكي في الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي. وأجاب عن هذا التناقض بما لا يفيد! قال: ان اباحة أكل الطير ولو جلالة وذا مقلب هو مشهور المذهب الذي في المختصر وغيره أخذا بظاهر القرآن وتقديما له على السنة كما هو أصل المذهب، فلذلك قال مالك بتحريم الخيل على ما في المختصر لكن خالف هذا الأصل فحرم ذا الناب من السباع مع أن ظاهر القرآن الاباحة باختصار. (I)

وقال أيضا: ومقتضى كلام أبي محمد كعباض قبله أن ظاهر

(I) المرجع السابق I/43 ط دار مصر للطباعة

القرآن عند مالك مقدم على صريح السنة وهو كذلك في جل المسائل كتحریم لحم الخیل، ولكن في كثير من المسائل نجده يعكس فيقدم صريح السنة كحرمة الجمع بين المرأة وخالتها أو عمتها اذ ظاهر قوله تعالى (وأحل لكم ما وراء ذلكم) سورة النساء 24 الاباحة، لكن لما اعتضدت السنة بالاجماع قدمها وجعلها مخصصة اه (I)

ففي كلامه اعتراف ظاهر بتناقض المذهب في العمل بهذا الاصل!! وجوابه عن هذا التعارض بأن مالكا قال بحرمة الجمع بين المرأة وخالتها أو عمتها تقديمًا للحديث على ظاهر القرآن لان الحديث اعتضد بالاجماع فلذلك جعله مخصصا للآية الدالة على الاباحة، يبطله ما نقله عن مالك من تحریم أكل ذي الناب من السباع أخذا بحديث النهي عن أكله وتقديمه على ظاهر قوله تعالى (قل لا أجد فيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه) الآية «الانعام» 145 فان حديث النهي عن أكل ذي الناب من السباع لم يعتضد بالاجماع بل في حكم ما دل عليه خلاف. (2) ويبطله أيضا قول مالك بوجوب النية في الوضوء والغسل أخذا بحديث انما الاعمال بالنية وتقديمه على ظاهر قوله (يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم للصلاة فاغسلوا وجوهكم) الآية المائدة 6 فانه يقتضي عدم وجوب النية فيهما، ولم يعتضد حديث الأعمال بالاجماع، فان الحنفية لا يقولون بوجوب النية فيهما، ويبطل جوابه أيضا قول مالك باباحة ميتة البحر أخذا بحديث البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتته، وظاهر قوله تعالى (حرمت عليكم الميتة) المائدة 3. حرمتها فقدم الحديث على ظاهر الآية، وهذا الحديث لم يعتضد بالاجماع بل في ميتة البحر خلاف معروف (3)

والحق هو أن الامامين أبا حنيفة ومالكا اضطرب قولهما

(I) الفكر السامي 385/I وما بعدها

(2) بداية المجتهد. 380/I ط دار الخلافة ونيل الاوطار للشوكاني 96/8. ط الحلبي

(3) بداية المجتهد 377/I .

فى العمل بهذا الاصل فقدا ظاهر القرآن على حءىث الآحاد
فى أحكام كثرىة؁ وقءما حءىث الآحاد علىه فى كثرى من
الأحكام أىضا

والسبب فى ذلك انهما لم ىجدا سبىلا للعمل بظاهر القرآن
وحءه وترك العمل بحءىث الآحاد المبىن للمراء منه المخصص
لعمومه المقىء لاطلاقه كما ىءل على ذلك

الملحوظة الثالثة؁ وهى أن للسنة بالنسبة لما جاء فى القرآن
من أحكام مراتب ثلاثة

أءاها أن تكون مقررة مؤكءة حكما جاء فى القرآن
ثانىتها أن تكون مفصلة مفسرة ما جاء فى القرآن مجملا؁
أو مخصصة ما جاء فى عاماء؁ أو مقىءة ما جاء فى مطلقا

ثالثتها أن تكون منشة ومثبتة حكما سكت عنه القرآن

لان الله سبحانه قال فى كتابه العظىم (وانزلنا الىك الذكر
لتبىىن للناس ما نزل الىهم) «النحل 44» فهذا نص فى وجوب
العمل بما بىنه رسول الله صلى الله علىه وسلم مما جاء فى القرآن
مجملا أو عاماء أو مطلقا؁ فبىنه مفصلا؁ أو خصه أر قىءه؁
والسنة المبنىة لمجمال القرآن أو المخصصة لعامه؁ أو المقىءة لمطلقة
وهى آحادىث آءاء وأخذ بها الحنفىة والمالكىة كثرىة جدا؁
وقء ذكرنا فىما مر بك قرىبا أمثلة لذلك فى مذهب مالك؁ وذلك
ءال على ما قررناه من تناقضهم فى العمل بهذا الاصل !!

وقء ذكر الشافعى فى الام كثرىا منها وقال بعء ذكرها:
فوجب على كل عالم أن لا ىشك أن سنة رسول الله صلى الله
علىه وسلم اذا قامت هذا المقام مع كتاب الله فى أن الله أءكم
فرضه بكتابه؁ وبىىن كىف ما فرض على لسان نبىه؁ وبىىن على
لسان نبىه ما أراد به العام والخاص؁ كانت كذلك سنته
فى كل موضع لا ىختلف؁ وأن قول من قال: تعرض السنة على

القرآن فان وافقت ظاهره والا استعملنا ظاهر القرآن وتركنا الحديث جهل، لما وصفت، فابان الله لنا أن سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض علينا أن ننتهي اليها، لا أن لنا معها من الأمر شيئاً الا التسليم لها واتباعها، ولا أنها تعرض على قياس ولا شيء غيرها اهـ (1)

تأمل كلام هذا الامام وأمعن النظر فيه وفيما اشتمل عليه من تحقيق نفيس أساسه نصوص القرآن والسنة التي ذكر عقبيها كلامه هذا تجده يدل دلالة واضحة على أنه لا يجوز ان تعرض سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا الاصل ولا غيره من الأصول التي استند اليها المذهبان الحنفي والمالكي في ترك العمل بالسنة الصحيحة، وأن الواجب على كل عالم التسليم لها واتباعها وأنها لا تعرض على قياس ولا على شيء غيرها

وقال ابن القيم: أنكر الامام أحمد والشافعي على من رد أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لزعمه أنها تخالف ظاهر القرآن وللإمام أحمد في ذلك كتاب مفرد سماه طاعة الرسول قال: والذي يجب على كل مسلم اعتقاده أنه ليس في سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة واحدة تخالف كتاب الله بل السنن مع كتاب الله على ثلاث منازل وذكر المراتب الثلاثة التي ذكرناها فيما سبق، ثم قال: ولا يجوز رد واحدة من هذه الاقسام الثلاثة ولو ساغ رد سنن رسول الله لما فهمه الرجل من ظاهر الكتاب لردت بذلك أكثر السنن! وبطلت بالكلية، فما من أحد يحتاج عليه بسنة صحيحة تخالف مذهبه ونحلته الا ويمكنه أن يتشبهت بعموم آية او اطلاقها، ويقول: هذه السنة مخالفة لهذا العموم او الاطلاق فلا تقبل!! قال وقد أنكر الامام أحمد والشافعي وغيرهما على من رد أحاديث تحريم أكل ذي ناب من السباع بظاهر قوله تعالى (قل لا أجد فيما أوحى الى محرماً) الآية ،

(1) الام 484/8 ط دار المعرفة

وقد أنكر النبي صلى الله عليه وسلم على من رد سنته التي لم تذكر في القرآن، ولم يدع مخالفتها للقرآن، فكيف يكون إنكاره على من ادعى أن سنته تخالف القرآن وتعارضه (1)

ومن كلام هؤلاء الائمة يظهر جليا أن تقديم ظاهر القرآن على حديث الآحاد الصحيح ليس له سند صحيح مقبول، وإنما سنده الرأي المخالف لقوله تعالى وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم) «النحل 44» المخالف أيضا لما عليه جمهور العلماء من وجوب الجمع بين الدليلين المتعارضين ظاهرا لأن ظاهر القرآن وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم كلاهما تجب طاعته واتباعه، وليس في تخصيص ظاهر القرآن أو تقييده بحديث الآحاد إلا الجمع بينهما والعمل بهما جميعا

ولهذا لم يجد المذهبان الحنفي والمالكي مناصا من تخصيص عموم القرآن أو تقييد اطلاقه بحديث الآحاد كما سبق بيانه في الامثلة التي مرت بك

وقد نبه الامام ابن حزم على تناقض الحنفية والمالكية في العمل بهذا الاصل (2)

لم يبق بعد هذا شك في ضعف ووهن هذا الاصل الذي تناقض فيه مؤصلوه عملا وتطبيقا!!

الملحوظة الرابعة، ترك العمل بالسنة الصحيحة اذا كانت ذريعة الى محذور، كقول المالكية بکراهة صيام ستة ايام من شوال، وکراهة صيام الايام البيض ووضع اليمين على الشمال في الصلاة عمل بقاعدة سد الذريعة في غير موضع العمل بها!!

ذلك لان السنن التي فعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم أو رغب في فعلها لا يمكن أن تندرج تحت هذا الاصل أو هذه القاعدة بوجه من الوجوه، لان الذريعة هي الامر الذي ظاهره

(1) الطرق الحكيمة 73 وما بعدها. واعلام الموقعين. 232/2 وما بعدها و 242 ط المنيرية .

(2) الاحكام في اصول الاحكام 189/1 ط الامام

الاباحة ويتوصل به الى فعل محظور، هذا تعريفها كما نص عليه علماء الاصول (1)

والسنن في الامثلة السابقة ليس ظاهرها الاباحة حتى يصح القول بكراهتها سدا لذريعة اعتقاد وجوبها على ما هو المشهور في مذهب مالك الذي مشى عليه خليل في مختصره، بل هي سنن ثابتة بالاحاديث الصحيحة التي لا مطعن فيها حتى أن الحافظ ابن عبد البر قال: لم يأت في وضع اليمين على الشمال خلاف وهو الذي ذكره مالك في الموطأ اهـ (2)

فالقول بكراهة السنن الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم استنادا الى هذه القاعدة ليس له مسوغ مقبول ولا وجه معقول لانها ليست من جزئيات قاعدة سد الذريعة وليس لها بها أى ارتباط لان الذريعة التي يطلب منعها اذا كانت مؤديته الى فعل محظور هي الامر المباح كما سبق بيانه، والسنة ليست أمرا مباحا بل هي أمر مطلوب على وجه النذب

وسد الذريعة المفضية الى فعل محظور لا تنازع فيه، وأن انكره جماعة من العلماء اذ كما أن ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب، فكذلك ما لا يترك المحظور الا بتركه فتركه مطلوب شرعا أيضا وقد ذكر ابن القيم تسعة وتسعين دليلا على اعتبار سد الذريعة المؤدية الى محظور (3)

لكن لا وجه أصلا لسد ذريعة ألفاها الشارع ولم يعتبرها كما في قول المالكية بكراهة السنن المتقدمة وغيرها مما صح عن الشارع فعله أو الترغيب فيه الا الاستدراك الصريح على الشارع الذي لا يجوز عقلا وشرعا الاستدراك عليه

ولازم القول بكراهة ما صح من السنن كما في المسائل المتقدمة القول بكراهة فعل جميع المندوبات من صلاة وصيام وصدقة وغيرها سدا لذريعة اعتقاد وجوبها!! وهذا ما لا ينازع

(1) ارشاد الفحول للشوكاني 246 ط الحلبي.

(2) نيل الاوطار للشوكاني 156/2 و 202/4. والترغيب للمندري 191/1 ط الشرقية. وشرح الزرقاني على الموطأ. 321/1 ط الحلبي

(3) اعلام الموقعين 189/3 وما بعده. ط المنيرية

عاقلاً فضلاً عن عالم في فسادهِ نظراً وشرعاً !
وقد شعر المالكية بما يلزم على اعتبار سد الذريعة التي
ألغاهما الشارع من التعقب عليه، ومن كراهة جميع السنن
والمندوبات، فأجابوا عن ذلك بأجوبة ليس عليها إثارة من علم (I)
لهذا لم نر داعياً لنقل كلامهم هنا وذكر ما يدل على بطلانه، وقد
أقمنا الدلائل على فسادهِ في كتاب (إقامة الحجة). على عدم إحاطة
أحد من الأئمة الأربعة بالسنة)

والحق الذي يقر به كل منصف هو أن الذريعة التي لم يعتبرها
الشارع ليس لاعتبارها سند صحيح ولا وجه مقبول إلا الرأي
العاري عن البرهان !

ولهذا اتفق العلماء على عدم اعتبارها، وقد اعترف بهذا
القرافي - وهو مالكي - فقال: أن الذريعة أقسام. قسم يجب
سده بإجماع، كحفر الآبار في طريق المسلمين، وسب الأصنام
عند من يعلم من حاله أنه يسب الله تعالى، وقسم ملغى بإجماع،
كزراعة العنب فإنها لا تمنع سداً لذريعة اتخاذ الخمر منه، وإن
كانت ذريعة إلى المحرم، وقسم مختلف فيه كبيع الآجال فإن
المالكية لا يفترون الذريعة فيها وخالفهم غيرهم. (2)

فالإجماع الذي حكاه القرافي على جواز زراعة العنب وإن
كانت ذريعة إلى المحرم يدل دلالة قطعية على أن إلغاء الذريعة
التي علل بها المالكية كراهة ما صح من السنن أولى وأحق بالإلغاء
من إلغائها في زراعة العنب، لأن زراعته مباحة فقط

أما المسائل التي قال المالكية بكراهتها سداً للذريعة الموهومة
فإن الأحاديث المتواترة والصحيحة دلت على سنيته. فكانت لهذا
أولى بالإلغاء لأن المندوب أفضل من المباح إجماعاً

فكيف ألغوا الذريعة في زراعة العنب واعتبروها في المنع

من فعل السنن والمندوبات ؟!

(I) بداية المجتهد 216/1 دار الخلافة، وشرح الزرقاني على الموطأ 303/2 ط
مصطفى محمد

(2) الفروق 32/2 ط دار إحياء الكتب العربية

فما فعلهم لهذا الا تطبيق لهذه القاعدة تطبيقا معكوسا مقلوبا
اولا. واستدراك على الشارع الذي لا ينطق عن الهوى ان هو
الا وحي يوحى ثانيا !!

من الأصول التي بنى عليها مذهب مالك الاستحسان

بيننا فيما مر بك بعض الأصول أو الشروط التي اشترطها
المذهبان الحنفي والمالكي لقبول حديث الآحاد والعمل به !!
واتفق المذهبان أيضا في اتخاذ الاستحسان أصلا من أصول
المذهب !

ومما يلفت النظر في هذا الأصل أن أصول التشريع المتفق
على الرجوع اليها في استنباط الأحكام ليس في حقيقتها خلاف
فلا تجد في كتب أصول الفقه خلافا في حقيقة القرآن أو السنة
أو القياس أو الاجماع، بل أن حقيقة كل أصل من هذه الأصول
متفق عليها لا اختلاف فيها

أما الاستحسان فان الواقف على تعريفاته المختلفة المتناقضة
المذكورة في أصول الفقه لا يصل بعد امعان النظر فيها الا الى
حقيقتين ظاهرتين واضحتين

الاولى أن الاستحسان من المتشابه الذي يجب التفويض في
معرفة حقيقته الى عالم الغيب سبحانه عملا بمذهب السلف
لانه أسلم !!

الثانية أن قول الشافعي من استحسن فقد شرع (I) حق
لاشك ولا سبيل للنزاع فيه !!

نصوص الفقهاء المالكية على أن الاستحسان أصل من أصول مذهب مالك

قال أبو محمد صالح عالم فاس الادلة التي بنى عليها مالك
مذهبه ستة عشر وذكر منها الاستحسان، واختلف قوله في

(I) المستغنى للنزالي I/274 ط الاميرية

السابع عشر: وهو مراعاة الخلاف (1) وقال الشاطبي وعلى قاعدة الاستحسان بنى مالك مذهبه (2) ونقل بناني في حاشيته على الزرقاني في أول الاستحقاق عن المواق قال: روى ابن القاسم عن مالك انه قال: الاستحسان تسعة أعشار العلم (3) أما استناد مذهب الحنفية الى الاستحسان في أخذ الأحكام فأمر معلوم لا جدال فيه كما يعلم بالرجوع الى أصول الفقه، ولضعف هذا الأصل الذي استند اليه المذهبان لعدم قيام البرهان على حجيته جعله الغزالي في المستصفى من الأصول الموهومة!! (4)

بعض تعريفاته المقررة في أصول الفقه

1 - دليل ينفذ في نفس المجتهد يعسر عليه التعبير عنه !!

2 - العدول عن مقتضى الدليل الى العادة للمصلحة !!

3 - العدول عن دليل الى دليل أقوى منه

4 - العدول عن قياس الى قياس أقوى منه!!

5 - أن يكون طرد القياس يؤدي الى الغلو في الحكم والمبالغة

فيه فيعدل عنه في بعض المواضع لمعنى يؤثر في الحكم

فيختص به في ذلك الموضع!

وله تعريفات أخرى لا داعي للإطالة بذكرها، ومن أراد

الإطلاع عليها فليرجع الى مبحث الاستدلال في أصول الفقه

فأي معنى من هذه المعاني هو معنى الاستحسان الذي هو

أصل من أصول الفقه في مذهب الحنفية والمالكية؟!

ان مما لا اختلاف فيه أن الأصل الذي يرجع اليه في أخذ

الأحكام يجب أن يكون منضبطا لا اضطراب ولا تناقض فيه. لأن

عدم انضباطه يؤدي حتما الى اختلاف عظيم في الأحكام المأخوذة

منه تبعا للاختلاف في حقيقته !

ولهذا اشترط علماء الأصول في الوصف الذي يعلل به الحكم

= مع كونه جزء أصل = أن يكون منضبطا لا اختلاف فيه ليصح

(1) شرح التحفة للتسولي 22/2 ط الحشاب

(2) الموافقات 207/4 ط مصطفى محمد

(3) الفكر السامي للحجوي 90/1 ط دار مصر للطباعة

(4) المرجع المذكور 274/1 ط الاميرية

الحاق الفرع بالأصل في حكمه بواسطة لان اضطراب الوصف الذي هو العلة في حكم الأصل يوجب الاختلاف في حكم الفرع الذي يراد إلحاقه بالأصل في حكمه على ما هو مقرر في شروط العلة في أصول الفقه

وإذا كان انضباط العلة التي هي جزء أصل شرطاً في صحة القياس، فاشتراط الانضباط في أصل مستقل كالاستحسان أولى وأحق بالاعتبار، وكيف يتأتى هذا الانضباط مع الاختلاف فني حقيقته ذلك الاختلاف العظيم؟!

وتعريفه بأنه العدول عن دليل إلى دليل أقوى منه، أو العدول عن قياس إلى قياس أقوى منه تعريف مبولد من اتباع المذهبين الحنفى والمالكي دفاعاً عن هذا الأصل من أصول مذهبهم الذي أنكروه جمهور العلماء، إذ لو كان ما زعموه هو معنى الاستحسان الذي استند إليه المذهبان في تشريع الأحكام لما أنكروه العلماء حتى قال الإمام الشافعي: من استحسن فقد شرع! وجعله الغزالي من الأصول الموهومة على ما سبق نقله عنهما

ذلك أنه لا خلاف في أحد من أهل العلم في تقديم دليل أقوى على دليل قوي، ولا في تقديم قياس أقوى على قياس قوي، عند تعارضهما وعدم اسكان الجمع بينهما، هذا أمر لا خلاف فيه بين العلماء

فالحق الذي لا سبيل للمراوغة فيه هو أن الاستحسان الذي أنكروه الأئمة من علماء الفقه والأصول هو الاستحسان بمعنى دليل ينقدح في نفس المجتهد يعسر عليه التعبير عنه، أو ما يسبق إلى الفهم مما يستحسنه المجتهد بعقله!! (1)

فالعلماء إنما أنكروا الاستحسان بهذين المعنيين ونحوهما مما سبق بيانه مما ليس له سند من النظر ولا الشرع!!

وقد شعر الحجوى بأن تلك المعاني التي ولدها المقلدون لا تفيد شيئاً في الدفاع عن المذهب لأنها لو كانت هي معنى

(1) المستغنى 274/1 وما بعدها. ط الاميرية

الاستحسان لما أنكره أحد، فزعم أن الاستحسان هو مراعاة
الخلاف (1)

وزعمه باطل من وجهين

أحدهما أنه نفسه نقل عن أبي محمد صالح أن الأصول التي
بنى عليها مالك مذهبه سبعة عشر وعد منها الخامس عشر
الاستحسان، والسابع عشر مراعاة الخلاف، (2) فجعل الاصلين
أصلا واحدا ليعتدي به الدفاع عن هذا الأصل لأنه من أصول
مذهبه! وأعله نسي أنه قرر بقلمه أنهما إعلان لا أصل واحد!

ثانيهما أن مراعاة الخلاف أصل قال به جمهور العلماء منهم
الشافعية وغيرهم ممن أنكروا الاستناد إلى الاستحسان في
التشريع، لأن مراعاة الخلاف هي العمل بدليل المخالف إذا كان
دليله قويا. وهذا شيء لا يخالف فيه كثير من العلماء كما بيناه
في كتاب (تبيين المدارك) (3)

وسلك اتباع المذهبين الحنفي والمالكي طريقا آخر في الدفاع
عن مذهبهم فزعموا أن الاستحسان من الأصول التي بنى عليها
الإمامان الشافعي وأحمد مذهبهما وهذا زعم باطل إذ كيف تصح
نسبة القول به للشافعي، وهو القائل: من استحسن فقد شرع
والذي عقد في الأم بابا أطال الكلام فيه على إبطاله، كما
أبطله في كتاب الرسالة الذي هو أول كتاب وضع في أصول
الفقه (4)

وكذلك الإمام أحمد فإن أصول مذهبه بينها ابن القيم الحنبلي
في أوائل الجزء الأول من أعلام الموقعين، ولم يذكر الاستحسان
من أصول مذهبه، وهو أعلم وأدرى بها من غيره من أتباع
المذاهب الأخرى لأن أهل مكة أدرى بشعابها!

(1) الفكر السامي 385/1 ط دار مصر للطباعة

(2) الفكر السامي 185-1 ط دار مصر للطباعة

(3) المرجع السابق 50 ط دار الفرقان، وشرح المذهب للنووي 3/198 ط الإمام،
وزار المعاد لابن القيم 214/1 ط الحلبي، وشرح الأربعين لابن رجب 25
ط الحلبي.

(4) الأم 298/7 وما بعدها ط دار المعرفة، والرسالة 503 وما بعدها تحقيق

اشكال أورده الامام الشافعي

على القائلين بالاستحسان !!

قال في باب ابطال الاستحسان من الام: أفرأيت اذا قال الحاكم أو المفتي في النازلة ليس فيها نص خبر ولا قياس، وقال استحسن، فلا بد، أن يزعم أن جائزا لغيره أن يستحسن خلافه فيقول كل حاكم في بلد ومفت بما يستحسن، فيقال في الشيء الواحد بضروب من الحكم والفتيا، فان كان هذا جائزا عندهم فقد أهملوا أنفسهم فحكموا حيث شاءوا، وان كان ضعيفا فلا يجوز أن يدخلوا فيه، وان قال الذي يرى منهم ترك القياس بل على الناس اتباع ما قلت، قيل له من أمر بطاعتك؟ حتى يكون على الناس اتباعك، أرايت أن ادعى عليك غيرك هذا تطيعه أم تقول: لا أطيع الا من أمرت بطاعته، فكذلك لا طاعة لك على أحد، وانما الطاعة لمن أمر الله أو رسوله بطاعته، والحق فيما أمر الله ورسوله باتباعه ودل الله ورسوله عليه نسا أو استنباطا بدلائل، انتهى كلامه رضي الله تعالى عنه (I) وهذا الكلام القيم النفيس مشتمل على وجازته على فوائد عظيمة وقواعد جليلة!

احداها أن ما نسب الى هذا الامام من الأخذ بالاستحسان ليس له من الواقع نصيب! وكلامه برهان قاطع على ذلك

ثانيها: أن القائلين بالاستحسان واتخاذهم أصلا من أصول التشريع يلزمهم اشكال لا سبيل لهم للانفصال عنه، ذلك أن العمل به يوجب تناقضا واختلافا في أحكام الشريعة تبعا لرأي كل مستحسن، فيكون في النازلة ضروب من الحكم والفتيا! وهذا أقطع دليل على فساد الاستناد اليه في استنباط الأحكام الشرعية

لأن حكم الله تعالى لا يجوز عقلا ولا شرعا أن يتناقض في النازلة الواحدة وفي حق الشخص الواحد، بل هذا محال قطعا.

(I) الام 301/7 ط دار المرفسة

وقد قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه: ما الحق الا واحد، قولان مختلفان لا يكونان صوابا جميعا، ما الحق والصواب الا واحد (1)

ثالثها أن الحق انما هو في اتباع ما أمر الله ورسوله باتباعه، ودل الله ورسوله عليه نصا أو استنباطا بالدلائل

وما دل عليه كلام هذا الامام من اختصاص أصول الاحكام بما دل الله ورسوله عليه نصا أو استنباطا ظاهر واضح بينه الله سبحانه في كتابه العظيم قال عز وجل (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً) «المائد 3» وقال تعالى (ما فرطنا في الكتاب من شيء) «الأنعام 38»

قال القرطبي: أى ما تركنا شيئا من أمر الدين الا وقد دللنا عليه فى القرآن، اما دلالة مشروحة مبينة، واما مجملة يتلقى بيانها من الرسول عليه الصلاة والسلام، أو من الاجماع أو من القياس الذى ثبت بنص الكتاب، فصدق خبر الله بأنه ما فرط فى الكتاب من شيء الا ذكره، اما تفصيلا، واما تأصيلا اهـ (2)

فقد دلت هاتان الآيتان والآية المتقدمة عند ذكر مراتب السنة بالنسبة للقرآن. وهى قوله تعالى (وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم) «النحل 44» على أن القرآن والسنة استوعبا أحكام الشريعة اما تفصيلا واما تأصيلا بما ذكر فيهما

من الدلالة على أصليين آخرين من أصول التشريع، وهما الاجماع والقياس، والدلالة على القواعد الكلية التشريعية التي يندرج تحتها من الاحكام ما لا يأتي عليه العد

ففي أصول الاحكام الاربعة والقواعد الكلية غنية تامة عن الاستحسان الذى تختلف الأحكام المستندة اليه تبعا لاختلاف الآراء فى استحسان الشيء فى رأي وعدم استحسانه فى رأي

(1) جامع بيان العلم لابن عبد البر 2/ 109 ط العاصمة

(2) تفسير القرطبي 6/ 420 ط دار الكتاب العربى

آخر كما نبه عليه الامام الشافعي في كلامه السابق ومن قال
خلاف هذا فيكفينا أن القرآن والسنة يبطلان قوله، وينقضان
دعواه كما ترى

من أصول مذهب مالك المصلحة المرسله

وهي التي لم يشهد لها دليل بالاعتبار أو الالغاء ولهذا
سميت مرسله لارسالها أي اطلاقها عما يدل على اعتبارها
أو الفائها! (1) ولهذا جعلها الفزالي من الاصول الموهومة
وقال: من صار اليها فقد شرع كما أن من استحسن فقد
شرع!! (2)

وانكر جمهور العلماء العمل بها، وزعم المالكية أنها = وان
لم يشهد لها أصل معين بالاعتبار = فانها انما يعلم كونها
معتبرة لا بدليل معين، بل بجموع أدلة وقرائن أحوال وامارات
متفرقة!! (3) وتعريفها بهذا المعنى يرد عليه أمور تدل على
فساده وصدق ما قاله الفزالي أنها أصل موهوم!!

أحدها أن هذا التعريف متناقض تناقضا واضحا. لان هذه
المصلحة اذا كان يشهد لها بالاعتبار مجموع أدلة وقرائن وامارات.
فكيف يتفق هذا وقولهم انها لم يشهد لها نص معين بالاعتبار؟!
أليس هذا التعريف متناقضا يبطل أوله آخره وآخره أوله؟!
ذلك لانه اذا كان مجموع أدلة وقرائن وامارات. يشهد لها فلا
ينازع عاقل أن في تلك الادلة والقرائن والامارات دليلا أو
قرينة أو اماره معينة يشهد لها بالاعتبار والا كانت تلك الأدلة
والقرائن والامارات تشهد لمصلحة موهومة لا وجود لها أصلا!!

ثانيها أن علماء الاصول عرفوها بأنها التي لم يدل دليل على
اعتبارها ولا الفائها كما سبق نقله عن شرح المحلى
لجمع الجوامع

ودليل في التعريف نكرة، والنكرة في سياق النفي تنبيد

(1) جمع الجوامع بشرح المحلى 284/2 ط الحلبي

(2) المستغنى 284/1 3109

(3) الفكر السامي للحجوى 95/1 ط دار مصر للطباعة

العموم، فيكون تعريف علماء الاصول للمصلحة المرسلّة دالا
دلالة واضحة على أنّها لم يشهد لها دليل واحد معين ولا غير
معين. فكيف يجوز مع هذا أن يقال انها يشهد لها أدلة وقرائن
وامارات ١٩

ثالثتها ان الاصول التشريعية المتفق على الاستناد اليها في
أخذ الاحكام مثل الضرورات تبيح المحظورات، والمشقة تجلب
التيسير، والاصل في المنافع الاباحة وفي المزار التحريم، ودرء
المفسدة مقدم على جلب المصلحة، وغير هذا من الاصول المتفق
على العمل بها بلا خلاف من أحد، انما ثبت تأصيلها بمجموع
أدلة من الكتاب أو السنة أو منها معا

فلو كان مجموع أدلة يشهد للمصلحة المرسلّة - على ما زعموا -
لكان العمل بها متفقا عليه كما اتفقوا على العمل بالاصول
المتقدمة لثبوتها بمجموع أدلة لكننا نجد جمهور العلماء ينكرون
الاستناد الى هذه المصلحة في تشريع الاحكام كما يعلم من كتب
الاصول. وفي انكارهم العمل بها دليل قاطع على عدم وجود
دليل واحد يشهد لها فضلا عن مجموع أدلة وقرائن وامارات !!

رابعها ان مما يدل على عدم وجود دليل يشهد لها اشتراطهم
في العمل بها أن لا تعارض نصا من نصوص الشريعة (I)

ففي اشتراطهم هذا الشرط في العمل بها دليل واضح على
أنها لم يشهد لها مجموع أدلة. اذ لو كان ذلك صحيحا لكانت
أصلا تشريعا كغيرها من الاصول التشريعية التي ذكرنا بعضها
فيما مر بك

ومن المعلوم المقرر في أصول الفقه أن الاصول التشريعية
تقدم على الادلة الجزئية عند تعارضهما ظاهرا

لهذا كان في قولهم انها شهدت لها أدلة متعددة مع اشتراطهم
في العمل بها أن لا تعارض نصا شرعيا تناقض مكشوف! واعتراف
صريح - وهم غير شاعرين - بأنها لم يشهد لها دليل أصلا،

(I) الاعتماد للشاطبي 294/1 وما بعدها ط المكتبة التجارية، والفكر السامى
للحجوى 92/1 ط دار مصر للطباعة

وانما تستند الى رأي المجتهد أو الفقيه المقلد فهي أخت
شقيقة للاستحسان!!

الاشكال المتقدم الذي أورده الامام الشافعي على العمل بالاستحسان يرد أيضا على العمل بالمصلحة المرسلّة !

وما قاله الامام الشافعي من لزوم ضروب من الحكم أو الفتيا
في النازلة التي ليس فيها نص ولا قياس عند أخذ حكمها من
الاستحسان لازم أيضا عند الاستناد في أخذ حكم النازلة
التي ليس فيها نص ولا قياس الى المصلحة المرسلّة لانها تختلف
باختلاف الآراء ونظر الحاكم أو المفتي! وهكذا يقال في
النازلة بضروب من الحكم أو الفتيا تبعاً لما يرى كل حاكم
أو مفت أن المصلحة فيه

وقد مر بك قول الامام مالك: ما الحق والصواب الا واحد!

فلا مخلص من هذا الاختلاف والتناقض في الاحكام والفتاوى
الا بما قال الامام الشافعي ونقلناه في الكلام على ابطال
الاستحسان. وهو ان الطاعة لمن أمر الله ورسوله بطاعته. وانحق
فيما أمر الله ورسوله باتباعه، ودل الله ورسوله عليه نصاً أو
استنباطاً

وقد شرحنا ما قاله الشافعي فيما سبق وبيننا أن فيما دل
الله ورسوله عليه نصاً أو استنباطاً الغناء التام الكامل عن هذه
الأصول التي لا سند لها الا الرأي الذي يكثر فيه الخطأ ويقل
فيه الصواب!!

ومما ينبغي التنبيه عليه أن هذا الاصل مع ضعفه ووهنـه
قدمه المالكية على نصوص القرآن والسنة كما ستعلمه في محله
من كتابنا هذا!!

والمعجب أنهم نصوا على أن المصلحة اذا كانت معارضة لنص

شرعي فلا يعمل بها ثم مع نصهم على هذا الشرط في العمل بها قدموها على النصوص الشرعية !! فهل نسوا شرطهم أو تغافلوا عنه لان المصلحة دعوتهم الى التغافل عنه ؟! هذا ما نترك الجواب عنه الى السادة فقهاء فاس أصحاب العمل الفاسي !!

احتجاجهم لاعتبار المصلحة المرسلية بحجة أوهى من سابقتها !!

لاقتناع القائلين بالمصلحة المرسلية بأنها لم يشهد لها أدلة وقرائن وامارات كما أوضحناه بأدلة قاطعة، وبراهين ماطعة، لجأوا الى حجة أخرى ظنوا أنها تفيد في اثباتها والشهادة لها بالاعتبار !

وحجتهم الجديدة الواهية كسابقتها هي أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه عمل بالمصلحة المرسلية في اسقاط سهم المؤلفه قلوبهم من الصدقات. وهو ثابت بالنص، واسقاط حد السرقة عام المجاعة، وهو ثابت بالنص ومنع قسم أراضي الشام والعراق وغيرهما مما فتح في عهده بين الفاتحين الفانمين وقسمها بينهم ثابت بالنص، وغير هذا مما جاء عن عمر رضي الله تعالى عنه، وزعموا أنه عمل فيه بالمصلحة المرسلية ! واحتجاجهم هذا باطل كما يعلمه من له دراية بما تثبت به أصول التشريع وذلك ما نبينه من وجوه

الوجه الاول أن عمل الصحابي ليس بحجة عند جمهور العلماء في اثبات حكم جزئي فكيف يكون عمل عمر دليلا على اثبات العمل بالمصلحة المرسلية التي هي أصل كلي ؟! خاصة اذا كان عمله مخالفا لنص من القرآن أو السنة كما في الامثلة التي احتجوا بها فان عمله المخالف للنصوص غير معتبر حتى عند القائلين بحجيته كالمالكية ! يؤيد هذا

الوجه الثاني وهو أن المالكية أنفسهم نصوا على أن شرط العمل بالمصلحة المرسلية أن لا تكون مخالفة لنص شرعي كما سبق بيانه .

وعمل عمر الذى احتجوا به مخالف لنصوص القرآن
باعترافهم!! فكيف ساغ لهم أن يحتجوا لاصلهم بما لم يتوفر فيه
شرط العمل به. وهو عدم معارضته لنص شرعي؟!!

أليس احتجاجهم بعمل عمر المخالف للنصوص الشرعية
متناقضا تناقضا مفضوحا لما اشترطوه في العمل بالمصلحة
المرسلة؟!!

فهل يجوز نظرا ونقلا الرجوع الى أصل في تشريع الاحكام
لم يتحقق فيه شرط ضروري في العمل به؟!!

الوجه الثالث أن الاصول التشريعية لا تثبت بحديث الأحاد
الصحيح وانما تثبت بنص القرآن أو حديث متواتر (I)

فلو سلمنا أن عمل عمر حجة لما سلمنا أنه يكفي في
ثبوت أصل من أصول التشريع لأنه ليس نصا من القرآن ولا
سنة متواترة

الوجه الرابع أن الحق الذى لا يجوز الالتفات الى غيره ولا
القول بضده هو أن تلك المسائل التي قالوا أن عمر عمل فيها
بالمصلحة المرسلة لم يعمل فيها بما زعموه ولا خطر ذلك على
باله. وحاشاه ثم حاشاه أن يعمل بمصلحة تعارض نصوص
القرآن وتخالفها بل عمل فيها اما بالنص أو معقوله المقصود
من تشريع الحكم كما يعلمه الخبير بأصول التشريع وقواعده
الكلية

ولولا أنى أرى أن بيان ذلك على وجه يزيل شبهة المتقولين
عليه رضي الله تعالى عنه ما هو منه برىء يحتاج الى بحث طويل
لا يفي به الا كتاب خاص به وذلك ما يخرج بنا عن
موضوع بحثنا الذى خصنا له هذا الكتاب لأقمت من البراهين

(I) المستصفي للفضالى 275/I ط الميرية

القاطعة الدالة على بطلان نسبة ذلك الى عمر ما يقنع المنصفين
الذين يحتكمون الى البرهان، لا الى قول فلان وفلان !!

وعلى كل حال فان احتجاج المالكية بعمل عمر لاصلهم هذا
احتجاج باطل من أصله لمناقضته لما اشترطوه في العمل بالمصلحة
من عدم معارضتها لنص شرعي وعمل عمر مناقض للنصوص
الشرعية كما رأيت باعترافهم واقرارهم !! فاحتجاجهم بعمله
مع عدم تحقق ما اشترطوه في العمل بالمصلحة المرسله في
عمله تمويه مفضوح !!

المصلحة المعتبرة شرعا

قال الفزالي: من ظن أن المصلحة أصل خامس = يعني المصلحة
المرسله = فقد أخطأ لأننا أردنا المصلحة الى حفظ مقاصد الشارع،
ومقاصد الشارع تعرف بالكتاب والسنة والاجماع، فكل مصلحة لا
ترجع الى مقصود فهم من الكتاب والسنة والاجماع، وكانت من
المصالح الغريبة التي لا تلائم تصرفات الشارع فهي باطلة مطرحة،
ومن صار اليها فقد شرع، كما أن من استحسن فقد شرع، وكل
مصلحة رجعت الى حفظ مقصود شرعي علم كونه مقصودا بالكتاب
والسنة والاجماع فليس خارجا عن هذه الاصول (I)

وكلامه هذا هو القول الفصل والحكم العدل فيما يعتبر من
المصالح وما لا يعتبر منها والمصالح التي ترجع الى حفظ مقصود
شرعي علم كونه مقصودا بالكتاب والسنة والاجماع هي ما فيه
حفظ شيء من الضروريات الخمسة أو حفظ شيء من الحاجيات،
أو حفظ شيء من التحسينات أو ما فيه تكميل نوع من الانواع
الثلاثة، كما ستعلمه في موضعه من هذا الكتاب

ويحق لنا أن نسأل الفقهاء المالكية، هل ما جرى به العمل
الفاسي من جعل عدة المطلقة الحائض ثلاثة أشهر بدلا من
ثلاثة قروء فيه حفظ مقصود شرعي علم كونه مقصودا بالكتاب

(I) المستغنى 310/I وما بعدها

والسنة والاجماع؟!؟

وهل ما جرى به العمل أيضا من الغاء اللعان، فيه حفظ مقصود شرعي علم كونه مقصودا بالكتاب والسنة والاجماع؟!؟

وهل حكمهم بأن الطلاق كله بائن ولو في المدخول بها فيه حفظ مقصود شرعي علم كونه مقصودا بالكتاب والسنة والاجماع؟!؟

وهل ما اشترطوه في العمل بالمصلحة المرسلة من عدم مخالفتها لنص شرعي متحقق في هذه المسائل التي جرى بها العمل الفاسسي؟!؟

الجواب عن هذه الاسئلة ستعرفه فيما يأتي ان شاء الله تعالى

نتائج المقدمات التي سبق بيانها

ان النتائج التي تستنتج من المقدمات التي اطلقنا الكلام في تقريرها أمر جلي لا يحتاج الى عناء في استنتاجها من تلك المقدمات، لكننا رأينا مع جلائها أن نشير إليها على وجه الاجمال زيادة في بيانها ولفت النظر إليها ليكون المقصود المرتب عليها واضحا ظاهرا لا لبسة فيه.

أولا الاصول المتفق عليها التي بنى الأئمة عليها مذاهبهم، هي الكتاب، والسنة، والاجماع والقياس

ثانيا لكل من أبي حنيفة ومالك شروط في العمل بحديث الآحاد بينها فيما مر بك.

ثالثا قدم كل منهما ظاهر القرآن = العموم والاطلاق = على حديث الآحاد

رابعا اعتبر مالك الذريعة التي ألفاها الشارع، وترك العمل بالسنة سدا لتلك الذريعة الملقاة!!

خامسا : اتفق كل منهما في العمل بالاستحسان .

سادسا من أصول مذهب مالك المصلحة المرسله التي بينا ما
في حقيقتها من تناقض

سابعا جمهور الائمة خالفوها في تلك الشروط التي
جعلها معيارا لرد السنة الاحادية الصحيحة !!

ثامنا خالفهما جمهور العلماء في تقديمهما ظاهر القرآن
على حديث الاحاد

تاسعا خالفهما الجمهور في عملهما بالاستحسان والمصلحة
المرسله

عاشرا اتفق المذهبان في العمل بالرأي والقياس
والاستحسان واختص المذهب المالكي بالعمل بالمصلحة المرسله !!

حادى عشر أن علماء الحديث والفقه والأصول انما خالفوا
المذهبين في تلك الشروط والاصول لسببين

احدهما أن تلك الشروط والاصول لا يسندها برهان، وانما
هي آراء مناقضة لأدلة كثيرة شرعية ونظرية، كما يعلم من
علوم الحديث وأصول الفقه

ثانيهما أن في القرآن والسنة والاجماع والقياس وما دل
عليه القرآن والسنة من القواعد الكلية التشريعية غناء تاما
عن أصول لا يشهد لها دليل معقول مقبول فضلا عن أدلة على ما
يدعيه اتباع المذهبين

ثاني عشر أن المذهبين الحنفي والمالكي حكم كل منهما
شروطه وأصوله في السنة ورد لاجلها كثيرا جدا من السنن
الصحيحة !!

وقد أفرط المذهب الحنفي في رد السنن الصحيحة استنادا الى
تلك الأصول حتى كان ذلك سببا في توجيه الائمة الاعلام
سهام النقد الشديد الى امام هذا المذهب ولمزه بما لا يجوز ذكره
كما يعلم من الرجوع الى ترجمته في الجزء الثالث عشر من

تاريخ بغداد للحافظ أبي بكر الخطيب

واذا كان المذهب الحنفي بلغ حد الافراط في ذلك فان
المذهب المالكي يعد في المرتبة الثانية له في مخالفة السنن
الصحيحة استنادا الى تلك الاصول والشروط المتقدم بيانها

الوسيلة الى معرفة ما في المذهب المالكي من مخالفة للسنن الكثيرة سهلة متيسرة

ان مخالفة مذهب الحنفية للاحاديث الصحيحة استنادا الى
تلك الاصول التي بينها فيما سبق أمر لا يحتاج الى اثبات وتدليل
عليه لانه أشهر من نار على علم! ويكفي دليلا على هذا شهرة
مذهبهم بمذهب أهل الرأي! أما مذهب المالكية فان فقهاء
الذين يعرفون أحكام مذهبهم ولكنهم لا يعرفون أدلتها ولا يعلمون
مداركها فانهم يعتقدون أن مذهبهم لا يخالف الاحاديث الصحيحة
ولا يقدم الرأي عليها أصلا! وان لا صلة بينه وبين أهل الرأي
كما يدل عليه قول الاستاذ كنون: عرف مذهب مالك بالوسطية
بين الحرفيين، وأصحاب الرأي!!

لهذا رأينا أن نرشدكم الى طريق سهل يسير كل اليسر
يدلهم على خطأ رأيهم وبعده عن الصواب، ويبين لهم عملا لا
نظرا أن مذهبهم يلي مذهب الحنفية في مخالفة الاحاديث
الصحيحة والعمل بالرأي بدلها!! وذلك بعرض الاحكام المقررة
في المذهب على احاديث الاحكام المذكورة على وجه مفصل في
كتب خاصة بذلك، كالإمام، بأحاديث الأحكام لابن دقيق العيد.
ومنتقى الأخبار، لمجد الدين بن تيمية، وشرحه نيل الاوطار
للشوكاني، وبلوغ المرام. من جمع أدلة الاحكام، للحافظ ابن
حجر وشرحه للامير الصنعاني، والتلخيص الحبير للحافظ
وبداية المجتهد لابن رشد، وتخريج أحاديثها لشقيقا السيد

أحمد الذي هو تحت الطبع في ستة أجزاء

فان الرجوع الى هذه الكتب المطبوعة المتداولة كاف في معرفة ما في مذهب مالك من مخالفة للأحاديث الكثيرة ومغن عن الرجوع الى الكتب الستة وغيرها من كتب السنة الخاصة بذكر أحاديث الأحكام . لان هذه الكتب التي أرشدنا الى الرجوع اليها جمعت ما في الكتب الستة وغيرها مما يحتاج اليه الباحث في معرفة أحاديث الأحكام

فمن قارن بين الأحكام المقررة في كتب مذهب مالك وأحاديث الأحكام المذكورة في تلك الكتب فانه سيجد ما قررناه حقا وواقعا لا سبيل الى انكاره، وأن الكثير من تلك الفروع مخالف للسنة من الطهارة الى آخر أبواب الفقه المعروفة !

ولا دليل لها الا الرأي أو القياس أو الاستحسان أو المصلحة المرسلة أو عمل المدينة !!

وقرأت في مناقب الامام الشافعي للحافظ البيهقي أن السبب في تأليف الشافعي، كتاب الرد على مالك انه بلغه أن أهل الاندلس اذا قيل لهم قال رسول الله. قالوا قال مالك (I)

وتأليف الشافعي كتاب الرد على مالك للسبب الذي ذكره الحافظ البيهقي دليل واضح على ما في مذهب مالك من مخالفة لأحاديث كثيرة، اذ لا يعقل أن يؤلف الشافعي كتابا خاصا في الرد على مالك لرد أهل الاندلس حديثا او حديثين وتقديم قول مالك عليها، بل ما ألف ذلك الكتاب الا بعد أن بلغه تقديمهم قول مالك على سنن كثيرة !!

وفي عمل الشافعي تأييد ظاهر لما قررناه أن مذهب مالك يلي في الرتبة مذهب ابي حنيفة في العمل بالرأي وتقديمه على السنة !

(I) انظر المرجع المذكور I/508 ط دارالتراث

الامام مالك من أصحاب الرأي

وهذا الرأي الذي توصلنا اليه بتلك المقدمات المؤلفة من أصول مذهب مالك وفروع مذهبه كما أوضحناه أتم الايضاح فيما مر بك وجدت الامام ابن قتيبة المتوفى سنة 276 هجرية يصرح به تصريحاً لا مواربة فيه ! فقد عقد في كتاب المعارف، ترجمة خاصة بأصحاب الرأي فعد منهم ابن أبي ليلى، وأبا حنيفة وربيعة، وزفر، والاوزاعي، ومالكا وأبا يوسف ومحمد بن الحسن (1)

وذكر الشيخ علي الطنطاوي في ذكرياته أن وزارة العدل السورية طلبت منه وضع مشروع قانون للأحوال الشخصية، فمكث سنة يراجع فقه المذاهب الأربعة لوضع مشروع القانون المذكور، قال: انه باطلاعه على فقه المذهب الحنفي، والمذهب المالكي وجد أنهما يتفقان في الرأي!! وقال سائلاً: فلماذا عدوا مالكا على رأس أهل الحديث مع أنه أقرب إلى أهل الرأي؟!

قال هذا ما عجبت منه ولم أفهمه، بل اني كلما زاد اطلاعي على فروع المذهبين وجدت مالكا أقرب إلى أصحاب الرأي، فما قول السادة العلماء؟! اهـ (2)

ان المقارنة بين ما قاله الشيخ الطنطاوي وما قال الاستاذ كنون وغيره ممن زعم الوسطية لمذهب مالك تدل - كما هو ظاهر - على أمرين

أحدهما أن الشيخ الطنطاوي سنده فيما قاله هو الاطلاع على فقه المذاهب الأربعة والمقارنة بين فقه المذهب الحنفي، وفقه المذهب المالكي، فقوله مبني على الدليل الذي يسلمه كل منصف لأن المقارنة بين فروع المذهبين هي الدليل القاطع على صحة الدعوى في هذا الموضوع

(1) انظر المعارف 216 ط دار احياء التراث العربي

(2) انظر الحلقة 202 من ذكرياته المنشورة بجريدة الشرق الاوسط، عدد 2676

17 رجب لسنة 1406 - 1986/3/27

وهذا ما توصلنا اليه بالمقارنة بين أصول المذاهب الثلاثة وفروعها قبل أن نقف على كلام الشيخ الطنطاوي الذي وافق قوله قولنا لنهجه في بحثه منهجنا، وقد وجدنا الامام ابن قتيبة يصرح في القرن الثالث بما قررناه استنادا الى النظر في أصول المذهبين الحنفي والمالكي وفروعهما، وقد نقلنا كلامه المؤيد لقولنا فيما سبق

ثانيهما أن دعوى الاستاذ كنون وغيره ممن زعم الوسطية للمذهب المالكي لا سند لها اولا، وانواق الذي تشهد له أصول المذهب التي بينها بيانا تاما فيما سبق وفروعه يبطلها ثانيا

ندم الامام مالك عند وفاته على الافتاء بالرأي

نقل الحافظ أبو عبد الله الحميدى في كتابه جدوة المقتبس عن القعنبي أنه دخل على مالك في مرضه الذي مات فيه فسلم عليه ثم جلس فرآه يبكي فقال يا ابا عبد الله ما الذي يبكيك؟ فقال: يا ابن قعنب وما لي لا أبكي ومن أحق بالبكاء مني؟ والله لوددت اني ضربت بكل مسألة أفتيت فيها برأبي بسوط، وبقد كانت لي السعة فيما سبقت اليه، وليتني لم أفت بالرأي (1)

هذا الاقرار من مالك كاف وحده في الدلالة على أنه من أصحاب الرأي الذين يقدمونه على النصوص، فكيف يسوغ انكار هذا، وقد قامت الدلائل الاخرى من أصول مذهبه وفروعه على تقديمه الرأي على النصوص الصريحة كما أشرنا اليه فيما تقدم وقد ذكر ابن القيم أمثلة كثيرة من ذلك في أعلام الموقعين (2) ووجه دلالة هذه القصة على ما قررناه أن من المعلوم أن الرأي هو الاجتهاد في الوصول الى حكم النازلة عند عدم وجود نص من القرآن أو السنة أو الاجماع على حكمها

(1) راجع وفيات الاعيان لابن خلكان 440/1 ط الميمنية ومراة الجنان للياقبي 376/1 ط دار المعارف، والفكر السامي للحجوى 383/1 ط دار مصر للطباعة

(2) انظر المرجع المتقدم 304/2 وما بعدها ط المنيرية.

وهذا شيء لا خلاف فيه عند جمهور العلماء بل أن الاجتهاد بالرأى في هذه الحال أمر واجب كما دل عليه حديث معاذ الذي أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي لما بعثه النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن قال كيف تقضي إذا عرض لك قضاء قال أقضي بكتاب الله، قال فإن لم تجد في كتاب الله، قال فبسنة رسول الله، قال: فإن لم تجد في سنة رسول الله ولا في كتاب الله، قال أجتهد رأيي، ولا ألو ف ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدره وقال الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضاه رسول الله وهذا الحديث وإن كان في اسناده مقال فإن الأمة تلقتة بالقبول واحتج به العلماء لحجية القياس والاجتهاد عند عدم وجود النص على الحكم. وإذا كان الاجتهاد بالرأي واجبا عند عدم النص على حكم النازلة، فليس من المعقول أن يبكي مالك على افتائه بالرأي عند عدم النص على الحكم لأن الافتاء به حينئذ واجب في حق العالم الذي يرجع إليه الناس لمعرفة أحكام دينهم، وكيف يتصور أن يبكي من فعل ما وجب عليه؟!

وانما المعقول الذي يشهد به الواقع في مذهبه أن بكاءه وندمه إنما كانا على الافتاء بالرأي المخالف للسنة على ما أداه إليه اجتهاده استنادا إلى الأصول التي بنى عليها اجتهاده كما سبق بيانه

وفي قوله: لقد كانت لي السعة فيما سبقت إليه، وليتني لم أفت بالرأي ما يدل على ذلك دلالة واضحة، وبكاؤه ناشئ عن شدة خشية الله تعالى، وإلا فانه ما جور على اجتهاده وبذله الجهد في معرفة أحكام الشريعة وبيانها للناس فإن أصاب فله أجران، وأن أخطأ فله أجر كما أخبر به الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم

وانما الوزر على الفقهاء المقلدين له في اصرارهم على تقليده فيما علموا علم اليقين أنه مخالف للسنة الصحيحة التي لا معارض لها، ولا موجب لتركها الا تلك الشروط التي بين الأئمة

من الفقهاء وعلماء الاصول انها لا تصلح حجة لترك العمل بها ،
كما بيناه فيما سبق ، فعلى أولئك الفقهاء يقع الاثم العظيم ،
والوزر الجسيم ، وخاصة فيما أصلوه من الاصول الموجبة لترك
العمل بالسنة اذا كانت مخالفة لمشهور المذهب وان قال
الامام نفسه بصحتها !! فان عملهم هذا مخالف لوصية الامام
مالك بترك قوله المخالف للسنة مخالفة صريحة كما سيأتي بيانه
ان شاء الله تعالى

أمثلة تدل على غيرها مما خالف فيه مذهب مالك الاحاديث الصحيحة مخالفة ليس لها مسوغ من جهة القواعد الاستدلالية

ان مما يدل على أن مالكا من أصحاب الرأي اننا نجد في
مذهبه كثيرا من الاحكام المخالفة للاحاديث الصحيحة التي فيها
ما هو متواتر وما هو آحاد ، وليس لترك العمل بها سبب من
الاسباب التي تسوغ ترك العمل بها الا تلك الأصول التي سبق
بيانها وأنكر العلماء ترك العمل بالسنة استنادا اليها أشد
انكر كتقديم ظاهر القرآن على خصوص السنة ، واعتبار الذريعة
التي أنفاها الشارع وغير هذا مما تقدم بيانه فلا نعيده

ولا بأس بذكر أمثلة على وجه الايجار مما خالف فيه مذهب
مالك السنة الصحيحة التي لا وجه لترك العمل بها من جهة
القواعد الحديثية والاصولية المتفق على العمل بها وتطبيقها
عند أخذ الحكم من الأدلة الجزئية التفصيلية حتى يكون أخذ الحكم
منها سالما من التناقض والاختلاف

I - السنة الصحيحة تدل على أن افاضة الماء على الجسد في
الفصل الواجب كافية ، ومذهب مالك أن ذلك واجب
وجوب شرط لا يصح الفصل بدونه !

- 2 - القرآن والسنة يدلان على أن التيمم حكمه حكم الماء عند المرض أو عدم وجود الماء في جواز التيمم قبل دخول الوقت وجواز صلوات بتيمم واحد وعزم وجوب تكرار طلب الماء عند عدم وجوده كما بيناه بيانا شافيا في كتاب التيمم في الكتاب والسنة، ومذهب مالك خلاف هذا !!
- 3 - دعاء الاستفتاح في الصلاة ثابت بالاحاديث الصحيحة ومذهب مالك كراهته !
- 4 - التعوذ عند قراء الفاتحة في الصلاة ثابت بالاحاديث الصحيحة ومذهب مالك كراهته !
- 5 - البسملة عند قراءة الفاتحة والسورة في الصلاة ثابتة بالاحاديث الصحيحة، ومذهب مالك كراهة قراءتها !
- 6 - وضع اليمين على الشمال في الصلاة تواترت به الاحاديث. ومشهور مذهب مالك كراهته.
- 7 - الجهر بآمين في الصلاة الجهرية ثابت بالاحاديث الصحيحة، ومشهور مذهب مالك كراهته !
- 8 - رفع اليدين عند الركوع والرفع منه تواترت به الاحاديث ومذهب مالك كراهته !
- 9 - التسليمتان عند الخروج من الصلاة ثابتتان بالاحاديث الصحيحة ومذهب مالك كراهتهما، والاقتصار على تسليمة واحدة !
- 10 - جواز اختلاف نية الامام والمأموم في الصلاة ثابت بالاحاديث الصحيحة، ومذهب مالك اتفاقهما في النية شرط لا تصح صلاة المأموم بدون تحققه!
- 11 - وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة على المأموم في الصلاة الجهرية ثابت بالاحاديث الصحيحة، ومذهب مالك كراهة قراءتها .

12 - صلاة تحية المسجد وقت خطبة الجمعة سنة ثابتة بالأحاديث الصحيحة العامة والخاصة، ومذهب مالك تحريمها !

13 - تسليم الخطيب على الناس عند رقيه المنبر يوم الجمعة سنة كما جاء في الأحاديث، ومذهب مالك كراهة تسليمه عليهم !!

14 - الصلاة على الجنازة في المسجد ثابتة بالأحاديث الصحيحة من فعله صلى الله عليه وسلم وفعل أصحابه بعد وفاته، ومذهب مالك تحريم الصلاة عليها في المسجد

15 - ثبوت رؤية هلال رمضان بشاهد واحد ثابت بالحديث الصحيح ومذهب مالك عدم ثبوتها به بل لا بد من شهادة رجلين !

16 - المفطر في رمضان ناسيا صيامه صحيح ولا قضاء عليه، ومذهب مالك فساد صومه ووجوب القضاء عليه، وذلك مخالف للحديث الصحيح !

17 - الصائم المتطوع يجوز له الفطر ولا يجب عليه القضاء كما جاء في الأحاديث من قوله وفعله صلى الله عليه وسلم ومذهب مالك عدم جواز فطره، ووجوب القضاء عليه أن افطر !

18 - اجبار الاب ابنته البكر على الزواج بمن لا تحب الزواج به غير جائز كما دلت عليه الأحاديث، ومذهب مالك جواز اجباره اياها على الزواج بمن لا ترضاه زوجها لها

هذه أمثلة تدل على غيرها مما لم نذكره لان استيفاء ذكر ما خالف فيه مذهب مالك الأحاديث الصحيحة التي أخذ بها جمهور العلماء لا يفي به الا كتاب كبير جدا وقد كنت شرعت في جمع الأحاديث التي خالفها الأئمة الأربعة فوجدت بعد جمع كثير منها أبا حنيفة ومالكا أكثرهم مخالفة لها !!

وسبب ذلك راجع الى الاصول التي بنى كل منهما مذهبه عليها
كما بيناه فيما مر بك ورأيت في بعض كتب شقيقي السيد
أحمد أن نصف مذهب مالك مخالف للسنة !! ولم يقل هذا
جزافا بل ما قاله الا بعد اطلاعه اطلاعا تاما على أدلة فروع
مذهب مالك، لانه خرج أدلة الفروع المذكورة في رسالة ابن
أبي زيد في فقه مذهب مالك في مجلد كبير ثم اختصره في
مجلد صغير، وقد طبع، وخرج أحاديث بداية المجتهد لابن رشد
التي ذكر فيها أقوال الأئمة في المسائل الفقهية وأدلتها في
مجلدين كبيرين، وقد طبعا في لبنان في ستة أجزاء فما قاله
شقيقنا سنده الاطلاع التام على أدلة فروع المذاهب الفقهية
والمقارنة بينها

وهذا هو المنهج العلمي الصحيح الموصل الى معرفة من هو
أكثر عملا بالرأي من الأئمة ومن هو أكثر التزاما واتباعا
للسنة واعراضا عن الرأي المخالف لها

أما الدعوى التي لا سند لها من البحث والاطلاع على فروع
المذاهب وأدلتها والمقارنة بينها، وانما سندها التعصب للمذهب
بدون بحث ولا اطلاع فانها لا تفيد شيئا بل أنها تحمل في
نفسها الدليل القاطع على سقوطها وعدم اعتبارها عند العقلاء !!

مذهب الشافعي هو أحق المذاهب بالوسيلة

اتضح من المقدمات التي قررناها ونتائجها التي بيناها أن
مذهب مالك يلي مذهب أبي حنيفة في العمل بالرأي، ومخالفه
الأحاديث الصحيحة استنادا إليه كما أوضحناه في بعض الأمثلة
المتقدمة ذكرها

ويمتاز مذهب الشافعي عن المذهبين الحنفي والمالكي بتحكيم
القياس في موضع تحكيمه، وهو عدم النص على الحكم، وبعدم

تقديم القياس عليه، كاهل الرأي ولا يلتزم العمل بظواهر النصوص والغاء العمل بالقياس كاهل الظاهر ولم يضع للعمـل بالسنة شروطا كما فعل المذهبان الحنفي والمالكي، بل أن العمل بها اذا صحت واجب في مذهبه دون قيد ولا شرط

وقد بين الامام الشافعي نفسه هذا في كتاب اختلافه مع مالك

قال اذا حدث الثقة عن الثقة حتى ينتهي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا نترك لرسول الله حديثا أبدا الا حديثا وجد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث يخالفه، واذا اختلفت الاحاديث عنه، فللاختلاف فيها وجهان

أحدهما أن يكون فيها ناسخ ومنسوخ، فنعمل بالناسخ ونترك المنسوخ، والآخر أن تختلف ولا دلالة على ايها الناسخ فنذهب الى أثبت الروايتين، فان تكافأتا ذهبت الى أشبه الروايتين بكتاب الله وسنة نبيه، ولا يعدو حديثان اختلفا عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يوجد فيهما هذا أو غيره مما يدل على الا ثبت من الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم

وان كان يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث يخالفه - يعني عمل الصحابي أو عمل المدينة - لم التفت الى ما خالفه، وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى أن يؤخذ به انتهى كلامه (I)

هذا هو منهج الشافعي الذي سار عليه في جميع أقواله، لا يقدم على الحديث الذي صح سنده قياسا ولا عمل المدينة ولا عمل الصحابي ولا أصلا من الأصول التي بينها فيما سبق البيان الشافعي، والتي قدمها المذهبان الحنفي والمالكي على الحديث الصحيح بل والمتواتر على ما سبق بيانه !!

(I) راجع الام للامام الشافعي 191/7 ط دار المعرفة

وللامام تقي الدين السبكي كلمة قيمة تبين منهج الامام الشافعي في التزام الاخذ بالحديث الصحيح من غير التفات الى ما خالفه مما قدمه عليه الامامان أبو حنيفة ومالك

قال في رسالته التي بين فيها معنى قول الشافعي اذا صح الحديث فهو مذهبي، أن العلماء رضوان الله عليهم لكل منهم أصول وقواعد بني مذهبه عليها لاجلها رد بعض الاحاديث كما سنبين ذلك من مذهب مالك في عمل المدينة وغيره، ومذهب أبي حنيفة في عدة مسائل، وأما الشافعي فليس له قاعدة يرد بها الحديث متى صح الحديث، ولهذا قال الامام الحافظ ابن خزيمة لا أعلم سنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم في الحلال والحرام لم يودعها الشافعي في كتبه انتهى (1)

قال الامام النووي ولهذا لقب الشافعي حين قدم العراق بناصر الحديث، وغلب في عرف العلماء المتقدمين على متبعي مذهبه لقب أصحاب الحديث اهـ (2)

بهذا يظهر ظهورا جليا أن مذهب الشافعي مبني على ما يوجبه النظر الصحيح السديد المسلم عند دوى العقول السليمة من داء التعصب والعناد في الازعان للحق

لهذا كان مذهبه الجدير التحقيق بالوسيلة بين أصحاب الرأي كأبي حنيفة ومالك وربيعه وابن أبي ليلى والاوزاعي وسفيان الثوري وغيرهم ممن تقدم ذكرهم في كلام ابن قتيبة وأصحاب الظاهر المنكرين للعمل بالقياس

هذا هو الحق المؤيد بالدلائل التي قررناها ونصوص العلماء التي حررناها، وما بعد الحق الا الدعوى العارية عن السند !!

(1) انظر رسالة السبكي في مجموعة الرسائل المنيرية 101/3 و 110 ط المنيرية

(2) انظر شرح المذهب 19/1 ط العاصمة

أقوال العلماء المطلعين على أصول المذاهب الفقهية تؤيد ما قررناه بالدلائل القوية ان المذهب الوسط هو مذهب الشافعي

ولسنا نقصد بذكر أقوالهم الاستدلال بها على صحة ما قررناه بالدلائل القاطعة، والبراهين الساطعة المستمدة من أصول المذاهب الثلاثة الحنفي والمالكي والشافعي والمقارنة بينها وبين كثير من الفروع المسطورة في كتب اتباعها، لا نقصد ذلك ولا نريده، لان ما قام على صحته البرهان غني عن تأييده بقول أحد كائننا من كان !!

وانما نقصد بذكرها اقناع أولئك الذين لا يدعون للحق وان قام عليه ألف برهان! وانما يدعون لقول فلان ونص فلان!!

فالي أولئك الذين ليس للدليل عندهم أي قيمة أو اعتبار أوجه هذه الاقوال لعلهم للحق يدعون، وبالصواب يقتنعون، وعن الدعوى العارية عن الدليل يعرضون !

قال القاضي عياض: قال أحمد مازلنا نلعن أهل الرأي ويلعنوننا حتى جاء الشافعي فمزج بيننا، يريد أنه تمسك بصحيح الآثار واستعملها، وأراهم ان من الرأي ما يحتاج اليه وتبنى أحكام الشرع عليه، وأنه قياس على أصولها ومنتزع منها، وأراهم كيفية انتزاعها والتعلق بعلمها وتنبيهاتها، فعلم أصحاب الحديث أن صحيح الرأي فرع للأصل، وعلم أصحاب الرأي أنه لا فرع الا بعد الأصل، وأنه لا غنى عن تقديم السنن والآثار أولا. انتهى (I)

وقال ابن خلدون في المقدمة: عند كلامه على نشأة المذاهب الفقهية وأصولها: ثم كان من بعد مالك بن أنس، محمد بن ادريس المطلبي الشافعي رحل الى العراق من بعد مالك ولقي أصحاب الامام أبي حنيفة وأخذ عنهم، ومزج طريقة أهل الحجاز

(I) راجع ترتيب المدارك 91/1، ط الرباط

بطريقة أهل الرأي، وخالف مالكا في كثير من مذهبه، انتهى (1)

وقال الحجوى ان الشافعي وجد معركة هائلة قائمة بين
المحدثين وبين كل من المذهبيين مذهب الحنفية ومذهب
المالكية يعيبون مذهب الحنفية بترك كثير من الاحاديث التي
هي في نظر المحدثين يجب العمل بها، ولا يحل تركها بالرأي !
ومذهب المالكية في تركهم العمل ببعض الاحاديث الصحيحة لعمل
المدينة ! ووجد الشافعي لائمة الحديث الظهور العظيم كأحمد
واسحاق وابن الماديني وابن معين وابن مهدي ونظرائهم جمعوا
السنة المتفرقة في الاقطار، وأوعبوها جمعا وحفظا ونقدا، ولم
يقتصروا كمالك على حديث الحجاز في غالب حديثه، بل أخذوا
أحاديث وجدت في خراسان والعراق والشام ومصر وغيرها من
أقطار الاسلام رويت عن كان هناك من الصحابة واتباعهم
فتلطف الشافعي في انتحال طريقه تجمع الفكر العام، أو فكر
الجمهور على الاقل، وكان أصحاب الحديث رقودا حتى جاء
الشافعي فأيقظهم، فتيقظوا وأخذ بالقياس فيما لم يكن فيه
نص فربح المعركتين معا ! واستمال كثيرا من أهل الفئات الثلاث
أهل الحديث والحنفية والمالكية اذ كان في ذلك = وسطا ! =
من الامر، ولم تكن الامة جامدة تنظر الى الأشخاص فقط
فتقدمها ! بل تنظر الى قيمة الاقوال فتزنها وتمحصها
انتهى كلامه (2)

ففي كلام الحجوى نص صريح على أن الشافعي سلك مسلكا
وسطا ووفق بين أصحاب الحديث وأصحاب الرأي الحنفية
والمالكية !!

وبين أن كلا من المذهبيين الحنفى والمالكي كان موضع نقد
شديد من أصحاب الحديث لتركهم العمل بالاحاديث الصحيحة
والعمل بالرأي أو عمل المدينة !!

(1) انظر المرجع المتقدم 314، ط المطبعة البهية

(2) راجع الفكر السامى، في تاريخ الفقه الاسلامى 401/1 ط دار مصر
للطباعة

ومما ينبغي لفت النظر اليه أن الحجوي مع انصافه واعترافه بأن الشافعي هو الذي تلتطف في انتحال طريقة تجمع الفكر العام واستمال الفئات الثلاث فكان في ذلك وسطا! لم يسلم من العصبية المذهبية مما حمله على التموية في قوله ان المالكية تركوا العمل ببعض الاحاديث الصحيحة لعمل المدينة

ولعله نسي أنه نفسه نص عند كلامه على أصول مذهب مالك على أن مالك يقدم ظاهر القرآن - العموم والاطلاق - على صريح السنة، وتقديم ظاهر القرآن على صريح السنة يقتضي ترك العمل بأحاديث كثيرة تخصص عمومه أو تقيد اطلاقه كما هو الواقع في كثير من فروع مذهبه، وفي كتاب اختلاف الشافعي مع مالك كثير من ذلك بل أن الحجوي نفسه صرح فيما نقلناه عنه فيما تقدم أن مالكا ترك العمل بأحاديث لظاهر القرآن!! فما باله اقتصر في كلامه هنا على أن المالكية تركوا العمل ببعض الاحاديث لعمل المدينة وتغافل عما نص عليه أنهم خافوا الاحاديث لظاهر القرآن!؟

وقد بينا فيما مر بك أن الائمة أنكروا عملهم هذا أشد النكر حتى أن الامام أحمد ألف كتاب طاعة الرسول في ابطال تقديم ظاهر القرآن على السنة وللشافعي في الام وابن القيم في اعلام الموقعين، والطرق الحكمية، كلام قيم في ابطال هذا الاصل الذي يوجب العمل به ترك العمل بأحاديث كثيرة جدا، وقد نقلنا كلام هؤلاء الائمة فيما تقدم فلا داعي لاعادة ذكره هنا

ولعل الحمية للمذهب هي التي حملت الحجوي على ترك الاشارة الى هذا الاصل الذي رد المالكية كثيرا من الأحاديث الصحيحة لاجله، وتلك شنشنة أعرفها من أخزم!!

وقال الشيخ محمد يوسف موسى في تاريخ الفقه الاسلامي عند كلامه على أول من ألف في اصول الفقه: كان الشافعي

— وسطا — بين أهل الحديث وأهل الرأي، فقد كان اعتماد الأولين على الأدلة من النصوص أكثر من اعتمادهم على العقل ونظيره واجتهاده كما كان الآخرون يعتمدون كثيرا على الأدلة العقلية والاجتهاد بالرأي، فجاء الشافعي صاحب الام والرسالة وسطا بين الاتجاهين وموقفا بين الطرفين انتهى (I)

فهؤلاء أربعة من العلماء الذين لهم خبرة تامة واطلاع واسع على أصول المذاهب الفقهية لتأليفهم كتباً خاصة استوعبوا فيها الكلام على نشأة المذاهب الفقهية وأصولها يتفقون معي فيما بينته بدلائل قاطعة أن مذهب الشافعي هو المذهب الوسط بين أهل الحديث وأهل الرأي، وفي هؤلاء فقهاء مالكية كالقاضي عياض وابن خلدون والحجوى، ومع هذا أذعنوا للحق واعترفوا بالوسيلة لمذهب الشافعي مقرين بأن مذهب مالك من مذاهب أصحاب الرأي لانهم لم يجدوا سبيلا لانكار ما دلت عليه الأدلة التاريخية وأصول المذاهب الفقهية، فقالوا حقا ونطقوا صدقا مع ما عرف عن اتباع كل مذهب من نسبة كل فضيلة ومزية الى مذهبهم !!

وقد نقلنا فيما تقدم نص الامام ابن قتيبة والشيخ علي الطنطاوى نسا صريحا على أن مالكا من أصحاب الرأي !! وفي ذلك موافقة لنا فيما قررناه !

وبعد فما هو القول المصيب الجدير بالقبول هل القول الذى دلت عليه الأدلة الكثيرة التي أوضحناها كل الايضاح واتفق فيه معنا العلماء الذين ألفوا كتباً خاصة فى نشأة المذاهب الفقهية وأصولها ومناهجها فى الاجتهاد أو قول الاستاذ كنون الذى ليس له دليل على صحته، بل أن أصول مذهب مالك وكثيرا من فروعها تدل على بطلانه، وتنادى بسقوطه عن أى وجه من وجوه الاعتبار !!

(I) راجع المصدر المتقدم 289 ط دار الكتاب العربى

والدعوى ما لم تقيموا عليها * بينات ابتأوها ادعياء

(2)

مذهب مالك أوسع من مصر

والشام والعراق !!

قال الاستاذ كنون: ان كلمة اشتهرت بين فقهاءنا - يعني المالكية - وكثيرا ما يرددونها في سياق الحديث عن سماحة هذا المذهب ويسره، وهي قولهم: مذهب مالك أوسع من مصر والشام والعراق الا في النكاح والعق والطلاق، قال: واذا كان لنا أن نفسر هذه الكلمة بحسب ما تدل عليه من مقارنة بين المذاهب فاننا نرى أنها توميء الى مذهب الشافعي (مصر) الاوزاعي (الشام) ومذهب أبي حنيفة (العراق) اهـ

وهذه الكلمة التي قال: انها اشتهرت بين فقهاء ليس لها أي وجه من الصحة بل أن الواقع المعايير المشاهد يدل على عدم صحتها وعدم مطابقتها لما هو مدون في فروع فقهية في مذهب مالك وغيره من المذاهب الفقهية كما يتبين ذلك من وجوه

الوجه الاول ان هذه الكلمة دعوى مجردة عن البرهان الذي يدل على صدقها وكل ما كان كذلك فهو باطل قطعاً، قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين، يؤيد هذا

الوجه الثاني وهو أن مما يدل على تجردها عن السند الذي يدل على صدقها، ان صدقها يتوقف على البحث والنظر في فروع المذاهب الثلاثة والمقارنة بينها لان المقارنة بين فروعها هي الوسيلة الصحيحة الى معرفة المذهب الذي فيه سماحة ويسر، والمذهب الذي ليس فيه سماحة ويسر

والمقارنة بين المذاهب لا يتصور وقوعها من الفقهاء المالكية كما يدل على ذلك

الوجه الثالث وهو أن الفقهاء المالكية عرفوا واشتهروا بالجحود على المنصوص في المذهب والتزام تقليد امامه وفقهاء

المذهب المخرجين على أصوله وعلى أقواله حتى أنهم اصلوا الاصول
الملزمة لمقلد المذهب أن لا يعدل عن مشهور مذهبه الى العمل
بالحديث وان قال امامه وغيره بصحته !! كما في شرح التحفة
الشيخ التسولي (1)

وبالغ في الدعوة الى الجحود على المقرر في المذهب الشيخ
أبو بكر الطرطوشي فقال أن مصحف المقلدين هو مذهب
أمامهم !! (2) ومخالفة المصحف مروق من الدين كما هو معلوم !

وعملا بهذا الاصل الواهن الواهي فان القارئ لكتب المالكية
لا يعثر فيها على دليل لفرع من الفروع المسطورة فيها الا في
النادر الذي لا حكم له ! انما هي فروع مسرودة كالموا د
المسطورة في القانون بدون تدليل ولا تعليل تقال فتطاع وتنفذ!!

هذا شيء لا سبيل الى جحوده لانه مشاهد عيانا في كتب
المذهب المتداولة المقررة في المساجد والمدارس، لا فرق في هذا
بين كتاب مختصر ومتوسط ومطول! فدونك شروح المرشد
وشروح الرسالة وشروح المختصر وشروح التحفة وحواشي
هذه الشروح، فانظر وتأمل ما هو مقرر فيها، ثم ارجع البصر
كرتين ينقلب اليك البصر خاسئا وهو حسير دون أن تتجسس
للاحكام المقررة فيها دليلا عليها ولا اشارة اليه الا نادرا
والنادر لا عبرة به !

وقد أقر أبو بكر الطرطوشي المالكي وهو من أئمة فقهاء
مذهب مالك في القرن الخامس بأن جمهور المقلدين في زمانه
ليس عندهم من الآثار كبير شيء! (3)

ونص الامام الحافظ ابن حزم على هذا أيضا في كتاب
«الاحكام في أصول الاحكام» قال وأما أهل بلادنا فليسوا ممن

(1) انظر المرجع المذكور 20/I ط المطبعة العلمية

(2) راجع شرح التحفة للشيخ التسولي 20/I ط المطبعة العلمية

(3) راجع شرح التحفة 20/I

(4) انظر المرجع السابق 237/2 ط مطبعة الامام

يتعنى بطلب دليل على مسائلهم !! (4) يريد الفقهاء المالكية بالاندلس.

فهذان امامان أبو بكر الطرطوشي وابن حزم يصرحان بأن الفقهاء المالكية لا يعتنون بذكر دلائل فروع مذهبهم بل لا يعرفونها كما رأيت في كلام الطرطوشي وكلاهما من أهل القرن الخامس الهجرى، ولا زال حالهم كما كان في القرن الخامس، وكتب المذهب شاهدة ناطقة بذلك !!

إذا كان جمهور المقلدين لا يعرفون أدلة الاحكام المقررة في كتب المذهب كما قال الطرطوشي وابن حزم، فكيف يتصور عاقل فضلا عن عالم أن يكونوا عارفين مطلعين على فروع المذاهب الاخرى وأدلتها مع جهلهم لما هو واجب من معرفة أدلة فروع مذهبهم حتي يتأتى لهم المقارنة بين فروع مذهبهم وفروع المذاهب الاخرى حتى تكون كلمتهم انسابقة صادقة مطابقة للواقع لاستنادها الى المقارنة التي هي الحكم العدل بان مذهب مالك فيه سماحة ويسر دون سائر المذاهب

اعتراف الشيخ المهدي الوزاني

بأن المغرب لا يوجد به من يعرف

مذهبا غير مذهب مالك

وقد اعترف الشيخ المهدي الوزاني الذي كان من كبار الفقهاء بالمغرب في القرن الرابع عشر الهجرى اعترافا صريحا بأنه لا يوجد بالمغرب من يعرف مذهباً غير مذهب مالك، قال في رسالته في اثبات استحباب السدل، وكراهة القبض!! والذي يجب الجزم به أنه لا يجوز اليوم في المغرب تقليد واحد من الائمة الثلاثة كالصحابة لعدم معرفة مذاهبهم هنا وقلة الاطلاع عليها، وعدم وجود من يعرف شيئاً منها، بل علماء المغرب اليوم قاطبة ليس فيهم واحد يعرف تلك المذاهب، وانما هم قاصرون على مذهب مالك، فتقليد غيره في المغرب باطل لا يصح، وانكار هذا مكابرة وعناد، وطفيان في الارض، وفساد ونقل عن أبي اسحاق الشاطبي - وهو من أئمة مذهب مالك - ما يدل أيضا على أنه لا

يجوز الفتوى والعمل بغير المشهور في المذهب والفتوى والعمل بغيره من المذاهب لان الفقهاء المالكية لا يعرفون المذاهب الاخرى (I)

فقد تبين مما سبق نقله عن أبي بكر الطرطوشي المالكي، وابن حزم الظاهري - وهما من أهل القرن الخامس الهجري - ان الفقهاء المالكية ليس لهم علم بأدلة فروع مذهبهم، كما ظهر من كلام العلامة المحقق أبي اسحق الشاطبي والشيخ المهدي الوزاني المالكيين، والاول من أهل القرن الثامن والثاني من أهل القرن الرابع عشر، انهم كما لا يعرفون أدلة فروع مذهبهم لا يعرفون فروع المذاهب الاخرى، وأن معرفتهم قاصرة على فروع مذهبهم الا النادر القليل منهم الذي لا حكم له

فكيف يجوز قبول قولهم ان مذهبهم فيه سماحة ويسر الدال بدلالة الاشارة على أن غيره من المذاهب الفقهية ليس فيه سماحة ويسر !!

ان هذا القول كان يمكن قبوله لو كان يستند الى المقارنة بين مذهبهم وغيره من المذاهب، وقد شهد فقهاء مذهبهم أنهم لا يعرفون شيئاً منها وأن معرفتهم قاصرة على مذهبهم، لهذا كان حكمهم ذاك حكماً على الشيء قبل تصوره والنظر والبحث فيما يوجبه، وذلك مرفوض مردود على قائمة كائنا كان

الوجه الرابع ان مما يدل دلالة قاطعة على أن كلمتهم تلك صادرة عن عدم معرفتهم بأحكام المذاهب الفقهية ذكرهم فيها الشام، وعنوا به الاوزاعي كما قال الاستاذ كنون

ولا ينازع أحد من أهل العلم أن مذهب الاوزاعي من المذاهب البائدة المندثرة التي لا يوجد لها اتباع ولا كتب خاصة تذكر أحكامها، فقد انقرض مذهب الاوزاعي في منتصف القرن الثالث الهجري، ولم يبق لاقواله وجود الا في الكتب التي تحكي أقوال

(I) راجع رسالة كراهة القبض للشيخ المهدي الوزاني 84 وما بعدها ط المطبعة المولوية بفاس

المجتهدين الذين لهم اتباع والذين ليس لهم اتباع ، كمذهب
سفيان الثوري وابن جرير الطبري والليث بن سعد وغيره من
المذاهب المنقرضة التي لم يبق لها ذكر الا في كتب الخلاف. (I)

ولا تنقل أقوالهم الا على وجه مجمل وكثيرا ما يقع الخطأ
في نقل أقوالهم في كتب الخلاف، والذي رأيناه يحقق النقل
عن أئمة المذاهب البائدة هو الامام الحافظ ابن حزم في كتاب
المحلى، وكتاب مراتب الاجماع فانه لا يخطئ في نقل أقوالهم
الا في القليل النادر.

وهنا ملحوظتان على ذكر الازواعي في كلام أولئك الفقهاء
الملحوظة الاولى في أى كتاب اطلعوا على أقوال الأوزاعي حتى
علموا أن لا سماحة ولا يسر فيها أو أنها اقل سماحة ويسرا من
مذهبهم؟!!

الملحوظة الثانية كيف ساغ لهم المقارنة بين مذهب الازواعي
المنقرض في منتصف القرن الثالث وبين المذاهب الثلاثة الحنفي
والمالكي والشافعي التي لازال لها اتباع وكتب متداولة تقرأ في
المدارس والجامعات الى يومنا هذا؟!!

أن المقارنة بين مذهب معدوم وبين مذاهب موجودة في
السماحة واليسر لجديرة بالرفض عند العقلاء بله العلماء!

الوجه الخامس ان مما يدل على أن كلمة أولئك الفقهاء
صادرة عن جهلهم بالمذاهب وعدم المقارنة بينها وبين مذهبهم أنهم
لو اطلعوا على كتب المذاهب المشهورة المتبعة شرقا وغربا لعلموا
وتحققوا أن لا فضل ولا مزية لمذهب على آخر في السماحة
واليسر، بل ما من مسألة من المسائل الفقهية الا ولمذهب من
هذه المذاهب في حكمها سماحة ويسر، ولمذهب آخر في المسألة
نفسها تشديد وعسر نظرا للدلة التشريعية والمقاصد الشرعية
المستند اليها كل مذهب في ذلك

(I) انظر تاريخ التشريع الاسلامي للشيخ الخضرى 265 ط الاستقامة، وتاريخ
الفقه الاسلامي للشيخ محمد يوسف موسى 178 دار الكتاب العربي

ويكفي في معرفة هذا وتحقيقه الرجوع الى كتاب الميزان الكبرى للعلامة المطلع الشعراني، فانه بين فيه أن أقوال أئمة المذاهب المتبوعة وأئمة المذاهب المندرسة نلها ترجع الى مرتبتي تخفيف وتشديد، فامام يقول في مسألة بما فيه تخفيف وآخر يقول في تلك المسألة نفسها بما فيه تشديد

ونهج في كتابه النفيس الذي اشتمل على أقوال المجتهدين في الابواب الفقهية من العبادات والانكحة والمعاملات والفرائض منهجا يدل على سعة اطلاعه على أقوال المجتهدين في عصر الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وأدلتها والمقاصد التي راعوها في أقوالهم قول من شدد وقول من خفف في المسألة الواحدة !!

وقدم في كل باب ما أجمع عليه المجتهدون، او ما اتفق عليه الائمة الاربعة ثم ذكر بعد ذلك ما اختلف فيه المجتهدون من الائمة الاربعة وغيرهم مما يرجع فيه الخلاف الى مرتبتي التخفيف والتشديد في حكم المسألة الواحدة مع ذكر دليل من شدد ودليل من خفف من الاصول الاربعة أو القواعد الكلية التشريعية أو مقاصد الشريعة

ومن اطلع على ما قرأه قبل أن يمسك القلم ليتحفنا بكتابيه القيم المفيد من كتب التفسير والقراءات والحديث وشروحه وكتب الفقه على جميع المذاهب وكتب الاصول واللغة والنحو وغيرها مما له تعلق بمدارك الاحكام وطرق أخذ الاحكام منها، أخذه العجب كل مأخذ من كثرة ما قرأه واطلع عليه قبل أن يشرع في تأليف كتابه النفيس

ان مثل هذا الامام الجليل هو الذي يقبل قوله، ويسلم كلامه لائبنائه على الاطلاع الواسع على المذاهب وأدلتها ثم المقارنة بينها كما يعلمه قارئ كتابه، وهو مطبوع متداول بين أهل العلم !!

فالمطلع عليه يغنيه ذلك عن معاناة قراءة الكتب التي تذكر خلاف المجتهدين وأقوالهم في النوازل وأدلتها كالمغنى لابن قدامة

والمحلى لابن حزم، والمجموع شرح المذهب للنووي والفتح للحافظ وشرح مسلم للنووي ونيل الاوطار للشوكاني حتى يمكنه المقارنة بين أقوال الائمة ليعرف المذهب الذى فيه يسر، والمذهب الذى فيه عسر على تسليم أن فى المذاهب ما هو يسر كله على ما قال الفقهاء المالكية فى مذهبهم، وما هو عسر كله، والا فان الحق المؤيد بالدلائل القاطعة هو ما حققه الشعراني فى كتاب الميزان الكبرى الذى أوضحنا المنهج العلمى الذى نهجناه فيه الذى يدل على أن ما زعمه الفقهاء المالكية مرفوض غير مقبول من وجهين، أحدهما أنه لا سند له كما بيناه فيما سبق، والآخر مخالفته للواقع المشاهد فى كتاب الميزان الكبرى الذى نبهنا على أن الرجوع اليه يغني عن الرجوع الى الكتب التى تحكى أقوال الائمة للتحقق ببطلان زعمهم ومخالفته للواقع

أمثلة من كتاب الميزان الكبرى تدل على غيرها

ونذكر هنا مثالين من بعض أبواب الميزان الكبرى فان فى ذلك الاشارة الى غيرهما مما ذكر فى ذلك الكتاب القيم.

فمما ذكره فى باب الطهارة قول الائمة الثلاثة أن النجاسة لا تزال الا بالماء، مع قول أبى حنيفة بزوالها بكل مائع غير الادهان، فالاول مشدد والثاني مخفف

ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بامتناع انطهارة بالماء المتغير كثيرا بطاهر كزعفران ونحوه، مع قول أبى حنيفة بجواز الطهارة به ما لم يطبخ أو يغلب على أجزاءه فالاول مشدد، والثاني مخفف

وفى باب النجاسة قول الائمة الاربعة بنجاسة الخمر مع قول داود بطهارتها (I) فالاول مشدد، والثاني مخفف

ومن ذلك قول أبى حنيفة ومالك بنجاسة منى آدمي، مع قول الشافعي وأحمد بطهارته، فالاول مشدد، والثاني مخفف

(I) القول بطهارة الخمر هو الصحيح كما بينته بدليله فى الجزء الاول من كتاب المجتبى

وفي باب أسباب الحدث قول أبي حنيفة بعدم انتقاض الوضوء بمس الذكر مطلقا بأي وجه كان، مع قول مالك والشافعي وأحمد بانتقاضه بمسه، فالاول مخفف، والثاني مشدد ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بعدم نقض الطهارة بلمس الامرض الجميل، مع قول مالك بوجوب الوضوء بلمسه، فالاول مخفف، والثاني مشدد

وفي باب الوضوء قول العلماء كافة لا تصح الطهارة من الحدثين الأكبر والأصغر الا بنية مع قول أبي حنيفة لا يفتقر الوضوء والغسل الى النية، فالاول مشدد، والثاني مخفف

ومن ذلك قول مالك بوجوب الدلك في غسل الجنابة، مع قول الأئمة الثلاثة بعدم وجوبه، فالاول مشدد، والثاني مخفف

وفي باب صفة الصلاة قول الأئمة اذا كان المصلي يحسن العربية وكبر بغيرها لم تصح صلاته مع قول أبي حنيفة بصحتها، فالاول مشدد، والثاني مخفف

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بوجوب القيام في الفريضة على المصلي في سفينة ما لم يخش الفرق أو دوران الرأس، مع قول أبي حنيفة بعدم وجوب القيام على المصلي في سفينة، فالاول مشدد، والثاني مخفف، وفي باب الزكاة، قول الأئمة الثلاثة لا يسقط عن المرتد ما وجب عليه من زكاة حال اسلامه، مع قول أبي حنيفة بسقوطها، فالاول مشدد والثاني مخفف، ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بوجوب الزكاة في مال الصبي والمجنون، ويخرجهما وايهما من مالهما، مع قول أبي حنيفة لا زكاة في مالهما

وعلى هذا المنوال سار في جميع الابواب الفقهية مع ذكر دليل قول القائل بالتخفيف ودليل قول القائل بالتشديد

فمن رجع الى هذا الكتاب فانه سيعلم مما ذكر فيه من أقوال الأئمة انها كلها ترجع الى مرتبتى التخفيف والتشديد فأمام

يقول في حكم مسألة بما فيه تخفيف وآخر يقول في حكم المسألة نفسها بما فيه تشديد كما في الامثلة المتقدمة

وبذلك سيعلم سقوط دعوى أولئك الفقهاء اختصاص مذهبهم بالسماحة واليسر وان المذاهب كلها متماثلة متوازية في السماحة واليسر، والتشديد والعسر وأن لا مزية ولا فضل لمذهب على آخر فيما ادعاه الفقهاء المالكية لمذهبهم !

الوجه السادس أن الحنفية لو ادعوا سماحة مذهبهم ويسر، دون سائر المذاهب لكان لدعواهم وجه يدل على صدقها في الجملة لسببين

أحدهما ما قاله العلامة الحجوى المالكي في تعليل اتساع مذهب أبي حنيفة وكثرة تسامحه أنه مبني على الفلسفة والنظر لحكم الاحكام وعللها لا سيما في المعاملات التي القصد منها مصالح الخلق وعمارة الكون، اذ من قواعد مذهبه الاخذ بالقياس والتوسع فيه في غير الحدود والكفارات والتقديرات الشرعية (I)

فهذا اعتراف صريح من الحجوى المالكي بأن مذهب أبي حنيفة أوسع المذاهب وأكثرها تسامحا، واعترافه ناشئ عما خصص له كتبه من النظر في أصول المذاهب والقواعد التي بنى الائمة مذاهبهم عليها كما يعلمه من قرأ كتابه الفكر السامي، وليس دعوى مجردة عن السند، كدعوى أولئك الفقهاء

والسبب الآخر في سماحته ويسره أنه مبني على العمل بالحيل التي يسميها الحنفية المخارج من المضايق، وهي التحيل على إسقاط حكم شرعي، أو قلبه الى حكم آخر (2)

ولابي يوسف القاضي صاحب ابي حنيفة كتاب الحيل، ولمحمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة وناشر مذهبه كتاب المخارج من المضايق في الحيل!! وهو مطبوع، وقد أفرط الحنفية في العمل

(I) راجع الفكر السامي I/356 وما بعدها
(2) راجع الموافقات للشاطبي 2/378 ط المكتبة التجارية

بها حتى وضعوا حيلة للهروب والتخلص من التكاليف الشرعية !!
فحيلة لاسقاط الزكاة وأخرى لاسقاط الصيام، وحيلة لاسقاط
حد السرقة، أو حد الزنى، وحيلة لاسقاط الشفعة وأخرى
لعدم وقوع الطلاق وهكذا وللبخارى فى صحيحه كتاب خاص
رد فيه كثيرا من الحيل التى عمل بها الحنفية (1)

أقسام الحيل

قسم العلماء الحيل الى ثلاثة أقسام: I - قسم جائز 2 - وقسم
محرم 3 - وقسم مختلف فيه، هل هو ملحق بالقسم الاول أو
الثانى؟

ولا يعنينا هنا الكلام على هذه الاقسام بتفصيل لأن المقصود
من الاشارة اليها هو بيان أن الحنفية عملوا بها كلها، الجائز
والمحرم، والمختلف فيه !! (2)

ولا ينازع منصف أن المذهب المبني على العمل بالمخارج من
المضايق هو التحقيق الجدير بوصف السماحة واليسر، لا مذهب
مالك الذى من أصوله سد الذرائع، لان العمل بالحيل مناقض
مناقضة ظاهرة لسد الذرائع كما بينه ابن القيم (3) بهذا يتبين
أن السماحة واليسر فى مذهب مالك فى حيز القلة القليلة
لعمله كثيرا بسد الذريعة حتى فيما لا يجوز فيه العمل بهذا
الاصل كما بيناه بيانا شافيا فيما تقدم

ففى العمل بسد الذريعة تشديد ظاهر، وفى العمل بالحيل
تخفيف ظاهر أيضا كما لا يخفى على ذى علم

دفع اعتراض على عمل الحنفية بالحيل المحرمة !

قد يقال كيف يعتبر العمل بالحيل المحرمة، سببا فى سماحة
مذهب أبى حنيفة ويسره ومن المعلوم أن العمل بالمحرم غير
جائز؟

(1) انظر فتح البارى للحافظ 359/15 ط الحبل
(2) انظر أعلام الموقعين 140/3 وما بعدها، واغائة اللهفان لابن القيم 354/1،
والموافقات للشاطبى 378/2 وما بعدها والفتح للحافظ 359/15 وما بعدها
(3) راجع أعلام الموقعين 140/3

ونقول في دفع هذا الاعتراض وإبطاله أن القاعدة المعمول بها في المذهبين الحنفي والمالكي هي أن المقلد لأحد المذهبين لا حق له في الاعتراض على المقرر في مذهبه لأن مصحف المقلد هو مذهب إمامه كما نص عليه المالكية في كتبهم الفقهية ونقلنا نصوصهم على ذلك فيما مر بك ونص الحنفية على هذا أيضا !!

فعلى المقلد السمع والطاعة للمقرر في مذهبه كيفما كان حاله ! ولو كان مخالفا المنصوص الشرعية الصريحة، فإن ذلك لا يعني المقلد البحث فيه أو الاعتراض عليه ! والا كان مخالفا للمذهب، ومخالفته أعظم حرمة وأثما من مخالفة النصوص الشرعية الصريحة !!

فاذا كان الحنفية يعملون بالحيل المحرمة فإن المالكية يعملون بأقوال فقهاء المذهب، ويقدمونها على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم المتواترة أو الصحيحة كما بيناه في الأمثلة المتقدمة

فقد اتفق المذهبان في مخالفة الحق والاعراض عنه تقديم المذهب عليه !!

وامتاز المذهب الحنفي عن المذهب المالكي بالسماحة واليسر لعمله بأقسام الحيل الثلاثة فسقط اعتراضهم من أصله، وتحقق فيهم الحديث: يبصر أحدكم الغدي في عين أخيه، وينسى الخدع في عينه، والمثل العربي رمتني بدائها وانسلت !!

فتبين بهذا أن مذهب أبي حنيفة أوسع من الحجاز والشام ومصر !!

الوجه السابع أن تلك الوجوه المتقدمة التي دللنا بها تدليلا قاطعا على نقض دعوى أولئك الفقهاء أن مذهب مالك أوسع من مصر والشام والعراق إنما ذكرناها على سبيل النقض الجدلي على تسليم سماحة مذهب ويسره دون غيره من المذاهب، فعارضنا دعواهم بمثلها، وأريناهم أن السماحة واليسر إنما هما متحققان

فى مذهب ابن حنيفة دون سائر المذاهب، وأقمنا على ذلك من الادلة ما تشهد به أصول مذهبه خاصة توسعه فى القياس والنظر الى علل الاحكام وحكمها والعمل بالحيل التي سماها الحنفية المخارج من المضايق وألفوا فيها الكتب على ما سبق بيانه

أحكام الشريعة كلها سماحة ويسر

أما الحق الذى يجب على المومن اعتقاده اعتقادا لا يتطرق اليه شك ولا تردد فهو أن الاحكام التي سندها نصوص القرآن والسنة والاجماع، والقياس الصحيح الذى تستند علية الى مسلك صحيح مع عدم معارضته للنصوص التشريعية كلها سماحة ويسر، كما دلت عليه نصوص القرآن والسنة دلالة قطعية

دلالة القرآن على ذلك

قال تعالى (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) البقرة 286 وقال عز وجل (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) البقرة 185 وقال (يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الانسان ضعيفا) النساء 28 وقال (ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج) المائدة 6 وقال (وما جعل عليكم فى الدين من حرج) الحج 78 الى غير هذا من الآيات الدالة دلالة قطعية على يسر أحكام الشريعة ورفع الحرج عن المكلفين بها

دلالة السنة على ذلك

فى صحيح البخارى وسنن النسائى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أن الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد الا غلبه، وفى الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ وأبى موسى حين بعثهما الى اليمن بشرا ولا تعسرا، وفى السنن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بعثت بالحنيفية السمحة وفى مسند أحمد والادب المفرد للبخارى عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أحب الدين الى الله الحنيفية السمحة وفى مسند أحمد وأبى يعلى والطبرانى عن عروة التميمي سألتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم هل علينا حرج

فى كذا؟ فقال ايها الناس ان دين الله يسر قالها ثلاثا
بهذا يعلم أن الادلة على رفع الحرج عن هذه الامة بلغت مبلغ
القطع، وقد سمي هذا الدين بالحنيفية السمحة لما فيه من
التيسير والتسهيل (I)

المشقة فى الاحكام الشرعية لا تنافي يسرها وسماحتها

ان ما فى الاحكام الشرعية من مشقة لا ينافي مادلت عليه
الأدلة المتقدمة دلالة قطعية من سماحتها ويسرها لان هذه
المشقة لا نسمى فى العادة مشقة كما لا يسمى فى العادة مشقة
طلب المعاش بالتحرف وسائر الصنائع، لانه ممكن معتاد، لا
يقطع ما فيه من الكلفة عن العمل فى الغالب المعتاد، بل أن أهل
العقول وأرباب العادات يعدون المنقطع عنه كسلان، ويذمونّه
بذلك، فكذلك المعتاد فى التكليف بالاحكام (2)

ومن يسر الشريعة وسماحتها أن المشقة اذا زادت على المعتاد
شرعت التخفيف المستمد من الرخص، كالفطر وقصر الصلوة
فى السفر، والتيمم للمرض وخشية الضرر، وإباحة كل محظور
عند الضرورة، وغير هذا من الرخص التي دلت عليها القواعد
الكلية المنصوص عليها فى القرآن والسنة، كقاعدة المشقة تجلب
التيسير التي يدخل تحتها من الجزئيات ما لا يحصره العد

بهذه النصوص القرآنية والنبوية الدالة دلالة قطعية على يسر
الاحكام الشرعية وسهولتها تعلم

أولا أن المذاهب الفقهية المستمدة احكامها من الأصلين
العظمين الكتاب والسنة أو ما يرجع اليهما من الاجماع والقياس
المبني على علة صحيحة والقواعد الكلية التشريعية كلها متساوية
فى السماحة واليسر لانها مستمدة مما هو سماحة ويسر، ولا يتصور
عاقل فضلا عن عالم أن يكون المستمد مما هو سماحة ويسر فيه

(I) انظر الموافقات للشاطبي 34I/I ط المكتبة التجارية

(2) الموافقات 123/2 وانظر أيضا ما يتوجه اليه التكليف من أفعال المكلفين فى
اصول الفقه

تشديد وعسر، هذه قضية عقلية لا جدال فيها عند العقلاء !

ثانيا أن ما نقله الاستاذ كنون عن أولئك الفقهاء مما زعم أنه دال على سماحة مذهب مالك ويسره الدال تعريضا على أن غيره من المذاهب لا سماحة ولا يسر فيه !! باطل مرفوض لأنه معارض لنصوص القرآن والاحاديث المتقدمة !!

ثالثا اذا كان فى مذهب من المذاهب تشديد وعسر فان الاصلين المجمع على العمل بهما القرآن والسنة بريئان من ذلك التشديد والعسر، لان الله سبحانه ورسوله صلى الله عليه وسلم أخبرا فيما ذكرناه من الآيات والاحاديث أن الدين كله يسر. وخبر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم يستحيل عقلا وشرعا أن يكون مخالفا للواقع

وانما يرجع ما فيه من تشديد الى الرأي المستند الى الاصول التى أنكر جمهور العلماء العمل بها، كالاستحسان، والمصلحة المرسلة والاعمال المتعددة الفاسي والمطلق والأندلسى والافريقى وغيره من الاعمال التى ستعلم ما فى الاحتاج بها فى أحكام الدين من مخالفة للعقل والنقل ونصوص العلماء فما وقع فى مذهب من تشديد فى بعض الاحكام فهو راجع بلاشك الى ما ذكرناه، ونصوص القرآن والسنة التى ذكرناها شاهدة ناطقة بذلك

**أمثلة تدل على أن ما فى مذهب مالك
من تشديد فى بعض الاحكام ناشيء
عن الرأي !!**

ونذكر أمثلة ثلاثة مما فيه تشديد فى مذهب مالك سببه
الرأي المخالف للنصوص التشريعية

I - اشتراط الدلك فى صفة غسل الحدث الاكبر حتى قال
صاحب المرشد المعين

وصل لما عسر بالمنديل .. ونحوه كالعبل والتوكيل !!

تشديد مخالف للسنة الصحيحة قولاً وفعلاً في كفاية افاضة الماء على الجسد في رفعه ولا دليل لهذا التشديد الباطل الغاية في الشدة والعسر ألا الرأي !!

2 - اشتراط اتفاق نية المأموم مع الامام في صحة صلاة الجماعة تشديد مخالف للسنة الصحيحة قولاً وفعلاً كما بيناه في أريج الآس، ولا دليل لهذا التشديد الا الرأي الذي عارضه بحديث انما جعل الامام ليؤتم به مع عدم دلالة على الشرط المذكور بمنطوق ولا مفهوم، كما بيناه في أريج الآس

3 - ايجاب قضاء الصيام على المفطر في رمضان ناسياً تشديد مخالف للحديث الصحيح في عدم وجوب القضاء عليه، ولا دليل له الا الرأي !!

والامثلة من هذا النوع في مذهب مالك كثيرة جداً. وفيما ذكرناه اشارة الى ما لم تذكره لأن استقصاء ذكرها يخرجنا عن موضوع بحثنا، وانما ذكرنا هذه الامثلة الثلاثة لبيان أن ما في مذهب من المذاهب - كمذهب مالك - من التشديد في بعض الاحكام ناشيء عن الرأي المستند الى الاصول التي ينكرها جمهور العلماء أما القرآن والسنة فهما بريئان من ذلك التشديد كل البراءة كما دلت نصوصهما المتقدمة على ذلك

الكناية أبلغ من التصريح !

بعدما أقمنا الدلائل القاطعة، والبراهين الساطعة على أن دعوى وسطية مذهب مالك وسماحته ويسره باطلة ليس لها سند صحيح ولا ضعيف كما رأيت في الوجوه التي قررناها والمسالك التي سلكتها في ابطالها ننبه على أن المقصود من تلك الدعوى العارية عن السند هو الدعوة الى ما تنكره العقول وتبطله النقول من الجحود على تقليد المذهب بطريق الكناية التي هي أبلغ من التصريح على ما اتفق عليه علماء البلاغة !!

ذلك لان فيها الانتقال من الملزوم الى اللازم، وفي ذلك اقتران الدعوى بدليلها لانك اذا قلت فلان طويل كان هذا القول دعوى مجردة عن الدليل، أما اذا قلت أنه طويل العصا

تريد طول قامته، فكأنك قلت فلان طويل ودليل طوله حول عصاه لما هو معلوم عرفا أن طويل القامة يحمل العصا الطويلة المناسبة لقامته، لان المزوم بين المعنى الحقيقي للنظ ولازمه، عرفني لا عقلي

فالمقصود من نقل الاستاذ كنون لتينك الدعويين = وسطية مذهب مالك ويسره وسماحته = هو الدعوة الى وجوب تقليد المذهب على كل مكلف عاقل !!

ودليل وجوب تقليده هو سماحته ويسره، ووسطيته !!

فسلك طريق الكناية التي هي أبلغ من التصريح في الدعوة الى وجوب تقليد المذهب في كل شاذة وفاذة من غير التفات الى أي مذهب غير مذهب مالك ولا الى دليل يخالف منصوص المذهب ولو كان من القرآن أو السنة، وسيأتى في كلامه ما يدل على هذا أيضا دلالة لا يتطرق اليها شك أو احتمال!!

آثار التعصب المذهبي على العقل والعلم والامة الاسلامية !

كان للتعصب المذهبي الذي درج عليه المقلدون منذ أواخر المائة الثالثة آثار سيئة على موهبة العقل الذي خص الله سبحانه به الانسان دون سائر الحيوان، وعلى العلم والامة الاسلامية كما يدل على ذلك الوجوه الآتية

الوجه الاول أن العلماء في القرون الثلاثة التي هي خير القرون كانوا يأخذون أحكام الشريعة وحكم ما ينزل بالناس من نوازل وحوادث من معينها الصافي وموردها السلس، كتاب الله تعالى، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، فكانوا يبذلون الجهد ويستفرغون الوسع في فهم نصوص القرآن والسنة، ويبحثون في علل الاحكام وحكمها، والمقاصد التي شرعت لاجلها فكان ذلك سببا في صلاحية الفقه الاسلامي ومسايرته لما يحدث ويتجدد في كل زمن ومكان .

ولما جاء دور التقليد والعمل بالقول دون معرفة دليله وجمدت العقول بسبب رفض البحث والنظر في نصوص الشريعة وما تدل عليه من أحكام وحكم وعلل ومقاصد، والتزم كل فريق مذهبا معيناً تحرم مخالفته، ويعتبر الخروج عنه من كبائر المعاصي ! غاضت تلك الينابيع الغزيرة، وانمحت تلك الثروة العلمية التي تركها سلفنا الصالح بجدهم واجتهادهم، فلم نعر لها اهتماما ولم نستفد منها قليلا ولا كثيرا، وكتب الفقهاء المالكية المتأخرين شاهدة ناطقة بهذا كما نبهنا عليه فيما تقدم، يزيد هذا، ظهورا

الوجه الثاني وهو أن المقلدين امعانا منهم في العمل بالقول من غير معرفة دليله رأوا أن ذكر الأدلة في كتبهم عبث تصان عنه العقلاء !!

وقد كان هذا المنهج البعيد عن المنهج العلمي باعثا للمقلدين خاصة المالكية على اختصار كتب المتقدمين وحذف أهم ما فيها من الدليل المؤيد للأحكام المذكورة فيها، والدليل المعارض أن كان موجودا والترجيح بينهما بالمرجحات المقررة في أصول الفقه، حتى يعلم قارئها الحكم ودليله ومعارضه ان كان له معارض فيستطيع باطلاعه على ذلك أن يجيب عما يرد على تلك الأحكام المذكورة في كتب المذهب من إيرادات واشكالات لا يجد لها جوابا قارئ كتب المذهب لخلوها من ذكر الأدلة واقتصارها على نقل الأقوال المجردة عن الدليل !!

كان هذا المنهج الذي نهجه المالكية في كتبهم الفقهية سببا في أن آل الأمر إلى أن صار الفقه تعبيرات بلغت الغاية في التعقيد بسبب الاختصار الذي ينتهي إلى حد الألفاظ ! لا تفهم إلا بالشروح والحواشي والتقارير ! وقد لا تفهم مع معاناة مراجعة ذلك كله وأقوالا متناقضة في المسألة الواحدة قولاً بالوجوب، وقولا بالحرمة وآخر بالاباحة وهكذا !!

ولك أن تعمل بأي قول من تلك الاقوال المتناقضة اذا كانت كلها مشهورة في المذهب ! فشهرتها تسوغ العمل بما تأباه العقول !!

وشهد شاهد من أهلها !!

وقد أنكر العلامة الحجوى في كتابه تاريخ الفقه الاسلامي على المالكية هذا المنهج الذي نهجوه في كتب الفقه أعظم النكر وعابه أشد العيب مع أنه مالكي ! قال ان المالكية أغرقوا في الاختصار حتى صار لفظ المتن مغلقا لا يفهم الا بواسطة الشروح والحواشي، ففات المقصود الذي لاجله وقع الاختصار ! وهو جمع الاسفار في سفر واحد، وتقريب المسافة ، وتخفيف المشاق وتكثير العلم وتقليل الزمن بل انعكس الامر اذ كثرت المشاق في فتح الاغلاق، وضاع الزمن من غير ثمن !!

قال وأما من حيث المواد وتقليل الاسفار فقد وقع لهم غلط فيما أملوه وصرنا من جمع القلة الى جمع الكثرة ! وذلك أن المدونة فيها نحو ثلاثة أسفار ضخام، وهي مفهومة بنفسها لا تحتاج الى الشرح في غالب مواضعها

لكن خيلا لا يمكننا أن نفهمه، ونثق بما فهمناه منه الا بستة أسفار للخرخشي وثمانية للزرقاني، وثمانية للرهبوني، الجميع اثنان وعشرون سفرا، !! مع طول الزمن المتضاعف في الدروس والمطالعة في تفهم العبارات المفلقة فلم يحصل المقصود من الاختصار ! بل انعكس الامر وأصبحنا في التطويل فأصبح علم الفقه يستغرق عمر الطائب والمدرس لا يبقى معه فراغ لعلم غيره لمن أراد اتقانه وتوقي الغلط فيه !!

قال: والطامة الكبرى هي عدم الوثوق بما فهمناه ! لان الاختصار تذهب عنه متانة الصراحة، وتأتي مرونة الاجمال والابهام والايهام ! حتى صار يضرب المثل لكل عبارة اجمالية

تحتمل احتمالات، فيقال = عبارة فقهية أو عدلية !! = وقد ختم المختصر بعض شيوخنا تدريسا في نحو أربعين سنة، ومع ذلك فانما يحزر الفروع ويسردها مسلمة !

وأما الاطلاع على أصولها من كتاب وسنة واجماع وقياس وعلة الحكم التي لاجلها شرع وفهم أسرار الفقه وما هناك من أفكار السلف، وكيفية استنباطهم، ومداركهم فكل ذلك فاتنا بفوات كتب الاقدمين الحاوية لذلك !!

ولقد فاتنا خير كثير، وقد كان تعليمه يعين على الملكة الصحيحة في العلم. والفقيه الذى يستحق لقب فقيه هو العارف بذلك !

أما الذى يسرد آلافا من المسائل غير عارف بأصلها فانما هو حاك نقال اه (I)

هذه شهادة فقيه مانكي مطلع اطلاعا واسعا على المذاهب الفقهية كما يدل عليه كتابه، فقد خص كتب المالكية بالنقد والانكار الشديد على ذلك الاختصار لكتب المتقدمين الذى أدى الى التعقيد والاغلاق، وضياح الزمن الطويل فى فهم تلك المختصرات وعدم الثقة بما فهم منها لشدة ما فيها من تعقيد واغلاق وغموض !!

وما قاله حق لا سبيل الى انكاره لان الواقع المشاهد في كتب المالكية المقروءة المتداولة شاهد ناطق بذلك !!

ومن أعظم عيوبها كما قال الحجوى انها تذكر الاقوال سردا ولا تذكر أدلتها ولا تشير اليها مجرد اشارة مع أن ذكر الأدلة والمعارض لها أن كان لها معارض هو الذى يربي ملكة الفهم في ذهن الطالب ويدله على الصواب أو الخطأ في تلك الاقوال ،

(I) راجع الفكر السامى 2/400 وما بعدها

لان ذكر الدليل ووجه دلالة على الحكم مما يتعرض له المعلم
أثناء الدرس هو الوسيلة الصحيحة التي يتوصل بها الطالب
لدراية ما في الكتاب دراية صحيحة لا ئبنائها على النظر والبحث
فى مدارك الاقوال، وبذلك يتخرج الطالب، وله ملكة قوية
صحيحة فى فهم الاقوال والنصوص التشريعية وكيفية أخذ
الاحكام منها

ولا ينازع منصف أن قارئ مختصرات المالكية على ما هي عليه
من سرد الاقوال كما تسرد مواد القانون لا يتصور معه أن يتخرج
الطالب وله ملكة علمية تمكنه من فهم النصوص التشريعية، وبهذا
المنهج الذى نهجه المالكية فى كتبهم يضع زمن الطالب بدون
فائدة ولا ثمرة

والباعث لهم على هذا الاختصار الذى كان سببا فيما قاله
الحجوى من تعقيد وغموض وابهام هو التقليد لانه اذا كان
العمل بالمقرر فى المذهب واجبا وان كان مخالفا للنصوص التشريعية
كما نص عليه الفقهاء المالكية كما سبق بيانه فما الداعي اذا
لذكر الادلة ووجه دلالتها على الحكم؟! ان فى ذكر الأقوال كفاية
وأى كفاية !

لان التقليد هو العمل بالقول من غير معرفة دليله ! فذكر
الادلة عبث تصان عنه العقلاء !

واذكر مثالا يدل على جمود الفقهاء على المنصوص فى المذهب
جمودا مزرىا مضحكا كما يدل على أن قراءة كتب المالكية الفقهية
لا تفيد علما صحيحا ولا يجنى قارئها ثمرة علمية مفيدة وان
القول المنصوص فى كتبهم يجب العمل به والتسليم والطاعة
له وان كان مخالفا للنص ومعقوله !!

ذلك أنى فى صفري كنت أقرأ بزاوية مولانا الشيخ الامام
الوالد رحمه الله تعالى ورضي عنه المرشد المعين بشرح ميارة
على فقيه مقلد جامد رحمه الله تعالى، وعند كلامه على بيت صاحب

المرشد - وصل لما عسر بالمنديل ونحوه كالحبل والتوكيل
في شرط الدلك في رفع غسل الحدث الاكبر

سألت ذلك الفقيه، هل اذا غطس الجنب في صهريج أو نهر
حتى يعلم أن الماء قد عم جسده كله يكفي ذلك في رفع الجنابة
عن الحبل والمنديل والتوكيل؟!!

فأجاب لو مكث فيهما مائة سنة لبقى جنباً حتى يدلك جسده!
وكانت سني حينئذ خمس عشرة سنة لا أستطيع فيها تمييز الفث
من السمين والصحيح من الضعيف وبقي في نفسي من جوابه
شيء! حتى تقدمت في الطلب وهداني الله سبحانه لقراءة كتب
السنة وكتب المذاهب الأخرى خاصة كتب الشافعية والحنابلة
والظاهرية فعلمت حينئذ أن جوابه لا يساوى شيئاً وإن ذلك
البيت الذي في المرشد المعين تشديد على عباد الله مخالف
للحديث الصحيح الذي فيه النص الصريح على أن افاضة الماء على
الجسد كافية في رفع الحدث الاكبر بدون حاجة الى الدلك بالحبل
أو الشريط أو المنديل أو التوكيل!!

كما وجدت أن هذا التشديد المنافي ليسر الشريعة ليس له
دليل صحيح مقبول كما بينته في الجزء الاول من المجتبي

وحتى لو لم يرد الحديث الدال على ذلك لكان معقول نص
الآية الموجبة للفصل من الجنابة دالا على ما دل عليه الحديث
لأن المعنى المفهوم من نصها هو تعميم الجسد بالماء في وسيلة
تحقق بها ذلك كافية في رفعها سواء كانت بافاضة الماء أو
بالغطس في صهريج أو نهر أو بحر، فكيف وقد جاء الحديث مؤكدا
لما دل عليه معقول نص الآية تأكيداً صريحا؟!!

فقهاء الازهر مثل فقهاء المغرب!

وقد كنت أعتقد أن الفقهاء المالكية بالازهر الذين يدرسون
الفقه يخالفون الفقهاء المغاربة في منهج تدريسهم للفقه فيبحثون

عن أدلة الفروع المقررة في كتب الفقه في كتب السنة، وينبهون الطلبة عليها وعلى وجه دلالتها على أحكام الفروع المذكورة في كتب المذهب بدون ذكر أدلتها، فاذا هم مثل فقهاء المغرب لا يخطر ذكر أدلة الفروع على بالهم، بل ينكرون كل الإنكار العمل بالدليل ولو كان نصا صريحا لا يحتمل التأويل!! وانما يسردون الأقوال سردا لا يستفيد منه الطالب شيئا زائدا على ما هو مذكور في الكتاب! مع التعقيد والابهام والاغلاق!

غير أنهم امتازوا عن فقهاء المغرب بسبب الطالب اذا سأل أحدهم عن شيء أشكل عليه كما شاهدته بعيني بل وقع لي مع من كان يدرس لنا نحن الطلبة المغاربة والجزائريين والتونسيين والطرابلسيين شرح الدردير على مختصره الذي لخص فيه مختصر خليل وحذف منه الأقوال الضعيفة

وسبب علماء الازهر للسائل عما أشكل عليه أمر معلوم لكل طالب درس في الازهر وسأذكر من القصص الغريبة التي وقعت لي ولغيري معهم بسبب سؤالهم ما يشير الضحك الشديد، والهزء المديد من فعلهم الذي لا يناسب الجهلاء فضلا عن العلماء فسي الجزء الثاني من كتاب المجتبي، وقد ذكر طه حسين كثيرا من أفعالهم انساقطة في بعض كتبه، والغالب على ظني أنه كتاب الايام فقد طال عهدي بقراءته

فالفقهاء المالكية مشرقا ومغربا كآلة التسجيل تحكي ما يقال أمامها من غير أن تدرك له معنى ولا مغزى!

فان صح أن يقال في الذين يسردون الفروع سردا في كتبهم ودروسهم بدون معرفة مداركها وعملها وحكمها أنهم فقهاء فانه يصح أن يقال أيضا أن آلة التسجيل فقيهة عالمة!!

الوجه الثالث من وجوه الآثار السيئة للتعصب المذهبي على العلم والامة الاسلامية أن الفقهاء المقلدين لعدم معرفتهم ما يجوز فيه التقليد، وما لا يجوز فيه التقليد ينكرون العمل

بالسنن التي جاءت بها النصوص الصحيحة الصريحة التي لا تحتمل التأويل، كدعاء الاستفتاح في الصلاة، والتعوذ قبل قراءة الفاتحة وقراءة البسملة بعد التعوذ، ووضع اليمين على الشمال، ورفع اليدين عند الركوع والاعتدال منه، والسلام عليكم ورحمة الله على اليمين واليسار عند الخروج من الصلاة، مما دلت على سننيتها الاحاديث الصحيحة أو المتواترة نصا لا ظاهرا محتملا للتأويل (I)

انكار المجالس العلمية بالمغرب على أئمة المساجد فعل هذه السنن

واقطع دليل على ما ذكرنا انكار المجالس العلمية بالمغرب على أئمة المساجد فعل السنن المذكورة في الصلاة، واشتراطهم على من يتولى امامة الصلاة أن لا يفعل هذه المكروهات في مذهب مالك !! والاطرد من وظيفته !

ولو أنهم كانوا يميزون بين ما يجوز فيه تقليد المذهب وما لا يجوز لما أنكروا فعل تلك السنن على أئمة المساجد ذلك لان المقلد انما يلزمه تقليد امامه فيما يقع عليه وصف الاجتهاد الذي هو استفراغ الوسع وبذل الجهد في تحصيل ظن بحكم شرعي عملي

واستفراغ الوسع في استنباط الحكم انما يكون فيما لا نص فيه على الحكم، أما الحكم الذي نص الشارع عليه نصا يستوى في فهمه العامي والعالم والناس كلهم كما في الأمثلة المتقدمة فان المقلد والمجتهد مستويان في وجوب أو نذب العمل بما دل عليه اذ من المعلوم ضرورة لاهل العلم أن لا اجتهاد مع النص

ولو كان التقليد واجبا حتى فيما دلت عليه النصوص الصريحة الواضحة الدلالة على الحكم التي يستوى في فهمها الناس كلهم لا فرق بين عالم وجاهل للزم أن لا يجوز لأحد أن يعمل بالأحاديث الواردة في الترغيب في العمل بالفضائل والآداب

(I) انظر الاحاديث الدالة على سنية ما ذكرناه في كتاب الصلاة من كتب السنة، ويكفي الرجوع في هذا الى زاد المعاد لابن القيم 5I/I ط الحلبي

الشرعية ومكارم الاخلاق، والنهي عن العمل بظدها حتى يعلم رأي الامام فيها !!

فيحرم على المقلد أن يعمل بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والاهتداء بهديه والتخلق بما أمر بالتخلق به من مكارم الاخلاق حتى يكون ذلك منصوفا عليه في كتب المذهب !!

ومن المعلوم بالمشاهدة أن كتب المذهب لا تذكر ذلك ! فيحرم المقلد من العمل بالسنن حتى التي لا مجال فيها للاجتهاد كما يحرم عليه النظر في كتب السنة التي تذكر أحاديث الاخلاق والآداب والفضائل وذلك كالآداب المفرد للبغاري والترغيب والترهيب للمنذري، وكتاب الاذكار، ورياض الصالحين للمنووي وغير هذا من الكتب الجامعة للسنن والآداب والفضائل التي يطلب من المؤمن التحلي بها والتخلي عن ضدها

نصوص العلماء على أن لا الاجتهاد مع النص

قال الامام الشافعي: كل ما أقام الله به الحجة في كتابه او على لسان رسوله منصوفا بينا لم يحل الاختلاف فيه لمن علمه (1) وقال الحافظ أبو بكر الخطيب: أن الاحكام الشرعية ضربان أحدهما يعلم ضرورة من دين الرسول صلى الله عليه وسلم فهذا لا يجوز التقليد فيه لان الناس كلهم يشتركون في ادراكه والعلم به فلا معنى للتقليد فيه انتهى باختصار (2)

وقال الشاطبي: ان خطاب الشارع يكون قطعيا، وغير قطعي، فأما القطعي فلا مجال للنظر فيه، وليس محلا للاجتهاد، وهو قسم الواضحات لانه واضح الحكم حقيقة، والخارج عنه مخطيء قطعا !! (3) وقال الغزالي: ان المجتهد فيه كل حكم شرعي ليس فيه دليل قطعي (4) وقال ابن القيم: فصل في تحريم الافتاء والحكم في دين الله بما يخالف النصوص، وسقوط الاجتهاد والتقليد عند ظهور النص وذكر اجماع العلماء على ذلك (5)

(1) انظر الرسالة 560 تحقيق أحمد شاكر

(2) راجع كتاب الفقيه والمتفقه 67/2 وما بعدها ط دار احياء السنة النبوية

(3) انظر الموافقات 156/4 ط التجارية

(4) انظر المستصفى 354/2 ط الميرية

(5) راجع اعلام الموقعين 208/2 وما بعدها ط منير

فهذه نصوص العلماء على تحريم الاجتهاد والتقليد عند وجود النص الدال على الحكم دلالة قطعية يشترك في فهمها الناس كلهم، ويكفي في ذلك نقل ابن القيم اجماع العلماء على ذلك كما جاء في كلامه السابق

انكار فقهاء المجالس العلمية العمل بسنن الصلاة ناشيء عن جهلهم بهذه القاعدة

فظهر من نصوص العلماء على أن التقليد لا يجوز في الاحكام التي دلت عليها النصوص القطعية الدلالة أن انكار فقهاء المجالس العلمية بالمغرب فعل سنن الصلاة الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم بالاسانيد الصحيحة السبب فيه هو عدم تفريقهم بين ما يجوز فيه التقليد وما لا يجوز كما نبهنا عليه فيما مر بك

فانكارهم فعل سنن الصلاة غير سائغ وليس له وجه شرعي صحيح مقبول غير تقليد المذهب الذي نص العلماء على تحريم تقليده فيما دل عليه النص الصريح القطعي الدلالة على الحكم كما رأيت ذلك صريحا في نصوصهم المتقدمة

ولا نزاع في أن تلك السنن التي ينكرها فقهاء المجالس العلمية والتي دلت النصوص القطعية على سنيتها لا مجال فيها للتقليد والعمل بمشهور المذهب فباءوا بسبب عدم عملهم بهذه القاعدة المجمع عليها بوزر انكارهم فعل تلك السنن ووزر من عمل بانكارهم من غير أن ينقص من أوزارهم شيء كما جاء في الحديث الصحيح المخرج في صحيح مسلم وسنن النسائي والترمذي وابن ماجة كما خالفوا وصية الامام مالك بترك قوله المخالف للسنة فلا القاعدة المجمع على العمل بها طبقوا، ولا وصية الامام اتبعوا !!

**خفاء أصل من أصول مذهب مالك على فقهاء المجالس
العلمية كان في عملهم به مندوحة
عن انكار ما لا يجوز
انكاره في مذهبهم !!**

بيننا عند كلامنا على أصول مذهب مالك فيما مر بك أن منها مراعاة خلاف العلماء وننبه هنا على أن أئمة مذهبهم اتفقوا على العمل بها وبناء كثير من الفروع عليها ولهذا أمثلة كثيرة في المذهب منها قولهم، كل نكاح فاسد مختلف فيه فإنه يثبت به الميراث، ويفسخ بالطلاق مراعاة نقول من قال بصحته، ومنها قولهم: أن من دخل مع الإمام في الركوع، وكبر للركوع ناسيا تكبيرة الاحرام فإنه يتمادي في صلاته مراعاة للقائل أن تكبيرة الركوع تجزئ عن تكبيرة الاحرام ومنها قولهم: أن من قام إلى ثلثة في النافلة وعقدها يضيف إليها رابعة مراعاة لقول من يجيز استنفل بأربع، في مسائل كثيرة روعي فيها قول المخالف، ومثل هذا جار عند علماء المذهب في المعاملات من بيع واجارة وقراض

ولذلك فإنهم لا يعاملون الفاسد المختلف في فساد معاملته المتفق على فساده بل الاول يراعون فيه قول المخالف، كما رأيت في هذه الامثلة بخلاف الثاني فإنهم لا يراعون فيه غير دليله، كما يعلمه الخبر بفقهاء المذهب

**خطأ من قال من علماء المذهب أن هذا الاصل
اختلف فيه قول مالك**

وغير خاف على ذي علم أن مراعاة الخلاف احتياط من الامام رآه أليق بحال المجتهد الذي قد يرى في النازلة حكما بناء على ما أداه اليه اجتهاده وبذل جهده في حين قد يكون الصواب ما ذهب اليه غيره نصحة دليله ووضوح دلالة

ولهذا كان مالك لا يراعي الخلاف كله، بل لا يراعي منه

الا ما كان دليله قويا كما نقله عنه ابن خويز منداد (I)

وهذا الشرط الذى اشترطه مالك فى مراعاة الخلاف لابد منه لأن الخلاف لا يراعى لذاته، وانما يراعى لقوة دليله، والا لزم أن يكون مجرد الاختلاف فى حكم المسألة دليلا على جواز العمل بقول المخالف ! وهذا اللازم واضح البطلان لانه ليس من مراعاة الخلاف، بل هو من تتبع الرخص المحرم بأدلة عديدة لا تحصى

وهذا الشرط يبين السبب فى مراعاة مالك الخلاف تارة وعدم مراعاته تارة أخرى فالخلاف الذى يراعيه هو ما كان دليله قويا، أما الخلاف الذى يكون دليله ضعيفا فى رأيه فكان لا يراعيه، وهذا التفصيل فى العمل بهذا الاصل الذى نقله بن خويز منداد عن مالك خفي على كثير من علماء المذهب، فزعموا أن مالكا اضطرب قوله فى العمل بهذا الاصل حتى حمل ذلك بن الحاج أن جعل الاصل السابع عشر من الاصول التى بنى عليها مالك مذهبه الاستصحاب بدلا من مراعاة الخلاف ظنا منه أن مالكا اختلف قوله فى هذا الاصل (2) وليس الامر كما توهموا كما علمت مما مر بك (3) وقد اغتر بقول هؤلاء دكتور سمعته يقول فى درس من الدروس الحسنية الرمضانية عند ذكره لاصول مذهب مالك ان مراعاة الخلاف اختلف قول مالك فيها !! وما اختلف قوله فيها أصلا، وانما كان يراعى الخلاف بالشرط الذى ذكرناه، وذلك لا يعد اختلافا بل هو تحقيق لموضع العمل بها حتى لا يكون الخلاف كله معتبرا فيؤدى ذلك الى تتبع الرخص والعمل بها وذلك محرم شرعا على ما بيناه فيما مر بك

(I) انظر شرح التحفة للتسولى I/20 ط المطبعة العلمية

(2) انظر حاشية ابن الحاج على شرح ميارة الصغير على المرشد المعين I/16 ط الاميرية

(3) راجع بحثا قيما مفيدا فى مراعاة الخلاف فى كتابنا تبين المدارك 50 وما بعدها ط، دار العرفان

لقد كان في عمل فقهاء المجالس العلمية بقاعدة .لا اجتهاد مع النص، وقاعدة مراعاة الخلاف، مندوحة عن انكارهم ما لا يجوز انكاره عند العلماء !!

ولكن عدم علمهم بقواعد المذهب وأقوال فقهاء المستندة الى قاعدة مراعاة الخلاف كما في الامثلة المتقدمة أوقعهم فيما يآثمون بسببه اثما عظيما وهم لا يشعرون !! بل أنهم لو أمروا من لم يكن يفعل تلك السنن الثابتة عن رسول الله بالاسانيد الصحيحة بفعلها ونهوه عن ترك فعلها لكانوا حينئذ هم المقلدين لمالك حقا لعملهم بوصيته رضي الله تعالى عنه بترك قوله المخالف للسنة، والمخالف لوصيته التي تعتبر من أعظم الاصول التي بنى عليها مذهبه هو المعرض عن تقليده حقيقة، وان زعم أنه مقلد له !!

الوجه الرابع من وجوه الآثار السيئة للجمود على تقليد المذاهب أنه كان سببا في جمود الفكر، والقضاء على موهبة العقل والبحث والنظر في نصوص الشريعة وأصولها وقواعدها الكلية التي يستفيد الباحث فيما اشتملت عليه من علل وحكم ومقاصد معرفة حكم الله سبحانه فيما حدث، ويحدث في زمننا من حوادث ونوازل، لان فقهاءنا الماضين لم يتعرضوا لها، ولم يبينوا حكمها لانها لم يكن لها وجود في زمنهم، فانهم اجتهدوا وبذلوا جهدهم في تعرف حكم الله فيما حدث في زمنهم من حوادث ومسائل لم يكن لها وجود قبل زمنهم كما وقع في عهد الصحابة عند فتحهم الشام والعراق حيث وجدوا فيها عادات وأعرافا لم تكن بجزيرة العرب فما جبنوا ولا تهاونوا عن مواجهة شيء منها وبيان حكم الله فيها بالنظر في نصوص القرآن والسنة وما تدل عليه من مقاصد وقواعد كلية

ولكن الزمن يتغير والاعراف تتبدل، والمعاملات تتطور، فقد وجد منها اليوم ما لم يكن موجودا بالامس كما هو مشاهد معانين .

فليس من المعقول أن نمسك عن بيان حكم الله فيها متعللين
فان فقهاء المذهب لم يتكلموا عليها! وكيف يتصور أن يتكلموا
عليها ويبينوا حكمها، وهي لم يكن لها وجود في زمنهم؟!

ان ما يحدث في عصرنا من نوازل لم يتعرض لها الفقهاء
الماضون في كتبهم للعذر الذي بيناه يستدعي ضرورة أن ينبذ
فقهاء هذا العصر نظرية الجمود على المنصوص في كتب المذهب
وراء ظهورهم اذ لم يعد لها مسوغ بل ما في الجمود عليها الا
العجز عن البحث والنظر في أدلة الشريعة لبيان حكم الله فيما
جد وحدث من معاملات البنوك، والتعاونيات وشركات التأمين
بأنواعها المختلفة وتنوع ميادينها، وأمور الاقتصاد، والشركات
التجارية المتعددة الانواع، وأطفال الانابيب، والتبرع للمرضى
بالقلوب والعيون والكلي، وتداوى المرضى بدماء غيرهم ولو
كان مجوسيا أو يهوديا وغير هذا مما حدث في هذا العصر
ويحتاج الى بيان حكمه

لا يتصور عاقل فضلا عن عالم أن نجد حكم الشريعة في هذه الحوادث
وأمثالها في كلام الامام مالك وابن القاسم وأشهب وابن عبد الحكم
وابن حبيب من متقدمي فقهاء المذهب، ولا في كلام خليل والاجهوري
والخرشي والدردير والزرقاني من المتأخرين، وذلك لسبب ظاهر
واضح وهو أن هذه النوازل لم يكن لها وجود في وقتهم

من أسوأ آثار تقليد المذاهب العمل بالقوانين الوضعية !!

لقد كان الجمود على المنصوص في كتب المذاهب مشرقا ومغربا
سببا في عمل الدول الاسلامية بالقوانين الغربية الا فيما
= سمي الاحوال الشخصية = لان جمود الفقهاء مشرقا ومغربا
على ما في كتب الفقهاء المتقدمين وتركهم النظر والبحث في
أصول الشريعة وأدلتها لتعرف الحكم فيما جد وحدث في زمننا
حمل الحكام على اعتقاد أن الشريعة لا يوجد فيها حكم ذلك !

لهذا لجأوا الى القوانين الاروبية فحكموها فيما لا نص عليه
للفقهاء المتقدمين من النوازل التي لم تكن موجودة في وقتهم، ثم
طبق الحكم تلك القوانين حتى فيما علم حكمه من القرآن
والسنة نصا لا يحتاج الى اجتهاد ونظر !!

فعلى الفقهاء المقلدين للمذاهب يقع الائم العظيم في عمل
الدول الاسلامية بالقوانين الفرنسية لانهم فرطوا وتهاونوا
فيما كان يجب عليهم من الاجتهاد في التوصل الى تعرف حكم
ما ينزل بالناس من نوازل في عصرنا، بسبب تزماتهم وجمودهم
على تقليد المذاهب، مما كان سببا في وقوفهم موقف العجز عن
معرفة حكم ما لم يكن مذكورا في كتب المتقدمين !!

وقد قال الامام الشافعي: ليست تنزل بأحد من أهل دين
الله نازلة الا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها (١)
وأقام ابن القيم دلائل قاطعة على أن شريعتنا بينت كل حكم
يحتاج اليه العباد اما نصا واما استنباطا (2) وقد ذكرنا نصوص
القرآن التي تدل دلالة قاطعة على ما قال هذان الامامان فأغنى
ذكرها فيما تقدم عن اعادة ذكرها هنا

الوجه الخامس أن من أسوأ آثار التقليد والعمل بالقول من
غير معرفة دليله أن دراسة كثير من العلوم التي في دراستها
النفع العظيم والفائدة الجليلة في معرفة أحكام الشريعة من
أصولها الصحيحة المكيئة أصبحت عديمة الجدوى، ليس في تعلمها
ودراستها الا ضياع الوقت فيما لا فائدة فيه، ولا تجني ثمرة
من ورائه !!

وهنا أسئلة نوجهها للفقهاء الجامدين على العمل بمنصوص
المذاهب

1

ما الفائدة في دراسة تفسير القرآن العظيم؟!

ان مما لا يناع فيه عاقل فضلا عن عالم أن دراسة القرآن

(١) انظر الرسالة 20 تحقيق أحمد شاكر

(2) انظر اعلام الموقعين 309/4 ط منير

الكريم فى المعاهد وانبامعات ضراع لوقت دارس تفسيره لا
يجدي شيئاً من وراء المشاق التى يعانيتها فى دراسته !!

ذلك لان المقصود من دراسته وفهم معانيه هو الوصول الى
معرفة ما اشتمل عليه القرآن من الاحكام فى العبادات والمعاملات
وعملها وحكمها للاحاق ما لم يكن منصوحا عليه بما نص عليه.
ومعرفة ما دل عليه من القواعد الكلية التى تفتح الباب لدارسة
لاخذ الاحكام من آياته ومن السنن المبينة لما جاء فيه مجملاً
والمخصصة لما جاء فيه عاماً والمقيدة لما جاء فيه مطلقاً ثم
التزام العمل بأحكامه المبنية على جلب المصالح للمكلفين بها فى
دنياههم وأخراهم، ودرء المفاسد عنهم فيهما، وغير هذا مما
تضمنه ذلك الكتاب العظيم السامى المنزلة العالى المكانة
الذى كله هدى ورحمة وشفاء لما فى الصدور

وكيف يمكن أن يستفيد قارئه من دراسته وهو عازم فى
قرارة نفسه على القاء ما دل عليه من أحكام وراء ظهره. لان
تقليد المذاهب يوجب عليه ذلك وجوباً متحتماً، لان أبا بكر
الطراطوشى المالكي من أهل القرن الخامس الهجرى يقول أن
مصحف المقلدين هو مذهب امامهم ! (I) ويقول أبو الحسين
الكرخى الحنفى من أهل القرن الرابع الهجرى: كل آية تخالف
ما عليه أصحابنا فهي مؤولة أو منسوخة ! وكل حديث كذلك
فهو مؤول أو منسوخ ! (2)

وكان العلامة السيد عبد الله السنوسى يدرس صحيح البخارى
بالجامع الكبير بطنجة للسلطان مولاي عبد العزيز وكان يعترض
فى درسه على ما فى مختصر خليل من الفروع المخالفة للسنة، وذكر
شقيقنا السيد أحمد فى كتابه جؤنة العطار - مخطوط - أن السيد
جعفر الكتانى المالكي من أهل القرن الرابع عشر الهجرى ألف

(I) انظر شرح التحفة للتسولى I/20 المطبعة العلمية

(2) تاريخ التشريع الاسلامى للعلامة الخضرى 325 ط الاستقامة

رسالة في الرد على السنوسي جاء فيها. الفصل العاشر. في
تحريم العمل بالكتاب والسنة !!

ولا يخفى على ذى علم أن كلا من هؤلاء عبر عن روح الفقهاء
كلهم في القرن الرابع، والخامس، والرابع عشر. ولا زال
ذلك ما عليه الفقهاء في عصرنا الذى هو أول القرن
الخامس عشر الهجرى، كما يدل على ذلك عمل المجالس العلمية
الذى أشرنا اليه فيما مر بك

فهل يعقل مع هذا الجمود على العمل بالمذاهب فى كل شأنة
وفائة وعدم جواز العمل بالقرآن وما دل عليه من أحكام كما
رأيت فى كلام أولئك الفقهاء فى كل عصر أن يستفيد الطالب
من دراسته فى المعاهد والجامعات غير ضياع الوقت فيما لا ترجى
فائدة من وراءه، وذلك هو العبث الذى تصان عنه العقلاء !!

وأذكر هنا نصيحة كنت أوجهها لطلبة الباكلوريا بالمعهد
الدينى بطنجة عندما كنت أستاذ للعلوم الدينية بذلك المعهد
فقد كنت أدرس لهم التفسير والحديث وأبين ما دلت عليه
الآية أو الحديث من أحكام وأقوال العلماء وادلتها ثم أذكر
الدلة المرجحة لأحد الأقوال فى الآية أو الحديث، وان كان ذلك
مخالفا لما فى مذهب مالك، وأنصحهم أن لا يذكرُوا فى الامتحان
الا مذهب مالك ولا يتعرضوا ولو بالأشارة الى الراجح من تلك
الأقوال اذا كان مخالفا للمذهب، والا كان مصيرهم السقوط
فى الامتحان محققا لا شك فيه لأن المتحنيين - بالكسر - لا
يعرفون غير ما فى مذهبهم !!

فالجمود على العمل بالمذاهب هو السبب فى اهمال النظر
والبحث فيما دل عليه ذلك الكتاب العظيم من أحكام وحكم
ومقاصد وقواعد تيسر للمباحث تعرف حكم ما ينزل بالناس من
نوازل لم يكن لها وجود فى العصور الماضية .

ومن شك في هذا فهو شك في صدق قوله تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً) المائدة - 4 - وقوله عز وجل (ما فرطنا في الكتاب من شيء) الانعام - 39 - وغير هذا من الآيات الدالة دلالة قطعية على أن القرآن فيه حكم ما ينزل بالناس الى يوم القيامة

وقد نقلنا فيما سبق قول الامام الشافعي ليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة الا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدي فيها

هذا هو الكتاب الذي أهملناه وضيعناه ورمينا أحكامه وراءنا ظهرياً والتجأنا الى القوانين الفرنسية وتحكيمها فيما يحدث في عصرنا من حوادث !! حتى صار هذا الكتاب العظيم الهادي الشافي لما في الصدور، ليس له فائدة الا أن يتلى على الاموات وفي المقابر، وبين العشائين وبعد صلاة الفجر !!

هذا هو المقصود الذي أنزل الله سبحانه لاجله كتابه العظيم !! أما العمل به والتزام أحكامه الذي فيه سعادة الناس في الدنيا والآخرة فكلا وألف كلا !!

هذا ما أدى اليه التقليد والجمود على المذاهب وفعله بعقول أصحابه فحرموا أنفسهم وحرموا الناس معهم من خير عظيم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

(2)

ما الفائدة في دراسة الحديث رواية

ودراية؟!

لقد تفضل جلالة الملك الحسن الثاني أعزه الله وأطال عمره فانشأ دار الحديث التي لم نر لها مثيلاً في عصرنا حتى بمصر التي هي مجمع للمعاهد والجامعات المختلفة في علومها ومناهجها التي يقصدها الطلبة من جميع الآفاق للدراسة ونهل المعارف من معاهدها وجامعاتها اذ لم يكن في غالب الاقطار الاسلامية مدارس ابتدائية أو ثانوية فضلاً عن جامعات لتسلط الاستعمار

عليها الذي ليس له في انشاء المدارس لتعليم أبنائها الا الضرر
العظيم !!

ومع تقدم مصر في ميدان العلم فات ملوكها وحكامها أن
ينشئوا دارا خاصة بدراسة الحديث وعلومه !

فكان جلالة الملك هو الذي اختص من بين جميع ملوك الدول
العربية وحكامها بانشاء دار الحديث، وهذا العمل العظيم الذي
رفع مناره جلالة الملك سيسجله التاريخ على مر العصور في صحيفة
مآثره الجليلة بكل فخر واطراء واعتراف بسبقه الى هذه المنقبة
العظيمة

كلمة توجيهية لجلالة الملك

ألقي جلالة الملك في ختام الحفل الديني بليلة القدر 1407
كلمة توجيهية لفت فيها أنظار العلماء الى المقصود من انشاء
دار الحديث

وقد جاء فيها ان هذا العلم - يعني علم الحديث - يلم
بجميع أنواع المعرفة الشيقة التي يتطلع لها أواليها كل من
فكر يريد أن يزيد في معلوماته حقبة بعد حقبة وجاء فيها
وما وضعت دار الحديث الا لحفظ الحديث وطرقه والتطرق اليه
كما يجب وكما ينبغي

فهذا التوجيه الوجيه القيم يدل على أن المقصود من انشاء-
دار الحديث هو تيسير السبيل للطلبة الدارسين فيها للاطلاع
على الحديث والاحاطة بعلومه رواية ودراية فيعلمون أنواع
الحديث من صحيح وضعيف وموضوع ومعلل ومرفوع وموقوف
ومقطوع ومنقطع وغير هذا من أنواعه التي أوصلها الحافظ
السيوطي في تدريب الراوي في مصطلح الحديث الى ثلاثة
وتسعين نوعا، ومعرفة قواعد الجرح والتعديل ومراتبهما التي
تيسر للعالم بها معرفة من تقبل روايته ومن ترد روايته، وبذلك

يستطيع تصحيح الحديث الذي توفرت فيه شروط الحكم بصحته
وتضعيف الحديث الذي لم يتوفر فيه ذلك

ومما جاء في توجيهه جلالة الملك لتنبيهه على معرفة طرق
الحديث، وطرقه من أهم وأعظم ما تجب معرفته، لأن معرفة
طرقه لها فوائد جلية منها أن الحديث قد يكون ضعيفا وبتعدد
طرقه يرتقى الى درجة الحسن لغيره فيكون صالحا للاحتجاج به
ومنها أن الحديث قد يكون حسنا لذاته وبتعدد طرقه يصير صحيحا
لغيره فيقدم عند التعارض على الحديث الحسن لذاته أو الحسن
لغيره ومنها أن الراوي قد يسقط من الحديث لفظا اما
نسيانا أو لعدم الحاجة لذكره عند روايته للحديث، وبجمع
طرقه يعلم ذلك اللفظ الذي أسقطه راويه الذي يكون فيه بيان
لأجل أو تخصيص أو تقييد لعموم أو إطلاق جاء في الرواية
التي سقط منها ذلك اللفظ فلمعرفة طرقه فوائد عظيمة كما
يعلمه الذي له عناية بهذا العلم الشريف

ومن لطيف ما جاء في توجيهه جلالته أن علم الحديث يلم
بجميع أنواع المعرفة التي يتطلع اليها كل ذي فكر يريد أن
يزيد في معلوماته حقبة بعد حقبة

وما قاله جلالته في هذه الكلمة الوجيزة يدل على أن حديث
رسول الله صلى الله عليه وسلم يتضمن أنواعا من العلوم والمعارف
وهذا يفيد أن من تلك العلوم ما في الحديث من الدلالة على
حكم كل ما ينزل بالناس من نوازل حقبة بعد حقبة كما جاء في
لفظ التوجيه !!

وهذا هو نفس ما نقلناه فيما مر بك عن الامام الشافعي
والقرطبي وابن القيم من أن نصوص القرآن والسنة فيها الدلالة
على حكم النوازل الحادثة في كل زمن أما نسا وأما استنباطا
فارجع الى ما نقلناه عن أولئك العلماء الاعلام لترى كيف اتفق

هذا التوجيه وأقوال أولئك الائمة الذين لهم الخبرة التامة بأصول الشريعة وبهذا التوجيه القيم المفيد المتفق مع أقوال العلماء يعلم أن من مقاصد انشاء دار الحديث أو من أعظم مقاصد انشائها معرفة الدارسين فيها كيفية أخذ الحكم من الحديث وتطبيق الحكم المأخوذ منه على قواعد أصول الفقه التي هي المعيار لمعرفة الاستنباط الصحيح من الفاسد

ولا نحتاج الى التنبيه على أن أخذ الحكم منه لا يصح الا بعد علم صحته أو حسنه بواسطة القواعد الحديثية التي تدرس بدار الحديث

هذا هو المقصود العظيم الذي أراد جلالة الملك توطيئه للمتخرجين من دار الحديث بانشائها، لا حصول المتخرج منها على شهادة ترفع المرتب الى أعلى!! فان رفع المرتب - وان كان واقعا - ليس هو مقصود جلالته ! وأقطع دليل على هذا هو ذلك التوجيه العظيم الذي نقلنا منه ما تدعو الحاجة اليه في بحثنا هذا، أن مقصوده أعظم وأجل واسمى من الحصول على الشهادة ورفع المرتب، ان مقصوده هو معرفة الطالب لعلم الحديث بجميع أنواعه وفنونه المختلفة وتمكنه بعد ذلك من استنباط ما دل عليه الحديث من أخلاق وآداب ومعارف وأحكام، ولا مقصود أجل وأسمى من هذا

هل تحقق المقصود من انشاء دار الحديث ؟

بيننا فيما سبق أن المقصود من انشائها حفظ الحديث وطرقه ومعرفة ما يدل عليه من علوم وأحكام كما جاء في توجيه جلالة الملك وذلك لا يتم الا بمعرفة الحديث المقبول لتوفر شروط قبوله ومعرفة المردود لعدم توفر شروط قبوله ومن أهم ما تجب معرفته معرفة طرق الترجيح بين الحديثين الصحيحين

المتعارضين ظاهراً فيقدم الأراجح على المرجوع ويعمل به لرجحانه
هذا اذا لم يمكن الجمع بينهما والقواعد التي يعرف بها متى
يجمع بين المتعارضين؟ ومتى يرجح أحدهما على الآخر؟ مقرر
مبسوطه في علم المصطلح وأصول الفقه وكلاهما يدرس بدار
الحديث ولكن المتخرجين منها لا يفعلون شيئاً من هذا !!

وأذكر قصة تدل على ذلك فقد جاء متخرج من دار الحديث
يتبوأ وظيفة هامة بوزارة التربية. الى طنجة منذ سنين ليلقي
درسا بالجامع الكبير بين العشائين، واتفق أن دخل مكتب
كاتب خليفة الدائرة الاولى، وانا جالس عنده، فعرفني به
الكاتب وكنت سمعته قبل اجتماعي به يجيب من الاذاعة عن
الاسئلة الفقهية، فقلت اني سمعتك تقول في جواب سؤال عن
قراءة الفاتحة وراء الامام في الصلاة الجهرية أنها غير واجبة
بل مكروهة! واستدللت لذلك بحديث، من كان له امام فقراءة
الامام له قراءة !

وهذا الحديث ضعيف نص على ضعفه النووي والحافظ ابن
حجر وغيرهما (1) وعلى تسليم صحته فانه عام لان قراءة مصدر
مضاف، وهو من صيغ العموم وحديث لا تقرأوا خلفي الا بآم
القرآن فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها (2) خاص بقراءة الفاتحة
فيحمل عموم ذلك الحديث - على فرض صحته على خصوص
هذا الحديث جمعا بين الحديثين فأجاب بأنه انما أفتى بالمذهب
الجاري به العمل بالمغرب !

فقلت انك متخرج من دار الحديث، فما الفائدة من الدراسة
فيها اذا كنت تحتج بالحديث الضعيف لفتواك مراعاة للمذهب؟!
فسكت ولم يجب بشيء !

(1) انظر شرح المذهب للنووي 226/3 مطبعة الامام والتلخيص الحبير للحافظ
222/1 ط الفنية المتحدة

(2) رواه أبو داود والترمذي عن عبادة وصحبه ابن حبان والحاكم وجاء في
معناه أحاديث صحيحة

ولو أنه أفتى بوجوب قراءتها على المأموم لكان مقلدا لمذهب مالك ولم يكن مخالفا له لسببين نبهنا عليهما فيما سبق نعيد ذكرهما على وجه الإيجاز

أحدهما أن الامام مالكا أوصى بترك قوله إذا كان مخالفا للمسنة، وقد صحت الأحاديث بوجوب قراءة الفاتحة على المأموم فيكون العامل بهذه الأحاديث هو المقلد له حقيقة لا ادعاء

والآخر أن من أصول مذهب مالك مراعاة خلاف العلماء كما بيناه بيانا لا مزيد عليه فيما مر بك، وقراءة الفاتحة واجبة على الفذ والامام والمأموم عند جمهور العلماء، عملا بالأحاديث الصحيحة الواردة بذلك، وقد استوفى البحث في وجوب قراءة الفاتحة على كل مصل سواء كان فذا أم اماما أم مأموما شقيقنا وشيخنا السيد عبد الله في رسالته، الأدلة الراجعة على فرضية قراءة الفاتحة فارجع إليها لتعلم الحق من الباطل في هذه المسألة فانها مطبوعة

فالقائل بوجوب قراءتها على المأموم ليس مخالفا للمذهب بل عامل به لاستناده في قوله لأصل من أصوله

وقد رجح علماء المذهب كثيرا من المسائل التي خالفوا فيها مشهور المذهب استنادا الى قاعدة مراعاة الخلاف وقد ذكرنا شيئا منها فيما تقدم ومع هذا لم ينف أحد عنهم التمسك بمذهب مالك وبعد فإن الواجب على المتخرجين من دار الحديث هو الاستفادة مما درسوه، وذلك لا يتحقق الا بنقد الجمود، والبحث والنظر فيما تدل عليه الأحاديث وتطبيق ما دلت عليه من أحكام على القواعد الاستدلالية ليكون ما أخذ منها من أحكام سالما من النقض ثم العمل بتلك الأحكام اذ لا فائدة فيما علموه بدون العمل به وارشاد غيرهم الى العمل به وبهذا يتحقق المقصود العظيم الذى قصده جلالة الملك من انشائها، والا كان الدارس فيها لا يجني ثمرة من دراسته الا ضياع الوقت الذى لا يليق بالعاقل أن يضيعه فيما لا فائدة

فيه لان دراسة الحديث والجمود على المذهب ضدان والجمع بين الضدين محال عند كل عاقل

ولهذا كان ما جرى عليه عمل المجالس العلمية من تعذير أئمة المساجد من فعل سنن الصلاة التي صحت بفعالها نصوص. الاحاديث التي لا مجال فيها للتقليد لأنها نصوص لا اجتهاد معها كما بيناه بدليله فيما مر بك مناقضا ومعارضاً معارضة ظاهرة لما قصده جلالة الملك من انشاء دار الحديث من نشر سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وارشاد الناس وترغيبهم في العمل بها 'اذ لا معنى لانشائها اذا كنا نحض الناس على ترك العمل بما دلت عليه نصوص الاحاديث التي لا مجال فيها للاجتهاد ولا لتقليد من خالفها كائنا من كان !!

ولسنا نقصد بهذا الدعوة الى نبذ مذهب مالك وترك العمل به ، كلا ثم كلا لا نريد هذا ولا يخطر على بالنا فاننا أول من يعمل به ويفتي الناس بأقوال الامام وأقوال اتباعه من أئمة مذهبه ولكننا اذا صح الحديث وكان دالا على الحكم نصا لا ظاهرا ولم نجد له معارضا صحيحا مقبولا من جهة القواعد الحديثية والأصولية تركنا حينئذ نصوص المذهب وعملنا بالحديث ونكون حينئذ نحن المقلدين لمالك حقا وصدقا لعملنا بوصيته بترك قوله اذا كان مخالفا للحديث التي تعتبر من أعظم الأصول التي بنى عليها مذهبه، وعملنا ايضا بقاعدة مراعاة خلاف العلماء التي هي أصل من أصول مذهبه وعملنا أيضا بقاعدة لا اجتهاد مع النص. وقد بينا هذا مفصلا فيما تقدم. وانما أعدناه هنا لننبه على أن اتهامنا بالدعوة الى نبذ العمل بمذهب مالك ناشيء عن خفاء هذه القواعد الثلاث عليهم لعدم قراءتهم أصول الفقه وعلوم الحديث قراءة مفيدة وعدم اطلاعهم على فقه المذهب. والا فانهم لو قرأوا الاصول وعلوم الحديث واطلعوا

على فقه المذهب لعلموا أن أئمة أصحاب مالك واتباعه كابن القاسم وابن حبيب وأشهب وغير هؤلاء من أئمة المذهب خالفوا مالكا في مسائل كثيرة جدا حتى فيما نص عليه مالك في الموطأ الذي ألفه بيده وأملأه على أصحابه، وأقرأه عمره كله كما قال القاضي أبو بكر بن العربي معترضا على قول ابن حبيب وابن الماجشون أن المضطر في الخمسة إلى أكل الميتة يأكل على قدر سد الرمق مخالفين قول مالك في موطنه يأكل حتى يشبع (I)

ولم يقل أحد من العلماء المالكية ولا من غيرهم أنهم غير مقلدين لمالك لمخالفتهم له في بعض أقواله بل أنهم مع مخالفتهم له من أئمة اتباعه في نظر العلماء كلهم ولذلك يحكون أقوالهم المخالفة لقول مالك منسوبة لمذهبه

فاتها منا عند عملنا بالحديث المخالف للمذهب بالدعوة إلى ترك العمل به ناشيء - كما ترى - عن جهل بما قررناه وفصلناه

(3)

ما الفائدة في دراسة أصول الفقه ؟

لاصول الفقه فائدتان أو غايتان

أحدهما التوصل بواسطة قواعده إلى استنباط الأحكام الشرعية العملية من الأدلة الجزئية التفصيلية

ثانيتهما معرفة الراجح من المرجوح من الأقوال وأدلتها المروية عن الأئمة عند المقارنة بينها بواسطة قواعده

أما استنباط الأحكام من الأدلة الجزئية بواسطة قواعده فقد حرمه اتباع المذاهب تحريما قاطعا منذ زمن بعيد كما سبق التنبيه عليه وأما المقارنة بين الأقوال وأدلتها وتطبيقها على قواعده لمعرفة الراجح منها من المرجوح فقد أعرضوا عنها كل الأعراض استغناء بالأقوال عن مداركها!! فما الفائدة إذا من تضييع الوقت والعناء في دراسة هذا العلم العظيم في المعاهد

(I) انظر أحكام القرآن لابن العربي 24/1 ط السعادة

الدينية وكلية الشريعة، وكلية الحقوق؟! فان أفعال العقلاء
تصان عن العبث

نتيجة ما تقدم

هكذا يتبين لكل عاقل أن دراسة هذه العلوم الثلاثة علم
التفسير، وعلم الحديث وعلم الاصول عبث يجلب عنه العقلاء لانه
ضياع للزمن الطويل وتحمل للمشقة الشاقة في تحصيلها من
غير فائدة ترجى، ولا ثمرة تجني من تعلمها وتحصيلها!! فهل
بعد هذا شيء أشد سوءا و اعظم جناية على العلم والعقل من
الجمود على تقليد المذهب والعمل بنصوصه دون معرفة أدلتها التي
لا وسيلة اليها الا هذه العلوم الثلاثة التي كان الجمود على أقوال
المذهب سببا في تحمل المشاق في تحصيلها نظريا والاعراض
عنها تطبيقيا؟!!

فمثلهم كمثل من أنفق في تعلم النحو زمنا طويلا فلما
تعلمه وأتقن قواعده نظريا صار يخالفها تطبيقيا فينصب الفاعل
ويرفع المفعول ويجر المبتدأ وينصب الخبر وهكذا! فهل يقال
أنه استفاد من تعلم النحو شيئا؟!!

الوجه السادس من وجوه آثار التقليد السيئة أن الامة
الاسلامية كانت في القرون الثلاثة التي هي خير القرون كما
أخبر به رسول الله صلى الله عليه وسلم أمة واحدة كتابا واحدا
ونبيا واحدا ودينا واحدا، يسأل العامي العالم عن حكم النازلة
دون أن يلتزم العمل بجميع أقواله ويتخذها دينا لا يجوز
العدول عنها الى قول غيره من العلماء، بل اذا نزلت به نازلة
أخرى يسأل عالما آخر وهكذا، فقد كان المفتون من الصحابة
مائة ونيفا وثلاثين ما بين رجل وامرأة وكان المكثرون منهم
سبعة عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود
وعائشة أم المؤمنين وزيد بن ثابت وعبد الله بن عباس، وعبد
الله بن عمر (I)

(I) انظر أعلام الموقعين 9/1 ط منير

وكان في كل من المدينة ومكة والبصرة والكوفة والشام
ومصر جماعة من المفتين من التابعين وتابعيهم (1)

وام يعرف أن أحدا من عوام هذه القرون الثلاثة قلد عالما
معاصرا له أو كان قبله فأخذ بقوله كله ولم يخالفه في شيء

واستمع الى هذا السؤال الذي وجهه الامام ابن حزم الى
المقلدين للمذاهب مطالباً اياهم بالجواب عنه

قال: نحن نسألهم أن يعطونا في الاعصار الثلاثة المحمودة
— عصر الصحابة، وعصر التابعين، وعصر تابعي التابعين —
رجلا قلد عالما كان قبله فأخذ بقوله كله، ولم يخالفه في شيء
فان وجدوه ولن يجدوه والله أبدا لانه لم يكن قط فيهم فلهم
متعلق على سبيل المسامحة ! وان أم يجدوه فليومنوا أنهم قد
أحدثوا بدعة في دين الله لم يسبقهم اليها أحدا!! انتهى كلامه (2)

وفي أول القرن الرابع حدثت بدعة التقليد التي كانت سببا
في اختلاف الامة وتفرقها وتبديد شملها حتى سيطر عليها
أعداؤها وتحكموا في رقابها وأذلوها بعد أن كانت هي المسيطرة
عليهم المحكمة في رقابهم المذلة لهم

هذا ما فعله تقليد رجل واحد واتخاذ قوله نفا شرعيا يحرم
العدول عنه الى قول غيره من المجتهدين والاعراض اعراضا كلياً
عن كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم اللذين كان
العمل بهما وتنفيذ أحكامهما سببا في عز الامة الاسلامية في
القرون الثلاثة ونصرها على أعدائها وبلوغها أوج العظمة والرتبة
والنظام الذي لا مثيل له في قوته وقدرته على تدبير شؤون الدين
والسياسة والاجتماع كما يدل عليه ما هو مسطور في كتب
السيرة المطهرة وكتب التاريخ

(1) راجع اعلام الموقعين 17/1 وما بعدها
(2) راجع الاحكام لاصول الأحكام 2/857 ط الامام

منهاج الفقهاء المقلدين يخالف منهاج السلف الصالح !

كانت بدعة تقليد رجل واحد سببا في حدوث بدعة أخرى
أعظم قبحا من سابقتها، تلك هي قيام كل اتباع مذهب بنصرة
مذهبه والدعوة الى وجوب تقليده وتحريم تقليد غيره من المذاهب
وألف كل اتباع مذهب من المذاهب الاربعة كتباً في مناقب
امام المذهب من العلم الواسع وحس الاستنباط، ودقة النظر
والاتباع للكتاب والسنة، وغير هذا من المناقب المرغبة في تقليده
والتنفير من تقليد غيره !!

ومن رجع الى حرف الميم من كشف الظنون أخذه العجب
كل مأخذ من كثرة التآلف في مناقب كل امام من الائمة الاربعة
التي لا قصد لمؤلفيها الا نصرة مذهبهم والزام الناس كافة تقليده
في كل شيء صوابا كان أم خطأ !

ومنهم من خرج عن حد الاعتدال وأولج في ذلك الى حد
الافراط ولمز بعض الأئمة بما لا يجوز عند عاقل لمزه به،
كما فعل امام الحرمين في رسالته، مفيث الخلق في ترجيح القول
الاحق، التي رجح فيها مذهب الشافعي على سائر المذاهب،
وقدح في مذهب ابي حنيفة قدحا صريحا لا يمت الى النقد
العلمي بأى صلة !

وتصدى للرد عليه علي القارى الحنفي في رسالته، تشييع
فقهاء الحنفية، لتشنيع سفهاء الشافعية، وقد أبان فيها عن جرعة
ووقاحة مما لا ينبغي صدوره من جاهل فضلا عن عالم ! فقد زعم
أن الشافعي لم يكن من المجتهدين ! وأخرج امام الحرمين من دائرة
المسلمين ! وطعن في مذهب الشافعي كما شاء له ذوقه وحملته
عليه تعصبه لمذهبه الحنفي ! (I) ونهج منهجه الشيخ زاهد
الكوثرى الحنفي في كتابه، تأنيب الخطيب، على ما ساقه في
ترجمة أبي حنيفة من الاكاذيب، فما ترك عالما غير علماء

(I) المشنوني والبتار في نصر سنة القبض لشقيقنا السيد أحمد ط الاستقامة

مذهبه الا لمزه وطعن فيه بسفه ووقاحة حتى زعم أن الحافظ
أبا بكر الخطيب كان يشرب الخمر !! وكان يصاحب شابا جميلا
وان مالكا والشافعي كانا يلحنان ! وان الشافعي لم يكن
قرشيا! وكتابه مطبوع يمكن الاطلاع عليه ليعلم ما يفعله التعصب
المذهب بعقول المقلدين ويحملهم على الافتراء على العلماء
بما هم براء منه كل البراءة ونقل الخطاب عن ابن سهل أنه
نقل عن بعض المقلدين لمذهب مالك أنه قال كل من زاغ عن
مذهب مالك فانه ممن رين على قلبه وزين له سوء عمله ! (I)

وذكر السيد رشيد رضا أن بعض الحنفية من الافغانيين سمع
رجلا يقرأ الماتعة وهو بجنبه في الصف فضر به بيده على صدره
ضربة وقع بها على ظهره فكاد يموت ! قال وبلغني ان بعضهم
نسر سبابة مصل لرفعه اياها في التشهيد ! وقال ايضا وقد بلع
من ائذاء بعض المتعصبين لبعض في طرابلس الشام في اخر
اقرن الماضي أن ذهب بعض شيوخ الشافعية الى المفتي
= وهو رئيس العلماء = وقال له أقسم المساجد بيننا وبين
الحنفية! فان فلانا من فقهاءهم يعدنا كاهل الذمة بما أذاع
في هذه الايام من خلافهم في تزوج الشافعية بالحنفي، وقول
بعضهم لا يصح لانها تشك في دينها ! يعني أن الشافعية وغيرهم
من الأشعرية يجيزون أن يقول المسلم أنا مؤمن ان شاء الله
وقول آخرين بل يصح نكاحها قياسا على الذمية ! (2) وذكر
الشيخ عبد الجليل عيسى من علماء الازهر في رسالته، ما لا يجوز
فيه الخلاف بين المسلمين أن بعض المتعصبين من الشافعية سئل
عن حكم الطعام الذي وقعت فيه قطرة من نبيذ فقال يرمى لكلب!
أو لحنفي ! (3) وقرأت في كتاب المثنوني والبتار لشقيقنا
السيد أحمد ان بعض أئمة العصر حدثه أنه ناظر بعض المتعصبين
في مسألة الى أن قال ذلك المتعصب ما قاله الله ورسوله أضعه
تحت قدمي وما قاله خليل أجعله فوق رأسي !! (4)

(I) الخطاب على مختصر خليل I/26 ط السعادة

(2) كتاب الدعوة الاسلامية للسيد رشيد رضا I3I ط دار المنار

(3) المصدر المتقدم 65 ط دار القلم.

(4) المصدر المتقدم I30 ط الاستقامة

ورأيت لما كنت أطلب العلم بالازهر معارك حامية الوطيس
بين الطلبة الشافعية والزيدية الذين يطلبون العلم بالازهر
تعصبا من كل فريق لمذهبه !

والقصص الدالة على ما وقع في هذه الامة من اختلاف وعدااء
وتنافر يسبب تعصب كل فريق لمذهبه كثيرة يطول سردها (1)

وانما ذكرنا هذا النزر اليسير الذى فيه اشارة الى غيره
لبيان أن ما نهجه اتباع المذاهب من تعصب وتحاقد وقدح كل
اتباع مذهب فى المذاهب الاخرى مخالف لما أمر به الله فى
كتابه، ورسوله صلى الله عليه وسلم فى سنته من الاعتصام بحبس
الله والتآلف والتآزر والتعاقد وترك التنازع والتفرق، قال الله
تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا (آل عمران 103)
وقال (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم) الانفال 46 وقال
(ان الذين فرقوا دينهم وانابوا شيئا لست منهم فى شيء)
الانفال 159 وقال سبحانه (وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم
فاعبدون) الانبياء 92 وقال صلى الله عليه وسلم مثل المؤمنين فى
توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد اذا اشتكى منه عضو
تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى رواه أحمد ومسلم عن
النعمان بن بشير، وقال صلى الله عليه وسلم المؤمن للمؤمن
كالبنيان يشد بعضه بعضا، رواه البخارى ومسلم

وقد عقد الحافظ ابن عبد البر فى جامع بيان العلم وفضله فصلا
ذكر فيه اختلاف الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وما رد فيه
بعضهم على بعض مما لا يكاد يحيط به كتاب فضلا عن ان يجمع
فى باب، قال وفى رجوع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعضهم الى بعض ورد بعضهم على بعض دليل واضح على أن اختلافهم
عندهم خطأ وصواب، ولذلك كان يقول كل واحد منهم جائز
ما قلت أنت، وجائز ما قلت أنا فلا علينا شيء من اختلافنا، قال

(I) انظر قاعدة فى توحيد الملة لابن تيمية فى الرسائل المنيرية 140/3 وما
بعدها

ولو كان الصواب في وجهين متدافعين ما خطأ السلف بعضهم
بعضاً في اجتهادهم، وقضائهم وفتواهم، والنظر يأبى أن يكون
أشياء وضده صواباً كله قال ولقد أحسن القائل

اثبات ضدين معا في حال ♦ اقبح ما يأتي من المحال !!

وقال أشهب سمعت مالكا يقول ما الحق الا واحد قولان
مختلفان لا يكونان صوابا جميعا ما الحق والصواب الا واحد (I)

أين المقلدون للمذاهب المتعادون المتباغضون الذين يعتقد
كل فريق منهم ان الحق في قول امامه دون غيره أين هم مما
أمر الله سبحانه به ورسوله من الاتحاد والتآزر والتعااض، وما
نهى عنه الله ورسوله من التنازع والتفرق والتباغض ؟!

وقد بينا فيما تقدم أن من التعصب للمذهب البعيد عن الحق
تحذير المجالس العلمية بالمغرب أئمة المساجد من فعل سنن
الصلاة اثباتاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتواتر
وبالاسانيد الصحيحة التي ليس لها معارض مقبول من جهة
القواعد الاستدلالية، وان انكارهم فعل تلك السنن دليل على
خفاء القواعد العلمية الضرورية عليهم التي بينها بياناً لا
مزيد عليه فيما مر بك فلا داعي لاعادة ذكرها

ظهر الحق وزهق الباطل !

لقد تبين بما قرناه من الدلائل القاطعة ان ما نقله
الاستاذ كنون عن أولئك الفقهاء من وسطية مذهب مالك،
ويسره وسماحته دعوى لا يسندها البرهان. وانما سندها
التعصب الذي لا يفيد شيئاً في اثبات حقيقة علمية أو نفيها
خاصة أن المشاهدة والمعاينة بواسطة المقارنة بين مذهب مالك
أصوله وفروعه والمذهبين الحنفي والشافعي أصولهما وفروعهما
تدل دلالة قاطعة على بطلان دعوى أولئك الفقهاء كما بيناه بما
لا يبقى معه شك في ذلك !

(I) جامع بيان العلم 104/2 وما بعدها، ط العاصمة

كما تبين بالبراهين الكثيرة التي ذكرناها أن ما في كلام أولئك الفقهاء من الكناية عن الدعوة إلى الجمود على مذهب مالك ولو كان مخالفا للنصوص التي لا اجتهاد معها أمر مخالف للمقواعد الضرورية، ولما عليه العلماء كافة، وأن الجمود على المذهب أن كان له مسوغ على وجه المسامحة في سالف العصور فلا مسوغ له أصلا في عصرنا الذي ظهرت فيه حوادث لم يكن لها وجود في عصر الفقهاء الماضين، وأنه لا يمكن معرفة حكمها إلا بالنظر والبحث في أصول الشريعة، لأن من المحال أن يعرف حكمها من كتب المتقدمين لسبب ظاهر، وهو أن تلك الحوادث لم يكن لها وجود في عصرهم فكيف يتصور أن يوجد حكمها في كتبهم؟!

كل ذلك مر بتفصيل تام، ولبيان أن الجمود على المذهب حتى فيما خالف فيه النصوص الشرعية التي لا تحتل التأويل يناقض أصلا عظيمًا من أصول المذهب، نذكر وصية الامام مالك التي تعد من أعظم أصول مذهبه

وصية الامام مالك بترك قوله المخالف للكتاب والسنة

أخرج الحافظ ابن عبد البر بسنده عن معن بن عيسى قال سمعت مالكا يقول انما أنا بشر أخطئ وأصيب، فانظروا في رأيي، فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوا به، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه (I)

هذه وصية امام المذهب الدالة على فضله وانصافه واحتياطه وخشيته لله سبحانه وبراءته من الرأي المخالف للكتاب والسنة ان قال به اجتهادا وكان مخالفا في الواقع للكتاب والسنة

فهل عمل مقلدوه بهذه الوصية العظيمة المؤيدة بالكتاب والسنة واجماع السلف قبل حدوث بدعة التقليد؟!

(I) جامع بيان العلم 39/2 ط العاصمة

الجواب عن هذا السؤال يعلم مما نقلناه فيما مر بك عن أبي بكر الطرطوشي، والتسولي وجعفر الكتاني وغيرهم كما يعلم من تحذير المجالس العلمية أئمة المساجد من فعل سنن الصلاة، فمن أقوال أولئك الفقهاء، ومن تحذير هؤلاء تعلم أن المقلدين أعرضوا كل الاعراض عن وصية الامام وجعلوها وراء ظهورهم كان صاحب هذه الوصية ليس هو الامام مالكا الذي يقلدونه !

وننقل هنا كلمة جامعة لما قاله الائمة الاعلام كالشافعي وابن عبد البر وابن حزم وابن تيمية وابن القيم في الانكار الشديد على المقلدين للمذاهب والجمود على قول امام المذهب المخالف المنصوص التشريعية

كلمة سلطان العلماء عز الدين بن عبد السلام

نقل المواق في شرح مختصر خليل لدى قوله (كجماعة) في باب سجود التلاوة بعد ذكر مخالفة مالك لحديث ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله الحديث، عن عز الدين بن عبد السلام كلمة هذا نصها: قال ابن عبد السلام في قواعده من العجب العجيب أن يقف المقلد على ضعف مأخذ امامه، وهو مع ذلك يقلده كأن امامه نبي أرسل اليه ! وهذا نأى عن الحق وبعد عن الصواب لا يرضى به أحد من أولي الالباب! بل نجد أحدهم يناضل عن مقلده، ويتحيل لدفع ظواهر الكتاب والسنة ويتأولها! وقد رأيناهم يجتمعون في المجالس فاذا ذكر لاحدهم خلاف ما وطن عليه نفسه تعجب منه غاية العجب لما ألفه من تقليد امامه حتى ظن ان الحق منحصر في مذهب امامه ! ولو تدبر لكان تعجبه من مذهب امامه أولى من تعجبه من مذهب غيره، فالبحث مع هؤلاء ضائع مفض الى التقاطع والتدابير من غير فائدة يجديها ! فالاولى ترك البحث مع هؤلاء الذين اذا عجز أحدهم عن تمشية مذهب امامه قال لعل امامي وقف على دليل لم أقف عليه ! ولا يعلم المسكين أن هذا مقابل بمثله ، وتفضيل اخصمه بما ذكره من الدليل الواضح !

فسبحان الله ما أكثر من أعمى التقليد بصره حتى حمله على مثل ما ذكرته وفقنا الله لا تباع الحق أينما كان وعلى لسان من ظهر انتهى (I)

وما حكاه عن المقلدين انهم يقدمون قول امامهم على النصوص بالتحيل والتأويل لها في عصره = وهو القرن السابع الهجرى = هو ما يفعلونه في عصرنا الذى هو بداية القرن الخامس عشر الهجرى، فالجمود على التقليد أوقعهم فى دائرة لا يخرجون عنها وأن تغير الزمن وتبدل وتطور !!

ومما يلفت النظر فى كلمته تلك قولهم عند المناظرة: لعل أمامي اطالع على دليل لم أقف عليه فان هذا القول هو نفس القول الذى يقولونه في عصرنا وهو يدل لما صدر به كلمته من قوله = كان امامه نبي أرسل اليه = لان النبي هو المعصوم من الخطأ فى تبليغ الاحكام الى العباد لان قوله وحى من رب العالمين فامام المذهب في نظرهم مثل النبي فى العصمة من الخطأ، ولهذا اعتقدوا أن الحق منحصر فى مذهب امامهم !!

واستنادا الى هذا الزعم الواهي يقدمون قول الامام على كثير من الأحاديث الصحيحة التى لم يطلع عليها الامام، ولا بطلان هذا الزعم ألفنا كتاب اقامة الحجة على عدم احاطة أحد من الائمة الاربعة بالسنة. فقد أقمنا فيه البراهين القاطعة العديدة على فساد ومخالفته للواقع المشاهد المعين !

ونشير هنا الى دليل واحد من الادلة الكثيرة التى ذكرناها فى ذلك الكتاب

وهو وصية الامام مالك وغيره من الائمة بالعمل بقوله الموافق للكتاب والسنة وترك العمل بما خالفهما، فلو كان يعلم أنه أحاط بجميع السنة ولم يخف عليه شيء منها لقال اذا وجدت من قولى يخالف السنة فاعملوا بقولى، واتركوا العمل بالسنة

(I) المصدر السابق بهامش شرح الخطاب على المختصر 63/2 ط السعادة

لأنني لم أخالفها الا لاطلاعى على دليل آخر أرجح منها أو دال على نسخها

هذه الوصية المعقولة المقبولة التي توافق زعمهم أن الامام ما خالف السنة الا لدليل لم يقفوا هم ولا غيرهم عليه ! لكنه لم يقل ذلك ولم يخطر على باله بل قال بصريح العبارة اذا وجدتم قولي يخالف الكتاب والسنة فاعملوا بالكتاب والسنة واتركوا قولي، وقد ذكرنا هذه الوصية فيما تقدم

هذه الوصية وحدها التى لا جواب لهم عنها دليل واضح على فساد زعمهم وانه أوهن من كل واهن !

اذا كانت وصية الامام هى الحق الابلج، والعمل بغيرها هو الباطل اللجلج ! فلنا سؤال نوجهه للسادة الفقهاء خاصة أعضاء المجالس العلمية بالمغرب راجين منهم أن يجيبوا عنه جوابا علميا مقنعا. هل الموصى بترك قوله المخالف للكتاب والسنة هو الامام مالك الذى يقلدونه أو غيره ؟! فان أجابوا بأنه غيره فلذلك أعرضوا عن وصيته وتركوا العمل بها كان الكلام معهم عبثا لا يجدى شيئا !!

وان أجابوا بما لا سبيل لهم الى الجواب بغيره، وهو أن الامام مالك الموصى بهذه الوصية هو نفس الامام مالك الذى يقلدونه، فلنا سؤال آخر نوجهه اليهم مرتب على اقرارهم بالحق

ما السبب الداعى الى ترك العمل بوصية امام المذهب التسي يؤيدها النظر والشرع والتي تعد أصلا من أعظم أصول مذهبه !!

ومن المعلوم المقرر فى أصول الفقه أن الاصل الكلبي مثل هذه الوصية يقدم على الدليل الجزئي، ولا ينازع عالم بأصول الفقه أن تقديمه على الاقوال المتعلقة بالفروع الفقهية أولى من تقديمه على دليل جزئي

علام يدل ترك عملهم بوصية الامام ؟!

أن ترك عملهم بتلك الوصية وعدم اعتبارها يدل على أمرين ظاهرين واضحين، أحدهما أنه مناقض لقصد الامام لأنه قصد بها الاحتياط التام في اجتهاده من مخالفة السنة التي خفيت عليه وذهب الى ما يخالفها فأصروا على مخالفة وصيته وقدموا قوله على السنة وإن كان مخالفا لها فبإعوان بائس عظيم لأن الامام أدى ما يجب عليه من النصيحة لعامة المسلمين وأصروا هم على ترك العمل بها ونبذوها وراء ظهورهم !!

ثانيهما أن في ترك عملهم بها أمرا يجل وينزه عنه الامام مالك، وهو اتهامه بالخيانة في العلم حيث كان يعلم من نفسه الاحاطة التامة بالسنة، ومع هذا أمر الناس بما يعلم من نفسه خلافه فأمرهم بترك قوله المخالف للسنة مع أنه أحاط بالسنة جميعها! فإن لم يكن فعله هذا هو الخيانة في الامانة العلمية التي نسبها اليه المقلدون وهم لا يشعرون فما هي الخيانة في الامانة العلمية ؟!

تنبيه لكل نبيه

اننا لا نوجه هذا الانتقاد لترك العامة للعمل بالسنة، وانما تنتقد الانتقاد الشديد تقديم الفقهاء لنصوص المذهب على السنة مخالفين وصية امامهم، اذ ليس لهم عذر مقبول في هذه المخالفة لدراستهم العلوم المؤهلة للبحث والنظر في فروع المذهب وادلتها وتطبيقها على قواعد الاصول ليعلموا الصحيح منها الذي يعمل به، والضعيف الذي يجب ترك العمل به فان معرفة ذلك أصبحت في عصرنا سهلة متيسرة كل اليسر بما طبع من الكتب التي لا يمكن عدها في التفسير والحديث والاصول والفقه والخلاف وغير هذا من فنون العلم التي تعين على معرفة الصواب من الخطأ في أقوال الائمة المتبوعين وغيرهم

من المجتهدين، مما لم يكن متيسرا قبل حدوث المطابع، فمن
المستطاع أن يطلع الباحث فى عصرنا على ما لم يطلع عليه
العلماء السابقون

ومن المؤسف أن الفقهاء المالكية ليس لهم أي عناية بأدلة
الفروع المقررة فى كتب المذهب بل يسردونها سردا ولا
يشيرون مجرد اشارة الى مداركها كما يدل على ذلك الكتب
المقروءة فى المعاهد والمساجد كمختصر خليل والرسالة، والتحفة
والمرشد المعين وشروح هذه المصنفات وحواشيها فانها كلها خالية
من أدلة الاقوال المذكورة فيها، وذلك خطأ شنيع جدا اذ لا
سبيل لمعرفة الراجح من تلك الاقوال من مرجوحها الذى لا يجوز
العمل به الا بذكر أدلتها والمتعارض منها وبيان وجه ترجيح
الراجح منها فقارىء تلك الكتب لا يستفيد منها سوى الاقوال
المسرودة، والعالم بذلك لا يسمى عالما، لان العالم فى عرف
أهل العلم هو الذى يعرف القول بدليله، وانما يسمى ناقلا
وحاكيا كما بيناه فيما تقدم وسيأتى مزيد بيان لذلك

وقد قال أشهب سمعت مالكا يقول ما الحق الا واحد، قولان
مختلفان لا يكونان صوابا جميعا، ما الحق والصواب الا
واحد (I)

فهذا القول الحق الذى قاله مالك لو طبقه المالكية فى
الاقوال التى خالف فيها مالك مذهب الجمهور بالنظر فى
دليلها، ودليل الجمهور لعلموا ان الصواب مع مالك تارة ومع
الجمهور تارة أخرى، وبذلك سيتحققون أن ليس كل قول
لمالك حقا وصوابا كما يعتقدون حتى حملهم ذلك على نبذ وصية
امامهم وراء ظهورهم التى تدل دلالة قاطعة على ما قررناه، ولكن
كيف يتوصلون الى التحقق بذلك وهم جامدون على قراءة الكتب
التي بينا منهجها!؟

(I) جامع بيان العلم 109/2 ط العاصمة

انصاف الشافعية واعترافهم بالحق

بيننا ذلك المنهج الجمودى الذى كان سببا فى اعتقاد المالكية أن مالكا أحاط بالسنة كلها وأنه ان خالف سنة فانما خالفها لمعارض أقوى منها ولهذا اعرضوا كل الاعراض عن وصيته باتباع السنة المخالفة لقوله

ويقابل منهجهم هذا انصاف الشافعية واعترافهم بخفاء السنة على الامام الشافعى، ولهذا نصوا فى كتبهم الفقهية على تقديم العمل بالحديث اذا كان قوله مخالفا له عملا بقوله اذا صح الحديث فهو مذهبي حتى أنهم خالفوه فى مسائل قال فيها بما يخالف السنة واعتبروا تلك المسائل التى خالفوه فيها وقدموا فيها الحديث على قوله من مذهبه استنادا الى قوله اذا صح الحديث فهو مذهبي (I) فعند اطلاعك على كتبهم الفقهية سترى الفرق الواسع بين تعصب أولئك وانصاف هؤلاء واعترافهم بالحق !!

الوسيلة التى يعرف بها المالكية

أن وصية الامام مالك حق وصواب

لا سبيل الى معرفة أن وصية الامام مالك حق الا بالجد والاجتهاد فى قراءة كتب التفسير والسنة وكتب المذاهب الفقهية خاصة التى تذكر أقوال الائمة وأدلتها من لدن عصر الصحابة والتابعين فمن بعدهم كالمحلى لابن حزم، والمغنى لابن قدامة وشرح المذهب للنووى، وفتح البارى للمحافظ ونيل الاوطار المشوكانى وسبل السلام للصنعانى وغير هذا من الكتب التى تذكر خلاف الائمة مما هو مطبوع متداول، فان الفقهاء المالكية اذا رجعوا الى هذه الكتب علموا وتحققوا أن وصية الامام مالك بالعمل بالسنة المخالفة لقوله حق وصواب، وأن اعراضهم عن العمل بها ناشئ عن اعتقادهم الخاطيء انه معصوم من الخطأ كأنه نبي أرسل اليه كما قال عز الدين بن عبد السلام !

(I) انظر شرح المذهب للنووى 104/I العاصمة، ورسالة تقي الدين السبكي فى معنى قول الشافعى اذا صح الحديث فهو مذهبي، فى مجموعة الرسائل المنيرية 110/3 ط المنيرية

كما سيعلمون علم اليقين بعد اطلاعهم على أقوال أئمة الاجتهاد أن الائمة الأربعة وغيرهم من الأئمة كسفيان الثوري وسفيان بن عيينة، والليث بن سعد والاوزاعي وداود الظاهري واسحق بن راهويه وأبي ثور كلهم في أقوالهم صواب وخطأ وانهم على هدى من ربهم لانهم بذلوا الجهد واستفروا الوسع في استنباط الاحكام من أصولها، ومهدوا السبيل لمن بعدهم لان يسيروا في طريقهم وينهجوا نهجهم في أخذ أحكام ما يجد وينزل بالناس من نوازل بما قعدوه من القواعد وبينوه من علل الاحكام، ومقاصد الشارع في تشريعها فان أخطاوا في اجتهادهم فتلك طبيعة البشر ولا يتصور عاقل ان يحط خطأهم من مقامهم الاسنى وقدرهم الاعلى في الدين والعلم والورع، وهم كلهم متساوون في الفضل والتمسك بحبل الله المتين

هذا اعتقادنا واعتقاد كل من عرف قدرهم ومكانتهم السامية، وهم ما جورون على كل حال فان أصابوا فلهم اجران، وان أخطاوا فلهم اجر أيضا كما أخبر به رسول الله صلى الله عليه وسلم

فضل الائمة لا يمنع من بيان ما أخطأوا فيه

غير خاف على ذى علم أن فضل الائمة وسمو مكانتهم في الدين والعلم لا يمنع من بيان ما أخطأ فيه أحدهم اذا قام الدليل على خطئه لانهم أنفسهم أمروا كلهم وحضوا على اتباع الحق اذا أخطأوه بوصيتهم باتباع السنة وترك قولهم المخالف لها

فمن عمل بالسنة وترك قول مالك أو غيره المخالف لها كان هو المقلد لذلك الامام حقا لا ادعاء !!

يؤيد هذا اجماع الامة على أن المعصوم من الخطأ هو رسول الله صلى الله عليه وسلم لان الاحكام التي بلغها الى أمة وهي من عند الله عز وجل .

وقد نقلنا فيما مر بك عن الحافظ ابن عبد البر أن الصحابة الذين هم خير هذه الامة كانوا يخطئون في اجتهادهم ويرد بعضهم على بعض، ويرجع بعضهم الى قول بعض، لعلمه بخطئة فارجع الى ذلك لتعلم أن من يزعم أن اماما من الائمة لا يخطئ في اجتهاده مخطئ خطأ عظيما لمناقضة زعمه لاجماع الامة ولتفضيله ذلك الامام على الصحابة !! وهذا شيء لا يقوله عاقل فضلا عن عالم وفقنا الله سبحانه وفقهائنا وجميع المسلمين للعمل بكتابيه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وجعلنا من الدابيين عنهما تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين

(3)

الامام مالك يحكم العقل في النقل !!

قال الاستاذ كنون أن مالكا اذا اشتبه عليه الامر يحكم العقل في النقل ليصل الى مراد الشارع !!

وكلامه مشتمل على أخطاء نبينها في الوجوه الآتية

^{الوجه الأول} أن من المعلوم أن النقل الذي قال أن مالكا يحكم عقله فيه هو نصوص الكتاب والسنة، ونصوص الكتاب والسنة أجل وأعظم من أن يحكم احد فيها عقله كائنا من كان

وكيف يتصور تحكيم العقل في نصوص القرآن المنزلة بلفظها ومعناها من عليم حكيم وفي السنة المنزلة بالمعنى (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى) النجم 3-4 فعبارته لا يخفى ما فيها من الخطأ والبعد عن الصواب لان كتاب الله وسنة رسوله يجب تنزيههما عن تجويز تحكيم العقول فيهما فضلا عن وقوعه !

الوجه الثاني ان المعتزلة القائلين بتحكيم العقل في أفعال المكلفين بناء على ما فيها من حسن أو قبح، فما رآه العقل حسنا كان واجبا وما رآه قبيحا كان محرما ! انما قالوا هذا بالنسبة لما قبل بعثة الرسل أما بعد البعثة فهم متفقون مع

الجمهور على أن = لا حكم الا لله = ولا حكم للعقل في أفعال
المكلفين بعدها

فتحكيم العقل في أفعال المكلفين بعد البعثة لا يجوز باجماع
من أهل السنة والمعتزلة فكيف يجوز مع هذا تحكيمه في نصوص
القرآن والسنة التي هي الحاكمة في أفعالهم؟!؟

فيلزم على تحكيم العقل في نصوصها أن تكون حاكمة ومحكومة
وهذا دور ممنوع في بدائه العقول!!

الوجه الثالث أن تحكيم العقل في نصوص الشارع يؤدي الى
تناقض الاحكام واختلافها في النازلة الواحدة وفي حق الشخص
الواحد تبعا لتحكيم كل عقل مجتهد في النصوص التشريعية لأن
مما لا جدال فيه أن العقول تختلف وتتفاوت فيلزم على هذا
تناقض عظيم وفوضى لا حد لها في تشريع الأحكام، ولا يشك
عاقل فضلا عن عالم أن هذا اللازم باطل قطعاً فالملزوم باطل
قطعاً أيضا يؤيد هذا ويزيد ظهوراً

الوجه الرابع وهو أن علماء الاصول بينوا أسباب الخلاف في
أخذ الاحكام من النصوص كما ألف العلماء كتباً خاصة بذلك
كالانصاف، في التنبيه على أسباب الاختلاف لأبن السيد البطليوسي
ورفع الملام عن الأئمة الاعلام لاين تيمية، وممن اعتنى بذكر
أسباب الاختلاف الشعراني في الميزان الكبرى، وولي الله
اندهلوى في حجة الله البالغة والشريف التلمساني في مفتاح
الوصول

ولم يذكر أحد من علماء الاصول، ولا ممن ألف في اسباب الخلاف
أن تحكيم العقل في النصوص للوصول الى مراد الشارع كما قال
الاستاذ كنون من أسباب اختلاف المجتهدين، والسبب في عدم
ذكرهم له أن تحكيم العقل في النصوص لم يقع، ولا يمكن
أن يقع!!

أقوال العلماء في وجوب اتباع العقل لنصوص الشارع

بعد ما بينا بالادلة القاطعة خطأ ما قاله الاستاذ كنون فاستمع الى أقوال العلماء المؤيدة لما قررناه الشاهدة لما حررناه.

قال الغزالي يكفي من منفعة العقل أن يهديك الى صدق النبي صلى الله عليه وسلم ويفهمك موارد اشارته، فأعزل العقل بعد ذلك عن التصرف ولازم الاتباع فلا تسلم الا به (I) فهذا نص صريح من الامام الغزالي على أن العقل انما هو وسيلة الى العلم بصدق النبي صلى الله عليه وسلم في أنه رسول من عند الله ثم بعد ذلك يجب عزله عن التصرف، ولزوم الاتباع لما أتى به من تشريع الهي وهذا مصداق لقوله تعالى (أن الحكم الا لله) وقوله تعالى (ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون) فلا حكم للعقل بعد ورود النص وانما له النظر في النص بما سنبينه وقال الشاطبي: اذا تعاضد النقل والعقل على المسائل الشرعية فعلى شرط أن يتقدم النقل فيكون متبوعا، ويتأخر العقل فيكون تابعا، فلا يسرح العقل في مجال النظر الا بقدر ما يسرحه النقل، والدليل على ذلك أمور، الاول انه لو جاز للعقل تخطي مأخذ النقل لم يكن للحد الذي حده النقل فائدة، لان الفرض أنه حد له حدا، فاذا جاز تعديه صار الحد غير مفيد، وذلك في الشريعة باطل، فما أدى اليه مثله

الثاني ما تبين في علم الكلام والاصول أن العقل لا يحسن، ولا يقبح، ولو فرضناه متعديا لما حده الشرع لكان محسنا ومقبحا، هذا خلف

الثالث انه لو كان كذلك لجاز ابطال الشريعة بالعقل، وهذا محال باطل ! وبيان ذلك ان معنى الشريعة انها تحد للمكلفين حدودا في أفعالهم وأقوالهم واعتقاداتهم، وهو جملة ما تضمنته

(I) انظر الاحياء 37/I ط العلبى

فان جاز للعقل تعدى حد واحد جاز له تعدى جميع الحدود، لان ما ثبت للشيء ثبت لمثله، وتعدى حد واحد هو معنى ابطاله أي ليس هذا الحد بصحيح، وان جاز ابطال واحد جاز ابطال السائر وهذا لا يقول به أحد لظهور محاله (I)

فنص الشاطبي على ما نص عليه الغزالي من وجوب اتباع العقل للنقل وعدم جواز تخطي العقل ماحده النقل لان في تجويز اتباع النقل للعقل ابطال الحدود التي حدها الشارع في أفعال المكلفين وأقوالهم واعتقاداتهم وذلك باطل لظهور محاله

الوسيلة التي يصل بها المجتهد لفهم مراد الشارع من النص

اذا علمت مما تقدم أن تحكيم العقل في النصوص الشرعية لفهم مراد الشارع منها باطل لما يلزم عليه من اللوازم الباطلة المتقدمة، فان لوصول المجتهد لفهم مراد الشارع من النص طريقين

أحدهما النظر في دلالة اللفوية من حقيقة ومجاز، وعموم وخصوص، وإطلاق وتقييد، ومجمل ومبين ومنطوق ومفهوم ومحكم ومتشابه، ودلالة اقتضاء ودلالة إشارة وغير هذا من الدلالات اللفوية مع ملاحظة القواعد الكلية التشريعية وتقديمها على الادلة الجزئية اذا لم يمكن الجمع بينهما

ثانيهما النظر في مقاصد الشريعة لان تكاليفها وضعت لتحقيق مقاصد الشارع في قيام مصالح الناس في الدين والدنيا معاً وروعي في كل حكم منها أما حفظ شيء من الضرورات الخمسة، الدين والنفس والعقل والنسل والمال وأما حفظ شيء من الحاجيات كأنواع المعاملة التي لولاها لوقع الناس في الضيق والخرج، وأما حفظ شيء من التحسينات التي ترجع إلى مكارم الاخلاق ومحاسن العادات، وأما تكميل نوع من هذه

(I) الموافقات للشاطبي 87/I وما بعدها ط المكتبة التجارية

الانواع الثلاثة بما يعين على تحقيقه ولا يخلو باب من أبواب الفقه = عبادات ومعاملات وجنایات وغيرها = من رعاية هذه المصالح وتحقيق هذه المقاصد التي لم تشرع الاحكام الا لتحقيقها وقد تكلم علماء الاصول على هذه المقاصد عند كلامهم على العلة في باب القياس ولكنهم أوجزوا الكلام عليها ايجازا مخلا ببيان هذه المقاصد العظيمة التي لم تشرع الاحكام الا لتحقيقها كما أشرنا اليه، والذي استوفى الكلام فيها وأعطاهما ما تستحقه من عناية وبحث هو الشاطبي في كتاب الموافقات فقد أفاد في أبحاثه في هذه المقاصد فأجاد جزاه الله سبحانه خير الجزاء

فوصول المجتهد لفهم مراد الشارع من النصوص له طريقان الاول النظر في الدلالة اللغوية التي اعتنى علماء الأصول كل العناية ببيان قواعدها الموصلة لاستنباط الحكم منها والثاني النظر في مقاصد الشارع من تشريع الاحكام وتطبيق حكم النص عليها

ولا يجوز العدول عن هذين الطريقين الى تحكيم العقل عند استنباط الحكم من النص فنظر المجتهد منحصر في هذين الطريقين لا يتعداهما أبدا، من هذا البيان يعلم أن ما قاله الاستاذ كنون أن مالكا يحكم عقله في النص لفهم مراد الشارع خطأ واضح لمخالفته للدلة المتقدمة

(4)

القياس يقدم عند مالك على عمل المدينة !!

نقل الاستاذ كنون عن أبي محمد صالح عالم فاس أن عمل المدينة يأتي بعد القياس مباشرة في ترتيب الأدلة التي بنى عليها الامام مالك مذهبه !

وما قاله أبو محمد صالح خطأ واضح أقره عليه الاستاذ كنون ولم يشير الى خطئه . ذلك أن من المعلوم المقرر في الاصول أن

القياس انما يرجع اليه اذا لم يوجد نص من القرآن أو السنة أو الاجماع في حكم النازلة. فاذا وجد نص من أحد هذه الاصول فلا عمل بالقياس حينئذ. ومن القواعد المشهورة المعلومة المسلمة عند اهل العلم أن القياس في مقابلة النص فاسد الاعتبار

كما أن من المعلوم المقرر في أصول الفقه أن جمهور العلماء ومنهم الامام مالك يقدمون الحديث متواترا كان أو أحاديا على القياس

واذا كان من المعلوم أيضا أن عمل المدينة مقدم عند مالك على حديث الأحاد فهو مقدم عنده على القياس قطعا !

ولزيادة ايضاح هذا نذكر قياسا منطقيا من الشكل الاول هكذا. عمل المدينة مقدم عند مالك على حديث الأحاد وكل ما هو مقدم على حديث الأحاد مقدم عند مالك على القياس، النتيجة هي عمل المدينة مقدم عند مالك على القياس وصغرى هذا القياس مسلمة لا حاجة للتدليس على صحتها، فان الاستاذ كنون نفسه معترف بها في مقاله

وكبراه معلومة مسلمة أيضا اذ لم يخالف أحد من الائمة في تقديم حديث الاحاد على القياس الا ابو حنيفة فانه يقدم القياس على حديث الاحاد اذا كان راويه غير فقيه أو مخالفا للاصول فهو موافق للجمهور في تقديمه على القياس الا في هاتين الصورتين الخاصتين، لمدر ك باطل بين العلماء خاصة ابن القيم في اعلام الموقعين فساد و عدم نهوضه دليلا على دعواه

اعتذار الاستاذ كنون عن هذا الخطأ

غير مقبول !

قد يعتذر الاستاذ كنون عن هذا الخطأ بأنه ناقل، وليس بقائل، واعتذاره هذا غير مقبول لان سكوته وعدم تنبيهه على خطأ ما قاله أبو محمد صالح اعتراف منه بصحته، اذ لو كان خطأ في نظره لنبه على ذلك، لكنه حكاه ساكتا عنه مقرا له !! ومن أهم ما يجب على من يكتب مقالا في مسائل متعلقة بأصول الفقه العناية بالبحث والنظر في كل ما يتصل بها من أبحاث

وأقوال العلماء كي لا يقع في مثل هذا الخطأ الذي ينشأ عنه خط أعظم منه لمن يعتقد صحته فيقدم عند تعارض عمل المدينة والقياس في حكم نازلة القياس على عمل المدينة، وينسب ذلك الى مذهب مالك وهو برىء من ذلك كل البراءة !! وانما هو خطأ من أبي محمد صالح، كان واجبا على كاتب المقال أن يعلمه بالرجوع الى كتب الاصول ليبين صوابه، بل لو رجع الى ترجمة مالك في ترتيب المدارك للقاضي عياض لوجده ينص نصا صريحا على تقديم عمل المدينة النقلى على خبر الواحد والقياس معا (1)

وقد تنبه الاستاذ العجوى لخطأ أبي محمد صالح فقال متعقبا كلامه: وعمل المدينة مقدم عنده - أي مالك - على القياس بل على السنة كما ستراه، وحاصله أن ترتيب أبي محمد صالح ذكرى لا نسبي اهـ (2)

والعجيب أن الاستاذ كنون نقل في مقاله كلاما من الفكر السامي ولم يتنبه للرجوع اليه في هذه المسألة ليعلم المصواب فيها ويتفادى الوقوع في هذا الخطأ الواضح الذي ما كان ينبغي أن يقع فيه

5

تناقض الاستاذ كنون !

قال بعد نقله عن أبي محمد صالح أن عمل المدينة يأتي بعد القياس مباشرة: ولكن ذلك فيما اذا لم تكن السنة من خبر الآحاد، والعمل على خلافها فانه حينئذ يقدمه على دليل السنة، ويأتي بعد دليل الكتاب في الترتيب !!

ولا يخفى على ذى علم ما في كلامه هذا من تناقض ومخالفة لما نقله عن أبي محمد صالح وأقره عليه

ذلك أن عمل المدينة اذا كان يقدم عند مالك على حديث الآحاد المخالف للعمل ويأتي حينئذ بعد دليل الكتاب في الترتيب فلا ينازع عالم انه مقدم عند مالك على القياس أيضا لان الدليل

(1) انظر المصدر السابق 48/1 ط الرباط

(2) انظر الفكر السامي 386/1 ط دار مصر للطباعة

الذى يأتي بعد دليل الكتاب فى الترتيب كما يقدم على حديث
الآحاد المخالف له يقدم على القياس قطعا بدون خلاف من أحد من
أهل العلم

فاستبان بهذا أن هذا الكلام مناقض مناقضة ظاهرة لما نقله
عن أبي محمد صالح أن العمل يأتي بعد القياس مباشرة فى
ترتيب الأدلة التي بنى عليها مالك مذهبه !

فمآل كلامه هو أن عمل المدينة يأتي بعد القياس مباشرة
عند مالك ! وعمل المدينة إذا كان حديث الآحاد مخالفا له يأتي
بعد دليل الكتاب ويقدم عند مالك على حديث الآحاد والقياس،
لأن المقدم على حديث الآحاد مقدم على القياس قطعا كما سبق
بيانه فيما مر بك قريبا فلا ندرى ما هو الصواب المعتمد عليه
فى رتبة عمل المدينة عند مالك ؟ هل رتبته بعد القياس مباشرة
فيكون حديث الآحاد مقدما عليه، أو رتبته بعد دليل الكتاب
فيكون مقدما على حديث الآحاد والقياس ؟!

فبان بهذا أن استدراكه على قول أبي محمد صالح أن العمل
يأتي بعد القياس مباشرة استدراك فاسد لأنه ينبغي أن مالكا
يقدم القياس على عمل المدينة ما لم يخالف العمل خبر الواحد
فاذا خالفه فإنه يقدم العمل ويأتي بعد دليل الكتاب !! فهذا
الاستدراك مخالف للواقع أولا لأن العمل مقدم عند مالك على
خبر الواحد وعلى القياس على كل حال كما بيناه فيما مر بك

ومتناقض ثانيا مع ما نقله عن أبي محمد صالح وأقره أن
العمل يأتي بعد القياس مباشرة وإذا كان العمل يأتي بعد القياس
مباشرة، فكيف ساغ له أن يقول أنه يأتي بعد دليل الكتاب إذا
كان على خلاف خبر الواحد ؟!

ومن المعلوم ضرورة عند العلماء أن العمل الذى يأتي بعد
دليل الكتاب عند مالك مقدم عنده على القياس قطعا .

وخلاصة ما يدل عليه هذا الاستدراك هي أن القياس مقدم عند مالك على العمل وعلى خبر الواحد ما لم يكن خبر الواحد مخالفا للعمل فإذا كان مخالفا له قدم العمل عليه !

وغير خاف على ذي علم أن استدراكه يدل على أن القياس أعلى رتبة عند مالك من حديث الآحاد، بدليل تقديم القياس على العمل، وتقديم العمل على حديث الآحاد المخالف له !

وهذا شيء لم يقله مالك، ولم يخطر على باله، بل برآه الله سبحانه مما نسبته إليه أبو محمد صالح وتبعه في خطئه الاستاذ كنون، وزاد عليه ما دل عليه ذلك الاستدراك الذي تعقب به كلام أبي محمد فكان استدراكه خطأ مبنيا على خطأ !!

والحق الذي يعلمه بديهة العالم بأصول الفقه، وعلوم الحديث هو أن عمل المدينة مقدم عند مالك على القياس وحديث الآحاد بل والحديث المتواتر كما سيأتي بيانه فالتفصيل الذي أفاد ذلك الاستدراك خطأ واضح ظاهر لا محل له من الأعراب !!

(6)

رأي الاستاذ كنون في تقديم مالك لعمل

المدينة على الخبر الصحيح الذي

روى من طريق الآحاد

قال: ونلمح هنا إلى رأي لنا في تقديم مالك لعمل المدينة على الخبر الصحيح الذي روى من طريق الآحاد، فانا نرى أنه ذهاب منه إلى وجوب النظر في متن الحديث كما ننظر في السند فإذا وجد ما يعارضه من أصول وحقائق ثابتة مسلمة، وكان من رواية الآحاد أي مما لم يتواتر ويعلم بالضرورة أنه من الدين وعمل السلف به فإنه يمكن أن يوضع موضع البحث ويتوقف العمل به إلى أن يثبت فيه أهل العلم، لاسيما مع اجماع علماء الحديث على أن الحكم بالصحة أو الضعف على حديث إنما هو بحسب غلبة الظن وما تعطيه القواعد والا فقد يكون الصحيح هو الضعيف والعكس بالعكس .

وكلامه هذا خطأ واضح لانه مخالف مخالفة صريحة للمقرر
في أصول الفقه وعلوم الحديث، كما نبينه من وجوه

الوجه الاول ان كلامه يدل على ما نبهنا عليه مرارا فيما
تقدم انه كتب مقاله بدون نظر وبحث فيما قاله العلماء في
المسائل التي تعرض للكلام عليها في مقاله

ذلك لانه لو رجع الى كتب المصطلح وكتب الاصول لما نطق بما
قاله ولما ساغ له أن يقول أن له رأيا ممتاز به عن سائر العلماء
وسبقهم اليه = وهو وجوب النظر في متن الحديث كما ننظر
في سنده = لان وجوب النظر في متن الحديث كالنظر في سنده
أمر ضروري لا خلاف فيه عند حفاظ الحديث وجهابدته، فبالنظر
في السند والمتن يحكمون على الحديث بالصحة أو الضعف أو
غيره من الالقاب المقررة في علوم الحديث يزيد هذا بيانا

الوجه الثاني وهو أن علماء الحديث والاصول نصوا على هذا
في كتب المصطلح، قال النووي في التفریب: يعرف الوضع بقريئة
في الراوى أو المروى فقد وضعت أحاديث يشهد يوضعها ركافة
لفظها ومعناها، قال الحافظ السيوطي في شرحه تدريب الراوي،
في شرح تقريب النووي: ومما يدخل في قريئة حال المروى
- المتن - ما نقل عن الخطيب عن أبي بكر بن الطيب أن
من جملة دلائل الوضع أن يكون الحديث مخالفا للعقل بحيث لا
يقبل التأويل، ويلحق به ما يدفعه الحس والمشاهدة، أو يكون
منافيا لدلالة الكتاب القطعية أو السنة المتواترة، أو الاجماع
القطعي مع عدم امكان الجمع بينهما، ومنها الافراط في الوعيد
الشديد على الامر الصغير أو الوعد العظيم على الفعل الحقيقير،
وفي جميع الجوامع للسبكي أخذا من المحصول وغيره، كل خبر
أوهم باطلا ولم يقبل التأويل فكذب أو نقص منه ما يزيل
الوهم (I) وقال الغزالي مما يعلم كذبه من الاخبار ما يعلم

(I) تدريب الراوى 179 وما بعدها ط المكتبة العلمية

خلافه بضرورة العقل أو نظره، أو الحس والمشاهدة أو اخبار التواتر أو اجماع الامة فانه ورد مكذبا لله ورسوله صلى الله عليه وسلم وللامة (I) وقال الحافظ فى شرح النخبة: ومن القرائى التى يدرك بها وضع الحديث ما يؤخذ من حال المروى كأن يكون مناقضا لنص القرآن أو السنة المتواترة أو الاجماع القطعى أو صريح العقل حيث لا يقبل شىء من ذلك التأويل (2)

وأقوال علماء الحديث والاصول فى هذا المعنى كثيرة جدا يطول سردها، وفيما ذكرناه اشارة الى غيره

وجوب النظر فى متن الحديث من جهات عديدة

من هذه النصوص يعلم أولا أن وجوب النظر فى متن الحديث كما يجب النظر فى سنده لمعرفة رتبته أمر معلوم مقرر فى كتب مصطلح الحديث كلها لا فرق فى ذلك بين كتاب صغير وكبير ويعلم ثانيا وجوب النظر فى متنه من جهات احداها ركائة لفظه ومعناه ثانيتهما مخالفته للعقل، ثالثتها مخالفته للحس والمشاهدة، رابعتهما مخالفته للقرآن أو السنة المتواترة، أو الاجماع القطعى خامستها الافراط فى الوعيد الشديد على الامر الصغير، أو الوعد العظيم على الفعل الحقيقير.

فكل أمر من هذه الامور اذا وجد فى المتن ولم يكن الجمع ممكنا كان دالا على وضعه وعدم العمل به، فكيف اذا كانت كلها متحققة فيه أو غالبها ؟!

فهل يصح مع هذه النصوص الصريحة من حفاظ الحديث ونقاده أن يدعى كاتب المقال أن علماء الحديث لا ينظرون فى متن لحديث، وانما ينظرون فى سنده !! يؤيد هذا

الوجه الثالث وهو أن من المعلوم المسطور فى كتب المصطلح أن الحديث الذى سنده صحيح اذا كان شاذا كان من قسم المردود

(I) المستقصى للفرالى 142/1 ط الميرية

(2) شرح النخبة 20 ط الحلبي

والشذوذ نوعان شذوذ فى السند وشذوذ فى المتن، بأن يكون مخالفا لنص القرآن أو الحديث المتواتر أو الاجماع القطعي أو للواقع مما سبق بيانه، فاذا كان الحديث مستوفيا لشروط الصحة وكان معناه مخالفا لهذه الامور كان مع صحة سنده مردودا غير مقبول

انتقاد الحفاظ لاحاديث صحيحة السند لشذوذ متنها

وقد انتقد الحفاظ احاديث صحيحة السند مخرجة فى كتب السنة المشهورة كمسند أحمد والصحيحين وسنن أبي داود والترمذى وغيرها لمخالفتها لاحد الامور المتقدمة، كما يعلم من الرجوع الى شرح مسلم للنووى، والفتح ومقدمته للحافظ، والموضوعات لابن الجوزي وذكر الحافظ ابن رجب كثيرا منها فى شرح علل الترمذى

ولشقيقنا وشيخنا العلامة المطلع السيد عبد الله رسالة مفيدة فى هذا الموضوع سماها الفوائد المقصودة فى بيان الاحاديث الشاذة المردودة ذكر فيها احاديث صحيحة السند وهي شاذة مردودة لمخالفتها للقرآن أو السنة المتواترة أو للواقع المشاهد وغير هذا مما سبق بيانه، فمن قرأ رسالته هذه - وهي مطبوعة - كفاه ما ذكر فيها وأغناه عن البحث والنظر فى غيرها. وعلم علم اليقين أن الحفاظ لا يحكمون على الحديث بالصحة أو الضعف أو الوضع الا بعد النظر فى سنده ومتنه يؤيد هذا

الوجه الرابع وهو أن من أقسام الحديث المعلومة المقررة فى مصطلح الحديث الحديث المعلن، وهو الذى يكون فيه سبب غامض قاذح مع أن الظاهر السلامة منه ويتطرق الى الاسناد الجامع لشروط الصحة ظاهرا، والعلة فيه تكون فى السند تارة، وفي

المتن أخرى، وألف فيه البخاري ومسلم والترمذي، وقال الحاكم
انما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل. فالحديث
المعلل الجامع لشروط الصحة ظاهراً ليست العلة في ضعفه جرح
رواته وانما تدرك العلة فيه بتفرد الراوى ومخالفته لغيره أو
بارسال أو وقف أو غير هذا من العلل التي لا مدخل لضعف
اسند فيها (I)

الوجه الخامس أن الاستاذ كتون ذكر في كلامه ما فيه البرهان
الساطع على بطلان قوله وهو غير شاعر بذلك !!

ذلك أنه قال أن اجماع علماء الحديث على أن الحكم بالصحة
أو الضعف على حديث انما هو بحسب غلبة الظن وما تعطيه
القواعد والا فقد يكون الصحيح هو الضعيف والعكس بالعكس

فكلامه هذا فيه الدليل القاطع على بطلان زعمه أن علماء
الحديث لا ينظرون في متن الحديث وان مالكا قدم عمل المدينة
على حديث الآحاد الصحيح ذهاب منه الى وجوب النظر في متن
الحديث كما ننظر في سنده، وأن هذا رأي له - أي الاستاذ
كنون !

وبيان ذلك أن قول حفاظ الحديث أن الحكم بالصحة أو
الضعف على حديث انما هو بحسب ما يدل عليه ظاهر السند لا
انه مقطوع بصحته أو ضعفه سببه ما بيناه بيانا لا مزيد عليه
فيما مر بك أن الحديث قد يكون صحيح السند ويعكم الحفاظ
على متنه بالوضع أو الشذوذ للأسباب التي نقلنا كلامهم فيها
مفصلاً

كما أن الحديث الضعيف بالنظر الى اسناد قد يكون صحيحاً
أو حسناً بالنظر الى اسناد أو أسانيد أخرى، وهذا ما يقال
فيه صحيح أو حسن لغيره

(I) تقريب النووي وشرحه للتدريب للحافظ السيوطي 161 ط المكتبة العلمية والرسالة
المستطرفة للسيد محمد بن جعفر الكتاني 147، ط دار الفكر، ومختصر
المؤمل في الرد الى الامر الاول للحافظ أبي شامة القدسي 55 ط الكويت

فما نقله الاستاذ كنون عن علماء الحديث دليل على أنهم ينظرون في متن الحديث كما ينظرون في سنده للحكم عليه بالصحة أو الضعف نظرا للأسباب المتقدمة وبهذا يكون قد أبطل كلامه بنفسه ودلل بما نقله عن علماء الحديث على أن النظر في متن الحديث للحكم عليه بالصحة أو الضعف قاعدة مسلمة مقررة عندهم منذ نشأ هذا العلم الشريف، وليس ذلك رأيا له !

فلو تنبه لما يدل عليه ما نقله عن علماء الحديث لما قال أن وجوب النظر في متن الحديث رأي له استنبطه من تقديم مالك للعمل على حديث الآحاد الصحيح، ولعلم أن هذا الاستنباط لا محل له من الأعراب !! يؤيد هذا

الوجه السادس وهو أنه نقل في مقاله عن ابن المذلل أنه سمع انسانا سأل ابن الماجشون. لم رويتم الحديث ثم ترحتموه ؟ فقال ليعلم انا عن علم تركناه، ولم يتنبه لما في جواب ابن الماجشون من الدلالة الواضحة على فساد دعواه أن علماء الحديث لا ينظرون في متن الحديث كما ينظرون في سنده

ذلك لانه ليس من المعقول أن يترك ابن الماجشون العمل بالحديث الصحيح من غير مقتض لترك العمل به وانما المعقول الواجب حمل كلامه عليه هو أنه انما ترك العمل بما رواه مع صحة سنده لسبب من الأسباب المتقدمة الموجبة للحكم بوضعه أو شذوذه ولو مع صحة سنده، أو لان له معارضا أقوى منه مع عدم امكان الجمع بينهما في نظره

ففي هذه الحال له العذر الواضح في ترك العمل به، والرجوع لأدلة أخرى لمعرفة حكم النازلة كما هو مقرر في أصول الفقه وعلوم الحديث فجواب ابن الماجشون مبطل - كما هو ظاهر - لدعواه لانه دال على أن ترك العمل بالحديث الصحيح لعله في متنة معلوم

لكل مستدل به وليس رأيا للاستاذ كنون !! فهذا دليل آخر في كلامه نفسه يدل على بعد زعمه عن الصواب بعد السماء من الارض!! يؤيد هذا

الوجه السابع وهو أن علماء الحديث نصوا على أن الحافظ النافذ إذا قال هذا حديث اسناده صحيح لم يكن ذلك دليلا على صحة متنه لانه قد يصح الاسناد لثقة رجاله واتصاله، ولا يكون المتن صحيحا لشذوذ أو علة (I)

الوجه الثامن من الوجوه الدالة على بطلان دعواه أن من الوسائل التي يتوصل بها حفاظ الحديث ونقاده لمعرفة حال الراوي والحكم بصدقه وضبطه أو ضعفه تتبع مروياته وأحاديثه واعتبارها بأحاديث الثقات المتقنين فإذا كانت موافقة لأحاديثهم عرف انه صادق في حديثه ضابط لمروياته، وأن انفرد واغرب وخلف الثقات المعروفين بالضبط والاتقان وكثر مخالفته لهم وندرت الموافقة عرف اختلال ضبطه ولم يحتج بحديثه (2)

وعلى هذه القاعدة اعتمد الحفاظ المتأخرون كابن الجوزي من أهل القرن السادس، وابن النجار من أهل القرن السابع، والذهبي من أهل القرن الثامن ومن جاء بعدهم في جرح الرواة أو تعديلهم مع تقدمهم عليهم بقرون عديدة، فان وسيلتهم في ذلك هي تتبع أحاديثهم واعتبارها بأحاديث الثقات المتقنين والحكم عليهم تعديلا أو جرحا بما تدل عليه موافقة أحاديثهم أو مخالفتها لأحاديثهم على ما سبق نقله عن مسلم صاحب الصحيح والنووي والحافظ السيوطي، وهذه القاعدة معلومة مقررة في جميع كتب المصطلح

بهذا يتبين أن نظر الحفاظ في متن الحديث ليس وسيلة لمعرفة صحته أو ضعفه فحسب. بل أن نظرهم فيه وسيلة أيضا لمعرفة صدق الراوي وضبطه أو ضعفه واختلال ضبطه

(I) راجع شرح الحافظ العراقي لالفيته في مصطلح الحديث 107/1 ط فاس
(2) انظر مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي 56/1 وما بعدها ط الحلبي وشرح التفريب للحافظ السيوطي 201 ط المكتبة العلمية

فهل يصح بعد هذه العناية العظيمة بنظر الحفاظ في متن الحديث أن يدعي كاتب المقال انهم لا ينظرون في متنه وانما ينظرون في سنده فقط ؟!

(7)

**الباحثون والمستشرقون لاحظوا على علماء
الحديث انهم لم يتناولوا متون الاحاديث
بالنقد والتصحيح !!**

قال الاستاذ كنون: مؤيدا دعواه أن علماء الحديث لا ينظرون في متن الحديث، ولا يخفى أن كثيرا من الباحثين المعاصرين مستشرقين وغيرهم قد لاحظوا على علماء الحديث انهم لم يتناولوا متون الاحاديث بالنقد والتصحيح كما تناولوا أسانيدھا !!

وهذا الكلام متضمن لخطاء نبينها فيما يتلى عليك في الوجوه الآتية

الوجه الاول ان هذا الكلام الذى أيد به دعواه فيه الدلالة القاطعة على أن أولئك الباحثين مستشرقين وغيرهم أجهل الناس بعلوم الحديث وما هو مسطور في أصفر كتبه، كالنخبة وشرحها للحافظ، اذ لو اطلعوا على نصوص الحفاظ التي نقلناها فيما تقدم الدالة على أن من أهم شروط الحكم بصحة الحديث سلامة متنه من مخالفته للعقل أو الحس أو القرآن أو السنة المتواترة أو الاجماع أو الواقع وغير هذا مما سبق نقله مفصلا لعلموا أنهم تكلموا فيما لا يحسنون الكلام فيه، وجعلوا ضروريات القواعد الحديثية المقررة في أصفر كتاب من كتب المصطلح!! ومثل هؤلاء ينطبق عليهم المثل - ليس بعشك فادرجي -

الوجه الثانى أن هذه الخرافة التي يهرف بها الباحثون والمستشرقون ليست من بنات أفكارهم بل تلقفوها عن أمثالهم ممن ليس لهم علم ولا دراية بعلم الحديث من أهل القرنين

الثاني والثالث الهجريين الذين طعنوا في علماء الحديث بأنهم لا ينظرون في متن الحديث، وإنما ينظرون في سنده فلهذا يروون الاحاديث المناقضة للعقل والنقل القطعي كالقرآن والسنة المتواترة

وقد تصدى الحفاظ النقاد لنقض أباطيلهم، وابطال افكهم وبينوا أن زعمهم ذاك سببه جهلهم بعلوم الحديث وفنونه، أو قصدهم وتعمدهم القدح في العمل بالسنة وألف الحفاظ كتباً خاصة بينوا فيها وجه الجمع بين ما زعم أولئك المتقولون منقضته للعقل أو النقل

كلمة للامام ابن قتيبة تدل على أن أمثال الباحثين
في عصرنا كانوا موجودين في القرنين
الثاني والثالث الهجريين

قال في خطبة كتابه، تأويل مختلف الحديث: أسعدك الله بطاعته وحاطك بكلاءته ووفقك للحق برحمته، وجعلك من أهله فانك كتبت الي تعلمني ما وقفت عليه من ثلب أهل الكاذم أهل الحديث وامتهانهم واسهابهم في الكتب بدمهم ورميهم بحمل الكذب ورواية المتناقض حتى وقع الاختلاف وكثرت النحل وتقطعت العصم وتعادى المسلمون وأكفر بعضهم بعضاً. ثم ذكر ما قدح به في علماء الحديث أولئك الضالون المضلون، وأطال الكلام في التدليل على بطلان افكهم وفساد ترهاتهم بما يتلج صدر المؤمنين بحفظ السنة من كيد الضالين المضللين وتقول الجاهلين، وقال بعد ذلك: فأما أصحاب الحديث فانهم التمسوا الحق من وجهه وتتبعوه من مظانه وتقربوا الى الله سبحانه باتباعهم سنن رسوله صلى الله عليه وسلم، وطلبهم لآثاره واخباره برا وبحرا وشرقاً

وغربا يرحل الواحد منهم راجلا مقويا (I) في طلب الخير
أواحد أو السنة الواحدة حتى يأخذها من الناقل لها مشافهة ثم
لم يزالوا في التنقيير عن الاخبار والبحث لها حتى فهموا صحيحها
وسقيمها وناسخها ومنسوخها، وعرفوا من خالفها من الفقهاء الى
الرأي فنبهوا على ذلك حتى نجم الحق بعد أن كان عافيا
ويسق بعد أن كان دارسا واجتمع بعد أن كان متفرقا

اجابته عن طعن الجاهلين في أصحاب الحديث

ثم قال وقد يعيبهم الطاعنون بحملهم الضعيف والغرائب،
وفي الغريب الداء، ولم يحملوا الضعيف والغريب لانهم رأوهما
حقا بل جمعوا الفث والسمين والصحيح والسقيم ليميزوا بينهما
ويدلوا عليهما (2)

ماذا يستفاد من كلام ابن قتيبة ؟

يستفاد من كلام هذا الامام أمور ظاهرة واضحة

أحدها أن تلك الخرافة التي نقلها كاتب المقال عن الباحثين
مستشرقين وغيرهم ليست وليدة بحثهم ولا من بنات أفكارهم كما
نبهنا عليه فيما تقدم، وانما تلقفوها من جهلة القرنين الثاني
والثالث الهجريين ورددوا صداها قاصدين بذلك تشكيك من لا
علم عنده مثلهم بعلوم الحديث في العمل بسنة رسول الله عليه
وسلم

ثانيها أن علماء الحديث لم يحملوا الضعيف والغريب لأنهم
رأوهما حقاً كما توهم الجاهلون المتقدمون والمقلدون لهم
المعاصرون جهلاً منهم بمقاصد الحفاظ بروايتهم لذلك وانما
جمعوا الفث والسمين والصحيح والسقيم ليميزوا بينهما ويدلوا
عليهما

(I) مقويا أى نازلا بالقواء وهو قفر الارض

(2) انظر تأويل مختلف الحديث 88 وما بعدها ط كردستان العلمية

ثالثها أن الطاعنين في علماء الحديث خاصة المسلمين منهم جعلوا منقبتهم العظيمة في الذب عن السنة وتمييز الضعيف من الصحيح مذمة لهم لجهلهم بهذا المقصد السامي الذي لاجله روى الغريب والسقيم والمتناقض لا عن جهل بذلك كما يزعم الجاهلون!! بل ليبينوا ذلك ويدلوا عليه كما رأيت في كلام ابن قتيبة

رابعها أن ابن قتيبة ذكر الكثير من الأحاديث التي طعن فيها أولئك الطاعنون وأجاب عن ذلك بما يشفي غليل المؤمنين ويبطل كيد الكائدين السابقين واللاحقين!!

وممن ألف في الجواب عن الأحاديث التي زعم الطاعنون تناقضها غير ابن قتيبة الإمام الشافعي، وزكريا الساجي، وابن جرير الطبري والطحاوي (I) وكتابه مطبوع في أربعة أجزاء وكتاب اختلاف الحديث للشافعي مطبوع ضمن كتاب الام

كما اعتنى العلماء بالجواب عن ذلك في شروح كتب السنة كالفتح للحافظ، وشرح مسلم للنووي ونيل الاوطار للشوكاني وغير هذا من شروح كتب السنة

تأليف الحفاظ كتباً خاصة في الأحاديث الموضوعة

ومن عناية علماء الحديث بالذب عن السنة وإبطال كيد الكائدين ضدها تأليفهم الكتب الخاصة ببيان الموضوع منها سنداً أو متناً كما يعلم من الكلام على الحديث الموضوع في كتب المصطلح

فهل يستصيح عاقل بعد هذه العناية التامة من علماء الحديث بالذب عن السنة وبيان المقبول منها والمردود بواسطة القواعد التي قعدوها التي يعرف بها الصحيح والموضوع والشاذ والمنكر والمعلل سنداً أو متناً وقد نقلنا تلك القواعد فيما سبق، هل

(I) تقريب النووي وشرحه تدريب الراوي 387 والرسالة المستطرفة لمحمد بن جعفر الكتاني 108 ط دار الفكر

يستصغ عاقل فضلا عن عالم أن يحتج لتلك الخرافة الساقطة
بتراهاات الباحثين والمستشرقين التي دلت على أنهم أقحموا
أنفسهم فيما لا يحسنون الكلام فيه لجهلهم بما بذله علماء
الحديث من جهد جهيد في حفظ السنة ببيان ما هو مقبول منها
وما هو مردود من جهة السند أو المتن

الوجه الثالث أن ما زعمه الباحثون والمستشرقون لو كان
صحيحا للزم أن يكون كثير من أحكام الشريعة باطلا لأن
الاحاديث الموضوعة والشاذة والمنكرة كثيرة كما يعلمه الخبير
بعلم الحديث وأقوال الحفاظ التي مر بك شيء منها فلو سكت
علماء الحديث عن بيان الاحاديث الموضوعة من جهة سندها
و متنها لكانت أحكام الشريعة المأخوذة منها باطلة لأن المأخوذ من
الباطل باطل مثله، وهذا اللازم باطل قطعاً أيضاً لأن الله سبحانه
قيض لحفظ شريعته المنزلة على خاتم رسله حفاظاً نقاداً نقدوا
الاحاديث سنداً ومتناً وبينوا محفوظها وشاذها ومعروفها ومنكرها
حتى كانت صافية نقية من كل شائبة بعيدة عن كل شبهة
فالصحيح المقبول منها بينوه، والباطل المردود منها أوضحوه
وكشفوه

وانما يعلم هذا ويتحققه من قرأ كتب السنة وشروحها وكان
عائماً بعلوم الحديث مطالعاً على الكتب المؤلفة في الموضوعات
والكتب المبينة لحال رواة السنة الثقات والضعفاء والوضاعين،
وكتب الانواع الثلاثة كثيرة والمطبوع منها كثير أيضاً

فمن أحاط خبراً بما ذكرناه علم وتحقق أن ما زعمه الباحثون
والمستشرقون مأتاه جهلهم وبعدهم عن هذا العلم الشريف !!

هل يصح الاحتجاج أو الاستشهاد

بأقوال المستشرقين فيما له تعلق

بأصل من أعظم أصول شريعتنا ؟!

من العجب العجيب أن نرى مثل الاستاذ كنون يحتج أو يستشهد
لرأيه بأقوال المستشرقين فيما له صلة بأصل عظيم من أصول

الشرية فهل غاب عنه أن المستشرقين ملئت صدورهم حقدا وبغضا وعداء لكتاب الله، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم؟! وهل غاب عنه أيضا أن طعنهم في السنة بما نقله عنهم شهادة أعداء الاسلام ضد أصل من أصوله؟! ومن المعلوم المتفق عليه في جميع الشرائع أن شهادة العدو ضد عدوه مرفوضة غير مقبولة!

إذا كان الامر كما ذكرنا فكيف أجاز لنفسه أن يحتج لرأيه بكلامهم الصريح وطعنهم الفصيح في السنة؟!!

ألم يعلم أن المحور الذي يدور عليه كلام أولئك الحاقدين هو الطعن في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم بطرق شتى تارة بالطعن الصريح في أصول الشريعة وتارة بالطعن في بعض أحكامها كالجهاد وقطع يد السارق، وتعدد الزوجات، وتارة أخرى بطريق التلويح كما فعلوا فيما نقله عنهم كاتب المقال أن علماء الحديث لا ينظرون في متن الحديث وإنما ينظرون في سنده!

وقصدهم من هذه الفرية المكشوفة التي دللنا على بطلانها وجهل قائلها بضروريات القواعد الحديثية بالدلائل القاطعة فيما تقدم هو الطعن في أحكام الشريعة وإن غالبها يستند إلى أحاديث موضوعة لأن علماء الحديث نظروا في سندها ولم ينظروا في متنها المناقض للعقل أو النقل أو الواقع، هذا هو قصدهم من هذه الفرية التي أنتجت عقول الجهلاء أمثالهم على ما سبق بيانه.

فشغلهم الشاغل، وعملهم الدائم هو القدح في الاسلام وأصوله وأحكامه بالافتراء والبهتان حتى أصبحت أباطيلهم معروفة مكررة في جميع كتبهم!!

ولكنهم شوهوا الاسلام في أذهانهم وعقولهم فقط لا في حقيقته وواقعه لانه أجل وأعظم وأعلى من أن تمسه تلك

الافتراءات التي فيها نفسها البرهان على أنها أبطل من الباطل !!
ويكفي العاقل في الدلالة على أنهم مبطلون في جميع دعاويهم
دعواهم التي نقلنا أقوال حفاظ الحديث التي تكذبها وتبطلها !!

وهكذا سائر افتراءاتهم على الاسلام وأصوله وأحكامه لان
بطلان دعواهم هذه دليل على فساد دعاويهم جميعها على القاعدة
المنطقية ما جرى على مثل جرى على مثله !!

وفي كتاب شبهات حول الاسلام، للاستاذ أحمد قطب، والاسلام
في قفص الاتهام، للاستاذ شوقي أبي خليل، ومناهج المستشرقين
في الدراسات العربية الاسلامية، لجماعة من العلماء الذين
لهم خبرة وبصيرة بدسائس المستشرقين وغير هذا من الكتب
التي وفق الله تعالى جماعة من العلماء لفضح أباطيلهم ونقضها
نقضا محكما ما يدل الناظر فيها على عظيم حقدهم وشديد تحاملهم
على الاسلام وأصوله وأحكامه

وقرأت في جريدة الشرق الاوسط (I) أن الكاتب الاسلامي
السيد محمد عبد الله السمان أصدر كتابا عنوانه (مفتريات
اليونسكو على الاسلام) أنتقد فيه الموسوعة التي أصدرتها
اليونسكو وقد جاء الفصل العاشر من المجلد الثالث من الموسوعة
خاصا بالعرب وسود كاتبه صفحات من هذا الفصل بمداد هو
مزيج من التشويه لتاريخ الاسلام والافتراء على سيرة نبيه
وخلفائه الراشدين، وكاتب هذا الفصل هو المستشرق الاجنبي
فاستون فييت، ثم ذكر بعض مفترياته، ثم قال ومما يزيدنا
أسفا تجاه هذا أن هناك مجموعة من العرب تساهم في أعمال
اليونسكو اشرافا وادارة ويرأس هذه المجموعة في باريس
السفير العراقي الحاج علي حيدر !! اهـ

وقال الاستاذ مصطفى الاعظمي في مقاله، شاحت، والسنة
النبوية: كان من الطبيعي أن يسعى الغرب في الغاء الشريعة

(I) المادرة يوم الخميس 24 ربيع الآخر 1407 هـ / 12/ 1986 عدد 2949

الاسلامية أولا ثم التشكيك في مصادرها والطعن في صلاحيتها
ثانيا حتى لا يفكر المسلمون في العودة اليها يوما ما ! (I)

طعن المستشرقين في الاسلام عامة وفي السنة خاصة !!

اذا كان المستشرقون قد هجموا على الاسلام عامة ورموه
بسهام الافتراء وتحريف النصوص والوقائع التاريخية بوقاحة
عجيبة فانهم قد خصصوا قدرا عظيما ونصيبا كبيرا من الطعن في
السنة بأباطيل ساقطة وافتراءات خسيصة

والسبب في ذلك هو أنهم علموا أن القرآن العظيم ذكر
الاحكام الكلية غالبا وان السنة هي المبينة لكليات القرآن المفصلة
لما اشتملت عليه من أحكام، فكان التشكيك في السنة
في نظرهم تشكيكا في أحكام الشريعة المستندة اليها !!

وتلك هي الوسيلة الى ترك المسلمين أحكام شريعتهم، حتى
يهنوا ويضعفوا وتذهب شوكتهم، وتسيطر عليهم دول الكفر
والالحاد وتتحكم فيهم وفي اقتصادهم وثرواتهم هذا هو المقصود
الاهم والفرض الأعظم من طعنهم في الاسلام عامة، والسنة
خاصة

أقوالهم الدالة على أن الطعن في السنة من أعظم مقاصدهم للسبب الذي بيناه

قال الاستاذ مصطفى الأعظمي: وعمل الاستعمار من جهته
على ايجاد طبقة أنكرت جزء من السنة النبوية مبتدئة بانكار
أحاديث الجهاد بالسيف ثم انتهت بانكار السنة النبوية
بكاملها !! (2)

وقال المستشرق شاخنت الذي كان من أعظم الحاقدين على
الاسلام في كتابه المدخل الى الفقه الاسلامي الذي خصه

(I) مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الاسلامية 66/1

(2) نفس المصدر 67/1

للمطعن في السنة: ان الاعتماد على السنة في الاحاديث الفقهية ليس من منهج المدنيين بل كان المدنيون قبل الشافعي يعتمدون على العمل ويبنون عليه استدلالهم !! (1)

وقال شاخت أيضا: لا يوجد حديث واحد فقهي صحيح النسبة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال انه أوجد منها يرى اننا باتباعه نستطيع تحديد الزمن الذي وضع فيه حديث ما وخصص لهذا البحث بابا بأكمله !! (2)

هكذا يصرح هذا المستشرق اليهودي الجاهل من غير حياء أن فقهاء المدينة لا يعملون بالسنة وانما يستندون الى العمل !! وانه لا يوجد حديث واحد صحيح في الاحكام الفقهية. وأن أحاديث الأحكام وضعت بعد رسول الله لهذا تبرع هذا المأفون بمنهج يعلم باتباعه الزمن الذي وضع فيه حديث ما !!

ومن أغرب وأعجب مفترياتهم اتهام المستشرق اليهودي جولد تسهير الامام الزهري بوضع الحديث قال أن عبد الملك بن مروان منع الناس من الحج أيام فتنة ابن الزبير وبني قبة الصخرة في المسجد الاقصى ليحج اليها الناس ويطوفوا حولها بدلا من الكعبة ثم أراد أن يحمل الناس على الحج اليها بعقيدة دينية فوجد الزهري وهو دافع الصيت في الامة الاسلامية مستعدا لان يضع له أحاديث في ذلك، فوضع أحاديث منها حديث لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد مسجدي هذا والمسجد الحرام، والمسجد الاقصى ومنها الصلاة في المسجد الاقصى تعدل ألف صلاة فيما سواه !! وأمثال هذين الحديثين قال والدليل على ان الزهري هو واضع هذه الاحاديث انه كان صديقا لعبد الملك وكان يتردد عليه !! (3)

وزعم المستشرق الالماني برو كلمان أن الموطأ ليس كتاب حديث بل كتاب فقه (4) هذه أمثلة وغيرها كثير جدا من أمثلة

(1) مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الاسلامية 91/1

(2) المصدر نفسه 92/1

(3) السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي للعلامة مصطفى السباعي 319

(4) تاريخ الادب العربي لبروكلمان 275/3

الافك المبين الذى يفتريه المستشرقون على السنة ورواتها، وانما هجموا عليها هذه الهجمة الشرسة لانها هي المبينة لكلى القران ومجمله كما نبهنا عليه سابقا فالتشكيك في نسبتها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وثقة رواتها هو الوسيلة في نظرهم لتترك المسلمين للعمل بأحكام الشريعة كلها ليكون البديل هو المرجوع الى قوانينهم والعمل بها وذلك ما قد وقع لان للاستعمار الفكرى تأثيرا أعظم من الاستعمار العسكرى !

ومن أمعن النظر فى مفترياتهم التى ذكرنا شيئا قليلا منها وجد أنها تدل على أنهم اما جهلاء لا يفهمون أقوال علماء الحديث للمعجمة التى فى عقولهم كما هي فى ألسنتهم وأما انهم يحرفون الكلم عن مواضعه عن قصد وتعمد لتشكيك المسلمين فى عقيدتهم وفى علم علمائهم وشريعتهم

والدليل القاطع على هذا قول المستشرق شاخت أن الاعتماد على السنة فى الاحاديث الفقهية ليس من منهج المدنيين ! بل كان المدنيون قبل الشافعى يعتمدون على العمل ويبنون عنية استدلالاتهم !!

والسبب فى زعمه هذا الذى لا يمت الى الواقع المشاهد فى كتب الفقه والسنة بطله أنه رأى فى كتب الاصول وعلم الحديث أن الامام مالكا وبعض فقهاء المدينة يقدمون العمل على حديث الآحاد خاصة، وذلك فى بضعة وأربعين حديثا فحمله جهله على فهم ذلك أنهم ينكرون العمل بالسنة كلها ولا يحتجون الا بالعمل !! أو دفعه حقه على الاسلام وأصوله الى تحريف أقوال علماء الاصول والحديث وحملها على المعنى الذى يوافق حقه !! فزعمه المناقض للواقع المشاهد فى كتب الفقه والحديث دال على أحد أمرين لا ثالث لهما أما جهله وعدم فهمه لكلام علماء الاصول والحديث، وأما حقه على الاسلام !!

وكذلك قول هذا الجاهل انه لا يوجد حديث فقهي واحد صحيح النسبة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم سببه جهله وعدم

فهمه لكلام علماء الحديث فانه رأى فى كتب المصطلح وكتب الموضوعات أن من أسباب وضع الحديث تعصب المقلدين للمذاهب الفقهية الذى حملهم على وضع أحاديث لتأييد مذهبهم ففهم بعقله الفارغ من العلم من كلامهم أن الأحاديث الدالة على الأحكام الفقهية كلها موضوعة !! وقد يكون قد فهم كلامهم على وجهه الصحيح لكن حقه حمله على ذلك الزعم الساقط الهابط !!

أما زعم المستشرق اليهودى جولد تسهير أن الامام الزهرى كان يضع الأحاديث لعبد الملك بن مروان فانه دال على حقد عظيم على حملة السنة وحفاظها أولا، وعلى وقاحة ساقطة وسفاهة لا يفوه بها الا أمثاله من اليهود ثانيا !!

ومفتريات أولئك الجهلة كثيرة جدا وكلها تدور في فلك واحد، وعلى محور واحد الطعن بطريق الدس والمكر في الاسلام وأحكامه وأصوله خاصة السنة للسبب الذى أشرنا اليه فيما مر بك

أما الباحثون المسلمون الذين أشار الاستاذ كنون الى أنهم لاحظوا ما لاحظته المستشرقون على علماء الحديث فانهم خدعوا ببحوث المستشرقين خاصة المستشرق اليهودى جولد تسهير في كتابه، دراسات اسلامية، وما افتراه من أباطيل وشبهات فارغة واهية حول السنة سنداً ومتناً والطعن في الصحابة والتابعين كزعمه أن الزهرى كان يضع الأحاديث لابن مروان مما دعاه اليه حقه وبغضه للاسلام ورسوله وسنته كما هو شأن كل يهودى !!

وممن انخدع بافتراءات هذا اليهودى أحمد أمين في كتابه ضحى الاسلام وأبو رية في كتابه، أضواء على السنة المحمدية وعلى حسن عبد القادر فى كتاب نظرة عامة فى تاريخ الفقه الاسلامي، وغير هؤلاء كثير .

فانهم نقلوا طعن المستشرقين خاصة اليهودى جولد تسهير في
السنة ورواتها فى كتبهم تارة بعزوه اليه وتارة أخرى بدون
عزو اليه !!

والعجيب أنهم كلهم قرروا تلك الاباطيل بسكوتهم عليها كأنها
حقائق ثابتة لا مجال للشك فيها وذلك دال على جهلهم جهلا مركبا
بأقوال حفاظ الحديث ونقاده فى كل ما نقلوه عن أولئك
الحاقدين !!

ونذكر هنا قصة كافية فى الدلالة على ذلك، فقد ألقى العلامة
مصطفى السباعي محاضرة فى دار جمعية الهداية الاسلامية بالقاهرة
فى نقض ما نقله على حسن عبد القادر فى كتابه نظرة عامة فى
تاريخ الفقه الاسلامي عن جولد تسهير أن الزهرى كان يضع
الحديث لعبد الملك بن مروان، وكان على عبد القادر حاضرا فلما
سمع ما فى المحاضرة من البراهين الساطعة على كذب وافتراء
جولد تسهير على الزهرى قام أمام الحاضرين وقال بصوت يسمعون
كلهم: اني أعترف بأنني لم أكن أعرف من هو الزهرى ؟ حتى
عرفته الآن وليس لى اعتراض على كل ما ذكرته ! (I)

هذه القصة تدل - كما هو واضح على أن أولئك الباحثين
المسلمين انخدعوا بسبب جهلهم بأقوال حفاظ الحديث ونقاده
بمفتريات المستشرقين الحاقدين !! وقد قىض الله سبحانه علماء
محققين وباحثين مطلعين من أهل عصرنا لابطال دعاوى أولئك
المستشرقين والباحثين المقلدين لهم عن جهل وعدم اطلاع
فزيفوا مفترياتهم وكشفوا عن جهلهم الفاضح وكذبهم الواضح
وصنفوا فى ذلك المؤلفات الخاصة التي يطول سردها هنا وقد

(I) السنة ومكانتها فى التشريع الاسلامى 29 وما بعدها

ذكرها العلامة المطلع محمد بن علوى الحسنى المالكي في كتابه
القيم فضل الموطأ وعناية الامة الاسلاميه به (I)

ما رأى المحتج بقول المستشرقين والباحثين فيما نقلناه عنهم فيما تقدم ؟!

ما رأيه في دعواهم انه لا يوجد حديث واحد فقهي صحيح
النسبة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن أحاديث الاحكام
وضعت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟! وما رأيه في دعواهم
أن أهل المدينة لا يعتمدون على السنة في الأحاديث الفقهية، وإنما
كانوا يعتمدون على العمل ويبنون عليه استدلالاتهم ؟!

وما رأيه في زعمهم أن الامام الزهري كان يضع الاحاديث
لعبد الملك ابن مروان حسب أغراضه ؟!

وما رأيه في زعمهم أن الموطأ ليس بكتاب حديث بل كتاب
فقه ؟

هل يرى المحتج بأباطيلهم تصديقهم في هذه المفتريات
الساقطة الهابطة أو تكذيبهم فيها ؟!

فان أجاب بأن هذه الدعاوى قامت البراهين القاطعة على كذبها
ومخالفتها للواقع ! قلنا وكذلك دعواهم أن علماء الحديث لا
ينظرون في متون الاحاديث وإنما ينظرون في آسانيدها دلت
البراهين الساطعة على افتراءهم وكذبهم فيها بما نقلناه عن
علماء الحديث وحفاظه وجهابذته أن أهم وأعظم ما يشترط في
صحة الحديث سلامة متنه من مخالفة العقل أو الحسن أو القرآن
أو السنة المتواترة أو الاجماع القطعي الى آخر ما سبق بيانه
مفصلاً فلا نعيده

فلا جواب له عن هذه الأسئلة الا بأحد أمرين، لا ثالث لهما
اما تكذيبهم في دعاويهم كلها لقيام البرهان على كذبها واما
تصديقهم في جميعها أما تكذيبهم في بعضها وتصديقهم في بعض

(I) انظر المصدر المذكور 236

آخر فهو مرفوض لانه تفريق في الحكم بين مثلين. وذلك تحكم
لانه ترجيح بدون مرجح وهو باطل عقلا ونقلا !!

علم الحديث لا مجال فيه للمستشرقين والباحثين

بعدما تبين الحق، وزهق الباطل الذي زعمه المستشرقون
والباحثون نلقت الانظار الى أن اقحام الاستاذ كنون لكلامهم
في موضوع يتعلق بعلم الحديث خطأ واضح لانهم ليسوا من فرسان
هذا العلم الشريف، ولا من حملة لوائه !

وانما كان ينبغي أن يرجع فيما له علاقة بهذا العلم الى مثل عبد
الرحمن بن مهدي ويحيى القطان وأحمد بن حنبل وعبد الرزاق
وعلي بن المديني، وابن معين والبخاري ومسلم وأبي زرعة وأبي
حاتم والنسائي والترمذي وغيرهم من حفاظ الحديث المتقدمين.
والى ابن الجوزي وابن النجار وابن الصلاح والذهبي
والنووي والعراقي وابن حجر والسيوطي وغيرهم من حفاظ
الحديث المتأخرين فالى هؤلاء وأولئك يجب الاحتكام في مسائل
هذا العلم الشريف، لان أهل مكة أدرى بشعابها، ورب الدار ادرى
بما فيها

هذا هو المنهج العلمي الذي يجب على الباحث في موضوع
علمي أن ينهجه ويلتزمه وهو الاحتكام في كل علم الى العلماء
المتخصصين فيه العالمين بخوافيه وأسراره والا كان الخطأ حليفه
كما وقع للاستاذ كاتب المقال !!

رأي الاستاذ كنون سابقة هامة !!

قال فاذا كان ما رأيناه في قاعدة العمل هذه، وتقديم مالك
لها على الخبر الصحيح من رواية الأحاد بموجبه صحيحا فانه يكون
محاولة أولى، وسابقة هامة في هذا الباب يمكن الرجوع اليها
والاعتماد عليها .

ونحن لا نطيل القول هنا في التدايل على بطلان دعواه هذه بل نكتفي بالاحالة على ما نقلناه من نصوص حفاظ الحديث على أن النظر في متن الحديث وسلامته من مخالفته للعقل أو الحس أو الواقع أو القرآن الى آخر ما نقلناه شرط في صحته فبالرجوع الى تلك النصوص ستعلم أن هذه القاعدة مقررة عند علماء الحديث منذ مئات السنين، وبذلك ستعلم أيضا أن رأيه ليس محاولة أولى، بل محاولة آخرة وليس سابقة هامة، بل لاحقة مسبقة بنصوص الحفاظ عليها منذ نشأ علم الحديث الشريف الذي بين قواعده وفصل ضوابطه

ولعل عذره فيما زعمه أنه رأى هذه القاعدة في كتاب من كتب المصطلح وطال عهده برؤيته اياها فنسيها ثم خطرت بباله عند كتابة ذلك المقال غير متذكر أنه رآها في كتاب من كتب المصطلح فتوهم أنها رأى له وسابقة هامة غير مقررة في علم الحديث وفي أصغر كتاب من كتبه وكما يقول الامام ابن حزم نسي آدم فنسي بنوه !!

مالك لم يقدم عمل المدينة على خبر الواحد الصحيح للسبب الذي ذكره الاستاذ كنون وزعم أنه رأى له !!

واذ تبين بالبراهين القاطعة أن مالكا لم يقدم العمل على حديث الآحاد الصحيح للسبب الذي ذكره الاستاذ كنون وقال أنه رأى له وسابقة هامة نلفت نظر قارئ بحثنا هذا الى أن مالكا قدم العمل على حديث الآحاد الصحيح لسبب آخر خفي على الاستاذ كنون لعدم رجوعه الى المصادر التي يجب الرجوع اليها فيما يتعلق بأصول الشريعة

وقبل بيان السبب الحقيقي في تقديم مالك العمل على خبر الواحد الصحيح نقدم تمهيدا يفيد العلم القطعي بأنه لم يقدمه عليه لمخالفة خبر الواحد لاصول أو حقائق ثابتة مسلمة كما قال الاستاذ كنون .

أولا أن مما يدل على فساد دعواه أن جمهور العلماء أخذوا بالاحاديث التي ترك مالك العمل بها لاجل عمل المدينة كما يعلم من الرجوع الى الكتب التي تذكر أقوال المجتهدين وأدلتها كالمغنى لابن قدامة والمعلّى لابن حزم وشرح المذهب للنووي وبداية المجتهد لابن رشد والفتح للمحافظ ونيل الاوطار للمشوكاني

ومن المحال أن يتفق أولئك الائمة الاعلام على العمل بأحاديث موضوعة أو ضعيفة لمخالفتها لاصول أو حقائق ثابتة !!

ثانيا أن الاحاديث التي ترك مالك العمل بها لاجل عمل المدينة أخرجها الحفاظ في كتب السنة وبوبوا لها أبوابا خاصة واستدلوا بها على ما دلت عليه من أحكام، فلو كانت مخالفتها لعمل المدينة تدل على أنها مخالفة لاصول وحقائق ثابتة مسلمة لبينوا أنها غير صالحة للاستدلال بها على الأحكام التي بوبوا لها وحيث لم ينبهوا على ذلك دل ذلك على أنها صحيحة لا مطعن فيها

ثالثا أن العلماء أنكروا على مالك أشد النكر ترك العمل بالحدِيث الصحيح لاجل عمل المدينة ومما أنكروا عليه ترك العمل به لاجل العمل حديث خيار المجلس في البيع وحديث التسليمين في الخروج من الصلاة وحديث دعاء الاستفتاح في الصلاة وحديث الاستعاذة عند قراءة الفاتحة في الصلاة وحديث رفع اليدين عند الركوع والرفع منه وأحاديث السجود في المفصل وغير هذا من الاحاديث الصحيحة التي قدم العمل عليها وهي ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كأنها رأى العين كما بين ذلك الامامان ابن حزم وابن القيم

فكيف يجوز أن يدعي مدع أن هذه الاحاديث موضوعة أو ضعيفة لان العمل دل على أنها مخالفة، لاصول أو حقائق ثابتة !!

فما يدعيه المالكية أن مالكاً إنما يقدم على الحديث العمل الذي يرجع إلى النقل لا الاجتهاد ادعاء بعيد عن الصواب كما تدل عليه الأمثلة المتقدمة وغيرها مما لم نذكره كما بينه العلماء (I)

رابعاً لو كان مالك لا يقدم على الحديث إلا العمل الذي يرجع إلى النقل لما أنكر عليه أئمة الحديث والفقهاء والأصول كالليث بن سعد والشافعي وأحمد بن حنبل ومحمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة وناشر مذهبه وابن حزم والآمدي والغزالي وابن القيم الاحتجاج بالعمل، وخاصة تقديمه على الحديث الصحيح هل يعقل أن ينكر هؤلاء الأئمة تقديم العمل على الحديث المخالف لأصول أو حقائق ثابتة كما قال الاستاذ كنون؟!

كيف يتصور ذلك في حق هؤلاء الأئمة؟! وهم الذين أصلوا قواعد نقد الحديث سنداً وامتناً لمعرفة المقبول منه والمردود، فانكارهم على مالك دليل على أنه لم يخالف أصولاً ولا حقائق ثابتة هذه الأمور الأربعة تدل دلالة لا مجال فيها للشك أن مالكاً لم يقدم العمل على الحديث الصحيح لانه مخالف لأصول أو حقائق ثابتة كما توهم الاستاذ كنون!! وإنما قدمه عليه لسبب آخر بعيد كل البعد عن السبب الذي توهمه كاتب المقال وذلك ما نبينه فيما يلي

السبب الصحيح في تقديم مالك العمل على حديث الأحاد الصحيح

القول الحق في تقديمه العمل على الحديث الصحيح هو أن مالكاً يرى أن عمل المدينة نقل نقلاً مستمراً من عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عهده كما سيأتي بيانه وحيث كان العمل المخالف للحديث الصحيح منقولاً على هذا الوجه فهو دال على نسخه في

(I) انظر الأحكام في أصول الأحكام لابن حزم 4 / 556 وما بعدها، ط الامام، واعلام الموقعين 2 / 306 ط المنيرية

نظره لانه دال على آخر الامرين من قول رسول الله أو فعله أو
تقريره هذا هو السبب الصحيح في تقديمه العمل على حديث
الآحاد الصحيح

أقوال العلماء الدالة على ذلك

قال ابن حزم: أن المالكية قالوا أن المدينة مهبط الوحي ودار
الهجرة ومجمع الصحابة ومحل سكنى النبي صلى الله عليه وسلم
فأهلها أعلم بالاحكام ممن سواهم وهم شهداء آخر العمل من رسول
الله صلى الله عليه وسلم وعرفوا ما نسخ وما لم ينسخ (1) وقال
الغزالي عند إبطاله للدالة التي يمكن لمالك أن يحتج بها لحجية
عمل المدينة إلا أن يقول يدل اتفاقهم في قول أو عمل أنهم
استندوا إلى سماع قاطع فإن الوحي الناسخ نزل فيهم فلا تشذ
عنهم مدارك الشريعة (2) وقال الشريف التلمساني إن حكم
النص يعرف كونه منسوخا بوجوه، منها متفق عليه، ومنها
مختلف فيه ثم ذكر أن مما يدل على نسخ الحكم انعقاد الاجماع على
خلافه، قال ومن هذا المعنى عندنا - يعني المالكية - عمل
المدينة، ولذلك قدمه مالك رحمه الله تعالى على الخبر (3) وقال
الحجوى المالكي أهل المدينة أدرى بالسنة والناسخ والمنسوخ
فمخالفتهم لخبر الواحد دليل على نسخه (4)

هذه أقوال علماء الفقه والاصول في سبب تقديم مالك للعمل
على الحديث، وليس فيها ما يدل بأي وجه من أوجه الدلالة ما
يدل على أن سبب تقديمه على الحديث دلالة العمل على
أن الحديث مخالف لاصول أو حقائق ثابتة كما
قل الاستاذ كنون، وارجع الى كتب الاصول وعلم الحديث فلن
تجد فيها شيئاً يؤيد دعواه! ولا يمكن لعالم أن يزعم ذلك للامور
الاربعة التي ذكرناها فيما تقدم فارجع اليها لتتحقق أن ذلك
الزعم باطل محقق!!

(1) الاحكام، في اصول الأحكام لابن حزم 4 / 553 ط الامام

(2) المستصفى للغزالي 1 / 187 ط الميرية.

(3) مفتاح الوصول، الى الفروع على الاصول II2 ط الخانجي

(4) تاريخ الفقه الاسلامي 1 / 388، ط دار مصر للطباعة

ملحوظة على تقديم العمل على حديث الأحاد دون الحديث المتواتر

المالكية متفقون على أن مالكا يقدم العمل على حديث الأحاد دون الحديث المتواتر وعللوا ذلك بأن العمل الذي يرجع إلى النقل لا الاجتهاد منقول نقلا مستمرا جماعة عن جماعة من زمن مالك إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم

ولهذا دان دالا على نسخ ما خالفه من أحاديث الأحاد لانه دال على آخر الامرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم

ولا يخفى على ذي علم أن النقل المستمر جماعة عن جماعة معناه تحقق عدد التواتر في العمل على جميع الأقوال في العدد الذي يتحقق به التواتر بل إن نقل جيل عن جيل من زمن مالك إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم يفيد علما قطعيا لا يفيد مثله رواية عشرة عن مثلهم على ما اختاره الحافظ السيوطي في عدد التواتر (I) وعليه بنى كتابه الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة كما بين ذلك في أوله

لهذا نرى أن ما قاله المالكية وتبعهم فيه علماء الأصول اشافعية وغيرهم استنادا إلى أنهم أدرى بأصول مذهبهم ليس مقبولا من جهة النظر ولا من جهة الواقع !!

أما النظر فانه يقتضي أن العمل الذي تحقق فيه التواتر بسبب نقله جيلا عن جيل من زمن مالك إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم يجب تقديمه على الحديث المتواتر أيضا لأن العمل كما دل آخر الامرين من رسول الله بالنسبة لحديث الأحاد فهو دال على ذلك أيضا بالنسبة للحديث المتواتر لأن الحديث المتواتر ينسخ حديث الأحاد والحديث المتواتر كما هو مقرر في أصول الفقه وإنما الخلاف في نسخ المتواتر بحديث الأحاد

وعمل المدينة المنقول جيلا عن جيل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم متواتر قطعيا والمتواتر ينسخ الحديث المتواتر وحديث الأحاد !!

(I) تدريب الرواي 371 ط المدينة المنورة

فقولهم أن العمل ينسخ حديث الآحاد دون المتواتر تحكم
تبطله حقيقة العمل التي عرفوه بها !!

أما فساد قولهم من جهة الواقع فإن مالكا قدم عمل المدينة على
الاحاديث المتواترة كما يعلم من أقواله في الموطأ والمدونة
وغيرهما من كتب المذهب وقد اعترف القاضي عياض أن مالكا
قدم عمل المدينة في ثنية تكبير الاذان على أذان أهل مكة في
تربيعة مع تواتره لان عمل المدينة دل على أن آخر الامر من
رسول الله هو ثنيته (I) فهذا اعتراف من عياض المالكي بنسخ
العمل لحديث الاذان المتواتر عن أهل مكة !! بل أن مالكا قدم
العمل على القرآن قال العلامة المحقق المالكي محمد بن
أحمد بن جزى: لا يتعوذ في الصلاة عند مالك ، ويتعوذ في أول
ركعة عند الشافعي وأبي حنيفة، وفي كل ركعة عند قوم فحجة
مالك عمل المدينة، وحجة قول غيره قول الله تعالى (فاذا قرأت
القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) وذلك يعم الصلاة
وغيرها (2)

وتواتر القرآن مجمع عليه ومع هذا قدم مالك العمل على
آية الاستعاذة وقال لا يتعوذ في الصلاة !!

فهل يشك منصف يعد هذا أن ما يزعمه المالكية أن مالكا
يقدم العمل على حديث الآحاد خاصة زعم مناقض للنظر والواقع
والامثلة الدالة على تقديم مالك للعمل على الحديث المتواتر
كثيرة وانما اقتصرنا على ذكر المثالين المتقدمين لان فيهما
الاعتراف من عالمين من أئمة مذهب مالك بذلك فما جوابهم
عن هذا الخطأ الذي اتفقوا عليه وقلدهم فيه علماء الاصول
المسبب الذي نبهنا عليه فيما مر بك ؟!

(I) انظر ترتيب المدارك لعياض I / 50 ط الرباط

(2) انظر تفسير ابن جزى I / 30 ط دار الكتاب العربي

(12)

اجتهاد مالك اجتهاد مطلق

قال الاستاذ كنون: أن اجتهاد مالك اجتهاد مطلق !

وقوله هذا خطأ واضح! وبذكر أنواع الاجتهاد يتبين الاجتهاد الذي كان مالك متصفا به وانه لم يكن اجتهادا مطلقا بل أعلى رتبة منه .

أنواع الاجتهاد

النوع الاول اجتهاد استقلال وهو أن يستقل العالم بتاصيل الاصول وتعميد القواعد التي يبني عليها اجتهاده وهذا النوع يختص بالأئمة الأربعة وشيوخهم واقربانهم ومن في طبقتهم ولا يوجد الآن بل انقطع منذ قرون لان الأصول والقواعد التي بنى عليها الاجتهاد دونت وفرغ منها ولا يمكن أن يزداد عليها أصل ولا قاعدة

والمتصف بهذا يسمى مجتهدا مستقلا

النوع الثاني اجتهاد اطلاق وهو أن يأخذ العالم الحكم من ادليل غير متقيد بمذهب من المذاهب فتارة يوافق مالكا وتارة يخالفه وهكذا بالنسبة للمشافعي وغيره لكنه يبني اجتهاده على الأصول المقررة والقواعد المدونة ولا يؤصل أصلا ولا يقعد قاعدة وهذا النوع لا ينقطع ولا يمكن أن ينقطع الى قرب يوم اقيامة حين ينزل عيسى بن مريم عليه السلام لقول النبي صلى الله عليه وسلم ان الله يبعث على رأس كل مائة سنة من يجدد لهذه الامة أمر دينها. رواه أبو داود وغيره باسناد صحيح من حديث أبي هريرة والمتصف بهذا يسمى مجتهدا مطلقا

النوع الثالث اجتهاد مذهب وصاحبه يسمى مجتهد مذهب وهو الذي يجتهد داخل مذهب معين كمذهب مالك أو اشافعي مثلا، ويكون عالما بفقته مذهبه وأصوله مجتهدا في الحاق ما ليس منصوصا عليه لامامه بأصوله وقواعده، وفي ترجيح قول لامامه على قول له آخر أو الجمع بينهما .

النوع الرابع اجتهاد فتوى، وصاحبه هو الذي يقوم بحفظ المذهب ونقله وفهمه فى الواضحات والمشكلات لكن عنده ضعف فى تقرير أدلته وتحريراً قيسته، وهذا يعتمد نقله وفتواه فيما يحكيه من كتب المذهب (I)

فاستبان بهذا أن الاجتهاد أربعة أنواع، ولكن اطلاق الاجتهاد على مجتهد المذهب ومجتهد الفتوى مجاز لا حقيقة لانهما مقلدان لا مجتهدان كما هو ظاهر

وقد نص الحافظ السيوطي على أن تسمية المجتهد المستقل - كمالك - مجتهداً مطلقاً غلط ناشيء عن عدم معرفة الفرق بين المجتهد المستقل والمجتهد المطلق، وأن التحقيق في ذلك أن المجتهد المطلق أعم من المجتهد المستقل (2)

بهذا يتضح أن مالكا كان مجتهداً مستقلاً وأن وصفه بالاجتهاد المطلق خطأ وبخس لمكانته وحط من رتبته !!

(13)

أهل الامصار من اتباع مذهب مالك

جعلوا من العمل عندهم أصلاً من أصول المذهب !!

قال الاستاذ كنون بعد أن ذكر أن عمل المدينة من القواعد التي بنى مالك مذهبه عليها أن أهل الامصار من اتباع مذهب مالك تأثروا بنظريته هذه فجعلوا من العمل عندهم أصلاً من أصول الفقه وقاعدة يرجع اليها عند الاجتهاد لكن على صعيد المذهب وهذه الامصار هي افريقيا والمغرب والاندلس، فهو غير معروف في المشرق أو غير معمول به عند فقهاء المالكية من أهله

نقد هذا الكلام نقداً مجملاً

الرجوع الى عمل الامصار والمدن كعمل افريقيا والاندلس

(I) انظر شرح المذهب للنووي I / 70 وما بعدها ط العاصمة، والرد على من اخلد الى الارض للحافظ السيوطي II2 وما بعدها ط بيروت، وخواطر دينية لشيخنا السيد عبد الله I29 ط مكتبة القاهرة

(2) انظر الرد على من اخلد الى الارض II2 وبغية المقاصد للسنوسي 37 ط المعاهد

والمغرب وعمل فاس وغيره من الاعمال في أخذ الاحكام الشرعية من ابدع السيئة التي أبتدعها الفقهاء المالكية المغاربة، وامتازوا بها عن سائر فقهاء المشرق لا فرق في ذلك بين المالكية والحنفية والشافعية والحنابلة فلا يوجد في كتاب من كتبهم الفقهية احتجاج على مسألة فقهية بعمل قطر أو مدينة أو قرية ذلك لانهم كانوا أكمل عقلا، وأوسع علما واسد رأيا من ان يتخذوا عمل الامصار والمدن والقرى أصلا شرعيا يأخذون منه الاحكام الشرعية كما علموا علما ضروريا أنه ليس لفقهاء مصر أو مدينة أو قرية أن يحلوا او يحرموا شيئا من غير ان يستندوا في ذلك الى أصول الشريعة التي يجب الرجوع اليها لأخذ حكم ما ينزل بالناس من نوازل وهي كتاب الله تعالى أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم أو الاجماع المتيقن أو القياس على هذه الاصول والقواعد الكلية التشريعية المأخوذة من القرآن والسنة، كما علموا أن عمل الامصار والمدن والقرى ليس من أصول الشريعة التي أوجب الله على عباده التحاكم اليها والطاعة لها وأن التحاكم الى عمل الاقطار والمدن بدعة ضلالة ابتدعها الفقهاء المغاربة المتأخرون الجأهم الى ابتداعها اعراضهم عن النظر في الاصول الشرعية الواجب الرجوع اليها لمعرفة حكم ما يحدث ويتجدد من الحوادث والنوازل في كل زمن ومكان فلهذا ذهبوا يلتمسون أخذ الاحكام من تلك الاعمال المبنية على الأقوال الضعيفة أو المهجورة !!

وقد برىء من العمل بهذه البدعة السيئة الفقهاء المغاربة المتقدمون، وقد أصابوا ووفقوا للحق كل التوفيق
هذا النقد المجمل يكفي المنصفين في الدلالة على فساد ذلك الكلام وبطلانه

– نقد ذلك الكلام نقدا مفصلا –

ولبيان فساد على وجه التفصيل الذى يبين ما فيه من دخل ويكشف ما تضمنه من دغل نذكر وجوها تدل على ذلك.

الوجه الاول قوله: أن اتباع مذهب مالك تأثروا بنظريته هذه – يعني اتخاذ مالك عمل المدينة أصلا بنى عليه اجتهاده –

فجعلوا من العمل عندهم أصلا من أصول الفقه وقاعدة يرجع إليها عند الاجتهاد قول ليس له معنى صحيح ولا مدلول وجيه اذ ما وجه هذا التأثير ؟ وما أساسه ؟ لان تأثرهم انما يصح ويكون له وجه وجيه لو كان بين عمل المدينة والعمل الذى ابتدعه الفقهاء المغاربة علاقة وارتباط بوجه من الوجوه العلمية المقبولة، لكن الواقع المشاهد يدل دلالة قطعية على أن لا علاقة بين العاملين لان عمل المدينة مشرق، وعمل المغاربة مغرب

ولا نطيل القول فى التدليل على ذلك بل نكتفى بذكر رسالة الامام مالك التى بعث بها الى الامام الليث بن سعد عالم مصر فيها شاهدة ناطقة بالفرق الواسع، والبعد الشاسع بين عمل المدينة وعمل فاس وغيره من الاعمال التى يرجع اليها الفقهاء المغاربة عند الاجتهاد !!

رسالة مالك الى الليث بن سعد

قال بعد الديباجة وبيان السبب فى ارسال تلك الرسالة اليه فانما الناس تبع لاهل المدينة اليها كانت الهجرة وبها نزل القرآن وأحل الحلال وحرم الحرام اذ رسول الله بين أظهرهم يحضرون الوحي والتنزيل ويأمرهم فيطيعونه ويبين لهم فيتبعونه حتى توفاه الله واختار له ما عنده صلوات الله عليه ورحمته وبركاته ثم قام من بعده اتبع الناس له من أمته ممن ولى الامر من بعده فما نزل بهم مما علموه أنفذوه وما لم يكن عندهم فيه علم سألوا عنه ثم أخذوا بأقوى ما وجدوا فى ذلك فى اجتهادهم وحدائث عهدهم، وأن خالفهم مخالف أو قال أمرا غيره اقوى منه وأولى ترك قوله وعمل بغيره ثم كان التابعون من بعدهم يسلكون ذلك السبيل ويتبعون تلك السنن

فاذا كان الامر بالمدينة ظاهرا معمولاً به لم أر لأحد خلافه الذى فى أيديهم من تلك الوراثة التى لا يجوز لأحد انتحالها ولا ادعاؤها .

ولو ذهب أهل الامصار يقولون هذا العمل الذى ببلدنا، وهذا ما مضى عليه من مضى منا ام يكونوا من ذلك على ثقة ولم يكن لهم من ذلك الذى جاز لهم انتهى (I)

تلك رسالة مالك الى الليث بن سعد حين بلغه أنه يفتي بما يخالف عمل المدينة وقد بين فى رسالته الاسباب التى دعت به الى الاحتجاج بعمل المدينة وهى

1 - أن المدينة دار الهجرة التى استقر فيها رسول الله والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار

2 - أنها مهبط الوحي

3 - أن بها أحل الحلال وحرم الحرام

4 - أن رسول الله بين أظهر الصحابة يحضرون الوحي والتنزيل

5 - انه صلى الله عليه وسلم يأمرهم فيطيعونه، ويبين لهم

فيتبعونه

6 - قام من بعده اتبع الناس له من أمته ممن ولى الامر

من بعده - يعنى الخلفاء الراشدين - فما علموه أنفذوه، وما لم يكن فيه عندهم علم سألوا عنه

7 - ثم كان التابعون من بعدهم يسلكون ذلك السبيل ويتبعون

تلك السنن

هل تحقق سبب واحد من هذه الاسباب

في عمل فاس وغيره من الاعمال ؟!

تبين مما جاء فى رسالة مالك انه ما اتخذ عمل المدينة أصلاً من أصول مذهبه الا لأسباب معقولة مقبولة فى الجملة فليمعن الفقهاء المغاربة النظر فيها بروية ثم ليحيبونا عن هذه الاسئلة

1 - هل كانت فاس أو الاندلس أو المغرب أو غيره من الامصار

غير المدينة دار الهجرة التى هجر اليها النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة ؟!

(I) ترتيب المدارك للقاضى عياض 42/1 وما بعدها ط الرباط

2 - هل كانت مهبط الوحي والتنزيل

3 - هل بين النبي صلى الله عليه وسلم فيها الحلال والحرام ؟

4 - هل كان فيها اتبع الناس له من أمته ممن ولى الامر بعده من الخلفاء الراشدين؟

5 - هل كان فيها التابعون من بعدهم يسلكون ذلك السبيل ويتبعون تلك السنن ؟

هل وجد فى فاس أو غيرها سبب واحد من هذه الاسباب التي اعتبرها مالك فى اتخاذ عمل المدينة أصلا من أصول مذهبه ؟

لا جواب لهم عن هذه الأسئلة المأخوذة من رسالة مالك الا جواب واحد لا ثانى له وهو أن فاسا وغيرها من الأمصار لا يوجد فيها سبب واحد من تلك الاسباب فضلا عن جميعها

كيف تأثروا اذا برأى مالك فى اتخاذ عمل المدينة أصلا من أصول مذهبه مع عدم تحقق سبب واحد من الاسباب التي اعتبرها مالك فى حجية عمل المدينة فى عمل فاس وغيره من الاعمال ؟!

فتأثرهم بنظرية مالك لا يستند الى رابطة ولا شبه رابطة بين العاملين كما يعلم من رسالة مالك وانما هو تأثر سنده توهم وجود صلة بين العاملين وهو لا يفيد شيئا فى تأصيل أصل يرجع اليه عند الاجتهاد! يؤيد هذا ويزيده ظهورا

الوجه الثانى وهو أن من المعلوم المقرر فى أصول الفقه أن الأصل الكللى الذى يرجع اليه عند الاجتهاد لا يثبت الا بدليل قطعي الثبوت والدلالة كما سبق بيانه فهل اعتقدوا ان التأثير بشيء دليل قطعي الثبوت والدلالة فاستندوا اليه فى تأصيل عمل فاس وغيره أصلا من أصول الفقه يرجع اليه عند الاجتهاد كما زعم كاتب المقال ان كان هذا اعتقادهم وهو الواقع قطعاً - فلعمري انهم لمخطئون خطأ فاضحا!!

الوجه الثالث أن مالكا أمام المذهب نص نصا صريحا فى رسالته المتقدمة على أن عمل الامصار الاخرى غير عمل المدينة

ليس له رتبة عمل المدينة في الحجية، قال: فاذا كان الامر بالمدينة ظاهرا معمولاً به لم أر لأحد خلافه للذى فى أيديهم من تلك الوراثة التي لا يجوز لاحد انتحالها ولا ادعاؤها ولو ذهب أهل الامصار يقولون: هذا العمل الذى ببلدنا وهذا الذى مضى عليه من مضى منا لم يكونوا من ذلك على ثقة ولم يكن لهم من ذلك الذى جاز لهم (I)

فهذا نص صريح قاطع من امام المذهب ينفي حجية عمل الامصار الأخرى غير عمل المدينة للأسباب التي بينها، ولا يخفى انه يقصد بالامصار التي نفى حجية عملها مكة والبصرة والكوفة والشام ومصر التي انتقل اليها من المدينة كثير من الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وبينوا لأهلها أحكام الشريعة ورووا لهم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما هو مدون في كتب السنة وكتب التاريخ

ومع هذا ينفي مالك حجية عملها نفياً قاطعاً !

فماذا عسى أن يكون رأيه لو كان حياً في عمل فاس وافريقيا والاندلس وغير هذا من الأمصار التي لم يكن فيها الا المقلدون الجامدون على العمل بالاقوال دون معرفة أدلتها؟! يزيد فساد تأثرهم بنظرية مالك ظهوراً

الوجه الرابع وهو أن العالم الذى يؤصل الأصول ويقعد القواعد هو المجتهد المستقل كأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وأمثالهم، أما المجتهد المطلق الذى هو أعلى مرتبة من مجتهد المذهب ومجتهد الفتوى فليس له تأصيل الأصول وتقعيد القواعد وانما يبني اجتهاده على الأصول والقواعد المقررة المدونة كما سبق بيانه ونقل أقوال العلماء فيه، فاذا كان المجتهد المطلق ليس له تأصيل الأصول وانما يبني اجتهاده على الأصول التي أصلها الأئمة المجتهدون فكيف يتصور صحة تأصيل الأصول من المقلدين الذين حكم العلماء بأنهم عوام جهلاء !

(I) ترتيب المدارك لعياض 43/1

المقلد والجاهل والعامي ألفاظ مترادفة !!

نقل ابن القيم عن الحافظ ابن عبد البر وغيره من العلماء أن الناس أجمعوا على أن المقلد ليس من أهل العلم وإن العلم معرفة الحق بدليله قال وهذا كما قال أبو عمر رحمه الله تعالى، فإن الناس لا يختلفون أن العلم هو المعرفة الحاصلة عن الدليل، وأما بدون الدليل فانما هو تقليد قال فقد تضمن هذان الاجماعان اخراج المتعصب بالهوى والمقلد الاعمى من زمرة العلماء (1) وقال ابن القيم أيضا لا خلاف بين الناس أن التقليد ليس بعلم وأن المقلد لا يطلق عليه اسم عالم (2) وقال الخطاب قال العلماء المقلد الذي ليس محيطا بأصول مذهب مقلده وقواعده لا يجوز له التخريج على قول امامه والقياس عليه لانه كالعامي بالنسبة الى حملة الشريعة (3) وقال التسولي في المعيار عن اليزناسي انه لا خلاف في جواز تعقب أحكام المقلد، وهو الذي يعبر عنه في كتب أئمتنا بالجاهل ! وفي أول جامع البرزلي بعد أن ذكر حقيقة الاجتهاد وشروط المجتهد ما نصه والعامي من ليس له ما ذكرنا من آلة الاجتهاد فالمقلد والجاهل والعامي عندهم ألفاظ مترادفة ! (4)

هذه أقوال العلماء المالكية وغيرهم فيها النص الصريح على أن المقلد ليس بعالم وأن المقلد والجاهل والعامي ألفاظ مترادفة !! وإن العالم هو الذي يعرف الحق بدليله، بهذه الدلائل التي قررناها يظهر جليا أن تأصيل الفقهاء المغاربة الجامدين على التقليد للعمل الفاسي والعمل المطلق وغيرهما من الاعمال التي يرجعون اليها عند الاجتهاد في زعمهم مجازفة ساقطة ناشئة عن جهلهم بأن المقلدين ليس لهم تخريج فرع

(1) اعلام الموقعين لابن القيم 5/1 ط المنيرية

(2) اعلام الموقعين 37/1

(3) شرح الخطاب على مختصر 92/6 ط السعادة

(4) شرح التحفة للتسولي 19/1 ط العلمية، وانظر الموافقات للشاطبي 293/4

وارشاد الفحول للشوكاني 267، وفتح القدير لابن الهمام الحنفى 456/5

واحد على أصول المذهب كما سبق في كلام الخطاب ، فكيف يجوز لهم تأصيل أصل من أصول المذهب زائد على ما أصله امام المذهب؟! هذا من جهة ومن جهة أخرى جهلوا ما نقلناه فيما تقدم عن العلماء أن أصول الفقه وقواعده قد دونت وفرغ منها فليس لاحد بعد الائمة المجتهدين اجتهاد استقلال تأصيل الأصول وتقييد القواعد

لهذا كانت بدعتهم هذه مرفوضة غير منظور اليها نظرة اعتبار عند العلماء وانما هي معتبرة عند المقلدين وقد بينا مرتبتهم عند العلماء فيما تقدم فلا داعي لاعادة ذلك

الوجه الخامس قول الاستاذ كنون: أن اتباع مذهب مالك جعلوا من العمل عندهم أصلا من أصول الفقه وقاعدة يرجعون اليها عند الاجتهاد !!

هذا الكلام حاولت أن أفهم ماذا يقصد به فلم أجد له معنى يمكن أن يقصد ولا مدلولاً يمكن أن يراد لأن الواقع المشاهد المعائن في كتب المقلدين وتصرفاتهم في الماضي والحاضر يدل دلالة قاطعة على أن كلامه ذاك لا يمت إلى الواقع بأي صلة أو رابطة تسوغه وتجعل له وجهاً معقولاً مقبولاً !!

ذلك لأن ما نعلمه ويعلمه غيرنا بالمشاهدة والعيان أن الفقهاء المقلدين أبعد خلق الله عن الاجتهاد وماله صلة به، ولا أدل على هذا من تحريمهم العمل بالحديث الصحيح اذا كان مخالفاً لمشهور المذهب حتى بلغ بهم الجمود على منصوص المذهب أن قعدوا قاعدة في ترك العمل بنص الحديث الصحيح المخالف لمشهور المذهب !!

وقد نقلنا نصوصهم في تقرير هذه القاعدة فيما سبق

ولازال العمل بهذه القاعدة الباطلة التي لا يقرها عقل ولا نقل جارياً في عصرنا كما يدل عليه تحذير المجالس العلمية

بالمغرب من العمل بسنن الصلاة المتواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم وغيرها مما تقدم بيانه لانها مخالفة لمشهور المذهب فهل يعقل أن يقع الاجتهاد ممن ينكرون العمل بالسنن الدالة على الحكم دلالة لا مجال فيها للاجتهاد والنظر كما بيناه بيانا لا مزيد عليه فيما مر بك ؟!

كيف يتصور أن يقال في مثل هؤلاء انهم جعلوا من العمل أصلا يرجعون اليه عند الاجتهاد ؟! فما هو هذا الاجتهاد الذي يرجعون فيه الى العمل ؟! وفيهم يجتهدون هل الاجتهاد هو تقديم نصوص مختصر خليل على سنة رسول الله التي لا معارض لها ؟! هل الاجتهاد هو ترك العمل بنصوص القرآن تقديمًا لعمل فاس عليها كما في عدة المطلقة الحائض وفي المطلقة الرجعية، وفي اللعان التي سيأتي بيان عملهم فيها بالنسخ الصريح البواح الذي يحكم ببطلانه وفساده تلميذ قرأ ورقات أمام الحرمين في أصول الفقة ؟!

ان الاجتهاد ليس هو ما تعتقدون، الاجتهاد هو بذل الجهد في استنباط الاحكام الشرعية من أصولها الصحيحة المعتبرة عند أهل العلم وهي معروفة لمن قرأ أصغر كتاب في الاصول وليس الاجتهاد هو العمل بعمل فاس أو غيره من الاعمال التي سندها حكم قاض مقلد أو فتوى فقيه مقلد بقول ولو كان ضعيفا أو شاذا مهجورا كما سيأتي في كلام كاتب المقال !! فلا نعلم أحدا من أهل العلم قال أن هذا الهراء يسمى اجتهادا !! بل أن هذا هو التقليد بأجلى معانيه وأظهر صوره كما سنبينه عند النظر في سند فقهاء فاس في عملهم الذي يرجعون اليه عند الاجتهاد !

وعلى كل حال فان الرجوع الى أقوال فقهاء المذهب اذا كان يعتبر اجتهادا فالمقلدون لمذهب من المذاهب كمذهب مالك أو الشافعي أو غيره كلهم مجتهدون ولا فضل لمجتهد على مقلد ولا لمقلد على مجتهد لان المقلدين والمجتهدين متساوون في الاجتهاد

وبذل الجهد ! المجتهدون بذلوا الوسع في أخذ الاحكام من أصولها الصحيحة والمقلدون بذلوا الوسع في العمل بأقوال فقهاء المذهب ولو كانت ضعيفة أو مهجورة لمخالفتها للدلالة المعتبرة ! وهكذا يؤول الأمر الى أن لا يكون لمجتهد فضل على مقلد ولا لمقلد فضل على مجتهد لان الاجتهاد وصف متحقق في الجميع !!

(14)

مستند حجية العمل الفاسي وغيره !!

قال الاستاذ كنون: وأصله أى العمل أن يحكم احد القضاة او يفتي أحد المفتين ممن ثبتت عدالته ونزاهته مع العلم والمعرفة بقول من أقوال علماء المذهب، وان كان ضعيفا أو مهجورا لان هذا المفتي أو ذاك القاضي ما اختار هذا القول الا لاعتبار خاص كاعتبار ظروف القضية وأحوال المتداعين والمستفتين، وما يرجع الى عوائدهم وأعرافهم فوجدوا أن ذلك القول أكثر انطباقا وأشد ملائمة للمسألة مما عداه وان كان غير قوي ولا مشهور

وحجة الفقهاء في هذا الباب قول عمر بن عبد العزيز تحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من الفجور مع ما انضاف الى ذلك من فائدة رفع الخلاف في المسألة التي جرى بها العمل والتي يكون فيها قولان أو أقوال متعددة في المذهب، اذ أن حكم الحاكم يرفع الخلاف على ما هو معروف اهـ

هذا هو مستند حجية العمل الذي جعله الفقهاء المغاربة أصلا من أصول الفقه يرجعون اليه عند الاجتهاد !!

وهذا المستند يكفي النظر فيه في الدلالة القاطعة على أنه أبطل من كل باطل كما يعلمه كل ذى علم بأصول الفقه وقواعد التشريع لكننا مع هذا لا نمر به من الكرام بل لا بد من صفعه صفعات بيد البرهان حتى لا يمتري في بطلانه وفساده اثنان وذلك ما يستبين من الوجوه الآتية

الوجه الأول ان هذا المستند الواهي لا يجوز الاحتجاج به في مسألة فرعية يكفي في ثبوت حكمها دليل ظني الثبوت

والدلالة فكيف يجوز مع هذا الاحتجاج به في تأصيل أصل من أصول
الفقه يرجع اليه عند الاجتهاد؟! يؤيد هذا

الوجه الثاني وهو أن الاصول والقواعد التشريعية لا تثبت
الا بدليل متواتر قطعي الدلالة ولا تثبت بحديث الآحاد الصحيح
لما بيناه مرارا فيما مر بك

واذا كانت الاصول والقواعد التشريعية لا تثبت بحديث الآحاد
الذى يعمل به في الاحكام الفرعية فكيف ساغ للفقهاء المغاربة
أن يحتجوا لحجية العمل بحكم قاض أو فتوى فقيه بقول ولو
كان ضعيفا أو مهجورا؟!!

أليس صنيعهم هذا دالا على أنهم أبعد خلق الله عن معرفة
ما يصح الاستدلال به لتأصيل الأصول وتقعيد القواعد وأنه كان
الأولى بهم أن لا يخوضوا فيما لا يحسنون الخوض فيه؟! يؤيد
هذا ويزيده ظهورا

الوجه الثالث وهو أن القول الضعيف والمهجور نص العلماء
خاصة المالكية المتقدمين على تحريم الفتوى واحكم بهما لان ضعف
القول أو هجره سببه ضعف دليله ولهذا نص الفقهاء المتقدمون
على أن الحكم أو الفتوى لا يجوز الا بالقول الراجح أو المشهور (I)
وهذا هو المعقول الموافق للمقرر في أصول الفقه وسيأتي
مزيد بيان لهذا فيما يأتي

وتحريم الفتوى أو الحكم بالقول الضعيف أو المهجور يدل
دلالة قاطعة على أن الاستدلال بهما لتأصيل أصل من أصول الفقه
أولى بالمنع والتحريم لأن المسائل الفرعية ليس لها من الاعتبار
والاهمية ما للاصول الكلية بدليل ثبوت حكم الأولى بالدليل الظني
الثبوت والدلالة وعدم ثبوت الأصول الا بالدليل القطعي الثبوت
والدلالة، يؤيد هذا

(I) انظر شرح الخطاب علي مختصر خليل 32/I ط السعادة، وحاشية الدسوقي
على شرح الدردير للمختصر 20/I ط المكتبة التجارية وكتاب التعادل والتراجع
في أصول الفقه

الوجه الرابع وهو أن علماء الاصول والحديث متفقون على عدم جواز العمل بالحديث الضعيف في الاحكام وانما يجوز العمل به في الفضائل بشروط مقررة في كتب المصطلح وقاس القاضي أبو بكر بن العربي المالكي لا يجوز العمل به حتى في الفضائل (I)

وفي اتفاق العلماء على عدم جواز العمل بالحديث الضعيف في الاحكام الدليل القاطع على أن العمل بالقول الضعيف أو المهجور في الاحكام أولى بالمنع وأحق بالتحريم وبخاصة في جعله سنداً لأصل من أصول الفقه التي بينا أنها لا تثبت إلا بدليل قطعي الثبوت والدلالة يؤيد هذا ويزيده ظهوراً

الوجه الخامس وهو أن تجويز العمل بالقول الضعيف أو المهجور في الاحكام وعدم تجويز العمل بالحديث الضعيف فيها يلزم عليه أن يكون القول الضعيف أو المهجور أعلى مرتبة من الحديث الضعيف، وهذا اللازم باطل قطعاً فالملزوم باطل قطعاً أيضاً

الوجه السادس قول كاتب المقال: أن القول الضعيف أو المهجور يحكم أو يفتي به من ثبتت نزاهته وعدالته من الحكم والمفتين تعليق ساقط مرفوض لجواز الحكم أو الفتوى بالقول الضعيف أو المهجور !! كما يدل عليه أمور

أحدها أن العمل بهما محرم عند العلماء المالكية وغيرهم كما سبق بيانه والمحرم يستوى في وجوب تركه واجتنابه العدل النزيه والفاسق غير النزيه اذ من المعلوم ضرورة من شريعتنا أنها اذا حرمت شيئاً كان تحريمه شاملاً عاماً لكل مكلف ولم يجز لأحد عدلاً نزيهاً كان أو فاسقاً عاصياً فعله الا في حال الضرورة الملجئة الى فعله لقوله تعالى (وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه) الانعام 120

(I) انظر تدريب الراوى للحافظ السيوطى 196 ط المكتبة العلمية

ثانيها أن الفتوى أو الحكم بالقول الضعيف أو المهجور فعل محرم، وفعل المحرم تسقط به العدالة والنزاهة باجماع الأمة فكيف تثبت مع هذا عدالة ونزاهة الحاكم أو المفتي بقول محرم الافتاء والحكم به ؟!

ثالثها أنهم أفتوا وحكموا بما يخالف نصوص القرآن في عدة المطلقة الحائض والطلاق الرجعي واللعان وبما يخالف أصول الشريعة كلها في بيع الصفقة، ولا يجادل عاقل فضلا عن عالم أن الفتوى أو الحكم بذلك أعظم واقطع في الدلالة على سقوط عدالتهم ونزاهتهم من الفتوى أو الحكم بالقول الضعيف أو المهجور

فقد دل الامر ان وتعاضد الفعلان مخالفة نصوص القرآن مخالفة صريحة لا مسوغ لها كما ستعلمه والعمل بالقول الضعيف أو المهجور على سقوط عدالة أولئك المفتين والقضاة وانتفاء نزاهتهم بما لا يدع مجالا للشك في ذلك !!

رابعها أن من أصول مذهب مالك سد الذريعة الى فعل المحرم أو المكروه كما تقدم بيانه مفصلا ولا ينازع منصف أن حكم أولئك القضاة وفتوى أولئك المفتين بالقول الضعيف أو المهجور المحرم العمل بهما ذريعة لمن يأتي بعدهم من القضاة والمفتين للحكم أو الفتوى بما نص الفقهاء المالكية المتقدمون على تحريم العمل به من الاقوال الضعيفة والمهجورة واصرار منهم على مخالفة أصل من أصول المذهب في سد الذريعة الى فعل محرم أو مكروه وقد تركوا هذا الباطل مقررا في نظم العمل الفاسي وغيره فباؤوا باثم ذلك واثم من عمل به من بعدهم من غير أن ينقص من آثامهم شيء !!

بهذه الامور الاربعة يظهر ظهور الشمس ليس دونها سحاب أن توجيه كاتب المقال لاستناد تأصيل العمل أصلا من أصول الفقه الى القول الضعيف أو المهجور بعدالة المفتين والقضاة بهما ونزاهتهم توجيه ساقط باطل نظرا ونقلا !

(15)

توجيه الحكم أو الفتوى بالقول الضعيف أو المهجور !!

قال الاستاذ كنون: أن هذا المفتي أو ذاك القاضي ما اختار هذا القول الا لاعتبار خاص كاعتبار ظروف القضية وأحوال المتداعين والمستفتين وما يرجع الى عوائدهم وأعرافهم فوجد ذلك القول أكثر انطباقا وأشد ملائمة للمسألة مما عداه وان كان غير قوي ولا مشهور اهـ

وهذا الكلام يعلم فسادَه وبطلانه من الوجوه المتقدمة انتي دللنا بها على تحريم الفتوى أو الحكم بغير الراجح أو المشهور بما لا يدع قولاً لقائل في أحكام الشريعة بالهوى الذى لا يسنده نظر ولا شرع بل أن النظر والشرع يدلان دلالة قاطعة على بعده عن الصواب بعد الارض من السماء لقد كان في تلك الوجوه التي قررناها والمسالك التي حررناها والتي فيها الدلالة اقطاعاً على فساد ذلك المستند غناء عن معاناة ابطال هذا التوجيه الذى يماثل سابقه فى الفساد والبعد الشاسع عن الصواب

لكن لما كان هذا الكلام يشتمل على ما قد يعتقد صحته وسلامته من الخطأ من لا علم عنده بالفقه وأصوله رأينا أن لا بد من كشف ما فيه من أخطاء وذلك ما نتلوه عليك فيما ياتي فاستمع اليه

أولا قد بينا بياناً مقنعاً للمنصفين أن العلماء متفقون على عدم جواز الحكم والفتوى بالقول الضعيف أو المهجور ونقلنا كلام الفقهاء المأبكية فى ذلك ولم نر أحداً منهم قال انه يجوز الحكم أو الفتوى بهما لتلك الاعتبارات والاحوال التى ذكرها كاتب المقال كما نصوا على وجوب العمل بالراجح والمشهور عند تعارض الأقوال المروية عن امام المذهب أو أحد اتباعه من أصحاب التخريج على أصوله .

ثانيا أن القول لا يكون ضعيفا الا لكون دليله ضعيفا، وضعف دليله يوجب نظرا وشرعا تحريم العمل به من غير مراعاة للاعتبارات والاحوال، لان أحكام الشريعة لا يجوز أن تكون مستندة الى دليل ضعيف والا كان ما قرره علماء الحديث والاصول من عدم جواز العمل بالحديث الضعيف لفوا لا اعتبار به، وهذا لازم باطل فالملزوم مثله

ثالثا أن علماء الاصول والحديث قالوا ان العمل بالحديث الضعيف في الاحكام لا يجوز مطلقا ولم يقل أحد منهم بجواز العمل به لتلك الاعتبارات والاحوال التي ذكرها كاتب المقال ولا شك أن العمل بالقول الضعيف أو المهجور لو كان جائزا لتلك الاعتبارات لكان العمل بالحديث الضعيف لا اعتبارها أحق من العمل بالقول الضعيف لاجلها لان الحكم بضعف الحديث انما هو باعتبار ما يدل عليه ظاهر السند والا فقد يكون صحيحا في الواقع للأسباب التي بينها فيما مر بك أما القول الضعيف فهو ضعيف ظاهرا وواقعا فمن الباطل الذي تشهد به العقول النيرة أن يعمل بالقول الضعيف، ويترك العمل بالحديث الضعيف!!

رابعا أن القول المهجور الذي ترك العمل به منسوخ في نظر الامام لأن من المعلوم أصولا وفقها أن الأمام اذا رجع عن قول لدليل قام عنده على ترك العمل به كان منسوخا لا يجوز نسبته الى مذهبه الا باعتبار ما كان على وجه حكايته لا العمل به

ولا يقول عاقل فضلا عن عالم أن القول المهجور المنسوخ يجوز العمل به للاعتبارات والاحوال التي ذكرها كاتب المقال

فلا ندري هل خفى على الفقهاء المتأخرين المبتدعين لحجية عمل الامصار والمدن أن القول المهجور المنسوخ لا يجوز العمل به ولا نسبته الى المذهب الا باعتبار ما كان فأجازوا الحكم والفتوى بالقول المنسوخ؟ أم أنهم لعدم جدهم في البحث والنظر وجمودهم على ما في كتب المذهب ولو كان مهجورا منسوخا وقعوا في هذه المهزلة المثيرة للمضحك الشديد والهزء المديد؟!

خامسا اختيار الحكم أو الفتوى بالقول الضعيف أو المهجور
على تسليم العمل بالقول المنسوخ لا يخلو من أحد أمرين

أما أن يكون العرف الذي اعتبروه في اختيار الحكم أو الفتوى
بـاقول الضعيف مخالفا للنصوص الشرعية وأما أن يكون غير
مخالف لها

فإن كان مخالفا لها فهو عرف باطل لا يجوز الاستناد اليه في
ثبوت حكم شرعي باتفاق العلماء حتى المالكية نصوا على ذلك (I)

وإن كان غير مخالف لها فهذا القسم يرجع اليه ويعمل به
فيما جاء في القرآن والسنة مجملا ولا ضابط له في الشرع
ولا اللغة، وذلك كمعرفة الحرز في السرقة، والقبض والتفرق
في البيع عند من يرى التفرق شرطا في انعقاده ووقت الحيض
وقدره، ومتعة المطلقة، وصداق المثل وما يخص أحد الزوجين من
متاع البيت، وألفاظ الايمان وقدر أجره الاجير، واعتبار
المعطاة في البيع، وغير هذا مما ورد في القرآن والسنة مجملا
وليس في العمل بالعرف مخالفة له، وإنما فيه بيان له

فالعمل بالعرف في مثل هذا مما ليس فيه مخالفة للنصوص
التشريعية متفق عليه ولا خلاف فيه من أحد من العلماء وقد
بنى عليه الأئمة كثيرا من الأحكام التي ترجع إلى بيان المجملات
الواردة في القرآن والسنة، كما يعلم من كتب الفقه

وذكر ابن القيم والحافظ السيوطي كثيرا من الأحكام المبنية
على ما جرى به العرف الذي ليس مخالفا للنصوص التشريعية

(I) انظر شرح التسولى على التحفة 21/I ط العلمية

وانما فيه بيان مطلقاتها ومجملاتها (I) بهذا يتضح أن الحكم
أو الفتوى بالقول الضعيف أو المهجور استنادا الى العرف لا
يعد احد أمرين

أحدهما أن يكون العرف صحيحا غير مخالف للنصوص وفي
هذا الحال فالاستناد اليه في الحكم أو الفتوى غناء عن الحكم
أو الفتوى بالقول الضعيف أو المهجور لان العرف فيما يصح
الرجوع اليه كما في الأمثلة السابقة ونحوها قاعدة كلية يكفي
الرجوع اليها والاستناد اليها بدون حاجة أصلا الى قول ضعيف
أو مهجور

ثانيهما أن يكون مخالفا للنصوص وهذا العرف لا يجوز
الاستناد اليه لبطلانه وفساده باتفاق كما هو مقرر في أصول
الفقه .

وقد بينا فيما تقدم أن القول لا يكون ضعيفا أو مهجورا الا
لضعف دليل الاول ونسخ الثاني

فالحكم أو الفتوى بهما باطل فاسد حتى على فرض صحة العرف
المستند اليه لان العرف لا يصح القول الضعيف أو المهجور وانما
يبين مجمل النصوص

فاذا كان العرف غير مخالف للنصوص وجب الرجوع اليه
بدون حاجة الى قول ضعيف أو مهجور واذا كان مخالفا للنصوص
فلا اعتبار للمقول المستند اليه

فالحكم أو الفتوى بهما باطل على كل احتمال !!

(16)

حجة الفقهاء المالكية على جواز الحكم

أو الفتوى بالقول الضعيف أو المهجور !!

قال الاستاذ كنون بعد أن ذكر الاعتبارات التي يستند القاضي
أو المفتي اليها في اختيار الحكم أو الفتوى بالقول الضعيف

(I) انظر اعلام الموقعين لابن القيم 43/3 والاشباه والنظائر للحافظ السيوطي
109 ط الحلبي.

أو المهجور: وحجة الفقهاء في هذا الباب قول عمر بن عبد العزيز: تحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من الفجور

وهذه الحجة يكفي النظر فيها عن معاناة إقامة البرهان على فسادها وبعدها بعدا عظيما عن الحق !

ومع هذا فلا بد من كشف ما في الاحتجاج بذلك القول من أخطاء واضحة لا تخفى على من له دراية ولو قليلة بأصول الفقه وما تثبت به القواعد الكلية التشريعية وذلك ما يتضح بالدلائل الآتية

الدليل الاول ان هذا القول لم يثبت عن عمر بن عبد العزيز بسند صحيح، وانما يحتج به الفقهاء بدون أن يعلموا هل هو ثابت عنه أو غير ثابت ؟

وغير خاف على ذي علم أن الحديث النبوي اذا لم يثبت بسند صحيح لم يصح الاحتجاج به فهذا القول الذي لم يثبت بسند صحيح أولى وأحق بالالفاء وعدم الاعتبار عند العلماء وذكره في الكتب بدون سند صحيح لا يسوغ الاحتجاج به نظرا و نقلا

الدليل الثاني وعلى تسليم ثبوته عنه بسند صحيح فان قوله ليس بحجة اذ لا حجة الا في كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وما يرجع اليهما من اجماع وقياس وما هو مأخوذ منهما من القواعد التشريعية

الدليل الثالث أن قول الصحابي ليس بحجة عند جمهور العلماء فقول عمر بن عبد العزيز التابعي أولى وأحق بعدم حجيته من قول الصحابي لجواز الخطأ عليهما لان المعصوم من الخطأ في تبليغ الاحكام الى هذه الأمة هو رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الدليل الرابع وعلى تسليم حجيته فانه لا يصلح أن يكون حجة لتأصيل قاعدة أو أصل كلي لأن الاصل الكلي لا يثبت حتى بحديث الآحاد الصحيح كما بيناه ونقلنا أقوال العلماء فيه فيما تقدم وانما يثبت بنص من القرآن أو بحديث متواتر .

ومن الواضح البين انهم احتجوا بذلك القول لتأصيل أصليين
أحدهما جواز الحكم أو الفتوى بالقول الضعيف أو المهجور
وثانيهما تأصيل حجية العمل الذي أصله كما قال كاتب المقال
حكم القاضي أو فتوى المفتي بقول من أقوال علماء المذهب وإن كان
ضعيفا أو مهجورا، فذلك القول حجة عندهم لتأصيل هذين
الأصليين الكليين ليرجعوا اليهما عند الاجتهاد !! لأن الأصل
الثاني مرتب على الأصل الأول كما هو ظاهر

وفساد هذه الحجة دليل على فساد ما هو مرتب ومبني عليها !!
الدليل الخامس أن عمر بن عبد العزيز الذي كان من أكابر
العلماء وأتقاهم وأخشاهم لله سبحانه أعظم وأجل من أن يجيز
الحكم أو الفتوى في أحكام الشريعة بالقول الضعيف أو المهجور،
فالاحتجاج بقوله على تسليم صحته عنه لجواز ذلك حمل لقوله
على شيء لم يخطر بباله فضلا عن أن يقصده

وانما أراد على فرض صحة ذلك القول عنه أقضية تستند
إلى أصول الشريعة ومقاصدها في تشريع الأحكام هذا هو
المعنى الصحيح الذي يجب حمل كلامه عليه، لا على خرافة جواز
الحكم أو الفتوى بقول ضعيف أو مهجور التي يجمل مثله عن
نسبتها إليه

ذلك لأن الذي عليه العلماء كافة من جميع المذاهب عدم
جواز الحكم والفتوى بالقول الضعيف، وإن الواجب هو العمل
بالقول الصحيح الراجع من جهة الدليل عند تعارض الأقوال عن
إمام المذهب في النازلة وأضاف المالكية وجوب العمل بالقول
المشهور إلى القول الراجع كما يعلم من شروح مختصر خليل عند
قواه مبينا لما به الفتوى

هذا هو الحق الحقيقي بوجوب العمل به، أما بدعة الحكم أو
الفتوى بقول ضعيف أو مهجور التي ابتدعتها الفقهاء المغاربة

المتأخرون فهي باطلة مرفوضة عند العلماء، لأن أحكام شريعة الله سبحانه منزهة مبرأة من الزام العباد العمل بالاقوال الضعيفة والمهجورة !!

الدليل السادس على فساد الاحتجاج بقول عمر بن عبد العزيز لدعواهم الواهية ان الفجور في كلامه عام شامل لكل فسوق وعصيان، وأحكامهما ليست في حاجة أصلا الى حدوث أقضية من فقهاء فاس أو غيرهم مستندة الى أقوال ضعيفة أو مهجورة !

ذلك لان كل فجور يصدر من مكلف على وجه الأرض ففي الشريعة الكاملة بيان حكمه اما بنصوص خاصة أو نصوص عامة أو قياس عليها أو بقواعد كلية تشريعية، فلسنا والله الحمد في حاجة أصلا الى حكم أو فتوى بقول ضعيف أو مهجور عند حدوث الفجور فشريعتنا الكاملة بشهادة القرآن غنية الغناء التام عن الرجوع الى هذه الخرافة الساقطة الهابطة المنافية لما في القرآن من النص الصريح على كمالها وتمامها وقد نقلنا فيما تقدم قول للشافعي وابن القيم والقرطبي وغيرهم في أن نصوص الشريعة فيها بيان حكم كل ما ينزل بالناس أما نصا وأما استنباطا، فارجع الى أقوالهم فان فيها الدلالة القاطعة على ما ذكرناه

بهذا يتبين أن عمر بن عبد العزيز ما قصد بقوله ذلك ولا خطر بباله هذا السخف البعيد عن الشريعة وأصولها بعد السماء من الأرض

كما ستعلم أيها الباحث عن الحق والمعرض عن الباطل بالدلائل التي قررناها أتم تقرير أن لا حجة في عمل فاس ولا عمل افريقيا ولا عمل الأندلس ولا غيره لا حجة أصلا في عمل من الاعمال، وانما الحجة في كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وما يرجع اليهما من اجماع وقياس وقواعد

تشريعية مأخوذة منهما ففي هذه الاصول حكم كل نازلة تنزل
وحادثة تحدث على مر السنين وتغير الاحوال كما دل عليه كتاب
الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم

ومما يجب التنبيه عليه أن بعض العلماء زعم أن النصوص
لا تحيط بأحكام الحوادث كلها لان النصوص متناهية، وحوادث
العباد غير متناهية، واحاطة المتناهي بغير المتناهي ممتنع وهذا
الزعم باطل لانه مخالف لنصوص القرآن التي قدمناها الدالة دلالة
قاطعة على أن الله سبحانه أكمل هذا الدين وبين في القرآن
كل شيء ونقلنا فيما تقدم قول الامام الشافعي أن في القرآن
بيان حكم ما ينزل بالناس نصا أو استنباطا وقد أبطل ابن القيم
هذا الزعم وبين أن فيما جاء في القرآن والسنة من قضايا عامة
وقواعد كلية ما يحيط بأحكام ما يحدث من الحوادث ويدل عليها
دلالة طرد ودلالة عكس وذكر أمثلة لذلك تدل على غيرها (I)

فلو رجع الفقهاء المبتدعون لحجية العمل الى ما في القرآن
والسنة من نصوص عامة وقواعد كلية أو القياس على نصوصهما
لاغناهم ذلك عن ابتداع هذا الأصل الباطل الذي يرجعون اليه
عند الاجتهاد المزعوم في العمل بالاقوال الضعيفة أو المهجورة
المنسوخة التي اتفق العلماء على عدم جواز العمل بها على ما
أوضحناه بدلائله فيما مر بك

(17)

حكم الحاكم يرفع الخلاف !!

قال الأستاذ: في معرض الاحتجاج لاختيار القاضي أو المفتي
الحكم أو الفتوى بالقول الضعيف أو المهجور بعد ذكره قول
عمر بن عبد العزيز الذي أبطلنا الاحتجاج به لذلك فيما تقدم
مع ما انضاف الى ذلك من فائدة رفع الخلاف في المسألة التي
جرى بها العمل، والتي يكون فيها قولان أو أقوال متعددة في
المذهب (أذان حكم الحاكم يرفع الخلاف على ما هو معروف)

(I) اعلام الموقعين 289/1

نقول أن اطلاقه هذا باطل لمخالفته للمقرر المعلوم أصولاً وفقهاً، ذلك لأن الحكم الذي يرفع الخلاف لا بد أن يتحقق فيه شروط ضرورية لا خلاف فيها عند العلماء

1 - أن لا يخالف الحكم نص القرآن

2 - أن لا يخالف حديثاً صحيحاً

3 - أن لا يخالف الاجماع

4 - أن لا يخالف قياساً جلياً

فان خالف حكم القاضى أحد هذه الاصول وجب نقضه باجماع العلماء، وذلك ما نبينه من وجوه

أحدها أن الحكم المخالف لأحد هذه الاصول حكم بغير ما أنزل الله، والحكم بغير ما أنزل باطل يجب نقضه نظراً وشرعاً لقونه تعالى (فاحكم بينهم بما أنزل الله) المائدة 48 فان هذه الآية تدل طرداً على وجوب الحكم بما أنزل الله، وعكساً على تحريم الحكم بغير ما أنزل الله، والحكم المحرم يجب نقضه

ثانيها أن الخلفاء الراشدين الذين هم أعدل الحكام وأتقاهم وأخشاهم لله نقضوا حكمهم لما علموا أنه مخالف للمسنة

فمن ذلك أن أبا بكر رجع عما قضى به أن الجدة لا ميراث لها لما أخبره المغيرة بن شعبه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاهما السدس فقال هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة الانصارى فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبه فانفذه لها، كما في مسند أحمد وسنن أبى داود والترمذى وابن ماجة عن قبيصة بن دؤيب

ومن ذلك أن عمر قضى أن المرأة لا ترث من دية زوجها حتى أخبره الضحاک بن سفيان الكلابي أن رسول الله كتب الي أن أورث امرأة اشيم الضبابي من دية زوجها كما في مسند أحمد وسنن أبى داود والترمذى وصححه .

ومن ذلك أن عثمان قضى أن المرأة المتوفى عنها زوجها تعتد في بيت أهلها حتى أخبرته فريضة بنت مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن تعتد في بيت زوجها فرجع عما قضى به وقضى بما أخبرته به عن النبي صلى الله عليه وسلم كما في موطأ مالك وسنن أبي داود والترمذي

فهؤلاء ثلاثة من الخلفاء الراشدين رجعوا عما حكموا به لما بلغهم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف ما حكموا به

وقد رجعوا عن حكمهم بحضور الصحابة بدون أن ينكر أحد منهم ذلك فكان ذلك اجماعاً منهم على وجوب نقض الحكم المخالف لاحد الاصول المتقدم ذكرها

وذكر ابن حزم أدلة كثيرة من القرآن والسنة تدل دلالة قطعية على وجوب نقض الحكم المخالف لهما (I)

ثالثها أن علماء الاصول والفقه على اختلاف مذاهبهم متفقون على وجوب نقض الحكم المخالف لاصل من الأصول المتقدمة لأنه خطأ لا مجال فيه للتصويب، وأن الحكم الذي لا ينقض هو الحكم المبني على الاجتهاديات لان الخطأ فيه محتمل غير مقطوع به كما أن الصواب فيه محتمل أيضاً بل جانبه أرجح ففي نقضه مفسدة اضطراب الاحكام وتسلسلها وعدم الوثوق بها، فتفوت مصلحة نصب الاحكام لفصل الخصومات

نصوص علماء الاصول فيما ينقض وما لا ينقض من الأحكام

قال الغزالي: لو حكم بصحة النكاح بعد أن خالع الزوج ثلاثاً ثم تغير اجتهاده لم يفرق بين الزوجين ولم ينقض اجتهاده السابق بصحة النكاح لمصلحة الحكم، فانه لو نقض الاجتهاد بالاجتهاد لنقض النقض أيضاً ولتسلسل فاضطربت الاحكام ولم يوثق بها، ثم

(I) انظر المحلى لابن حزم 363/9 ط المنيرية

ذكر تغير اجتهاد المفتي وقال ان الصحيح نقض ما أفتي به اذا تغير اجتهاده وانما حكم الحاكم هو الذى لا ينقض ولكن بشروط أن لا يخالف نصا ولا دليلا قاطعا فان أخطأ النص نقضنا حكمه وكذلك اذا انتبهنا لامر معقول فى تحقيق مناط الحكم وتنقيحه بحيث لو تنبه له لعلم بطلان حكمه فينقض الحكم (I)

وقال السبكي فى جمع الجوامع ممزوجا بشرح المحلى ولا ينقض الحكم فى الأجهاديات لا من الحاكم ولا من غيره بأن اختلف الاجتهاد وفاقا اذ لو جاز نقضه لجاز نقض النقص وهلم فتفوت مصلحة نصب الحاكم من فصل الخصومات، فان خالف الحكم نصا أو ظاهرا جليا ولو قياسا وهو القياس الجلي نقض لمخالفته الدليل المذكور (2) وقال محب الدين فى مسلم الثبوت فى أصول الحنفية ولا ينقض الحكم فى الاجتهاديات اذا لم يخالف قاطعا قال شارحه عبد الغنى الانصارى والقاطع هو الكتاب والسنة المتواترة، أو المشهورة والاجماع (3)

وكتب الاصول كلها نصت على ما نص عليه هؤلاء الذين نقلنا أقوالهم

نصوص الفقهاء المالكية على نقض الحكم المخالف لاحد هذه الاصول

قال خليل فى باب الاقضية من مختصره: ونقض وبين السبب مطلقا ما خالف قاطعا أو جلي قياس، قال المواق فى شرحه قال ابن الحاجب لا تتعقب أحكام العدل العالم ولا ينقض منها الا ما خالف قاطعا قال المازرى: ويحمل رد على بن أبي طالب قضاء شريح على أن عليا حفظ خبرا من النبي صلى الله عليه وسلم أو قياسا جليا (4) وقال ابن جزى: أن أصاب الحاكم لم ينقض حكمه أصلا وان أخطأ فذلك على أربعة اوجه احدها ان يخالف الكتاب أو السنة أو الاجماع فينقض هو حكم نفسه بذلك وينقضه

(I) المستصفى للفرزالي 282/2

(2) المحلى 391/2 ط الحلبى

(3) المرجع المتقدم المطبوع مع المستصفى 395/2

(4) شرح المواق على المختصر بهامش الخطاب 135/6 ط السعادة

القاضي الوالي بعده ويلحق بذلك الحكم بالقول الشاذ (I) وقال التسولي: وفي أول جامع البرزلي بعد أن ذكر حقيقة الاجتهاد وشروط المجتهد، ما نصه والعامي من ليس له ما ذكرنا من آلة الاجتهاد فالمقلد والجاهل والعامي عندهم ألفاظ مترادفة قل وبهذا تعلم أن المراد بالجاهل في قول خليل أو جاهل لم يشاور النسخ المقلد وإن أحكامه إذا لم يشاور فيها تتعقب أي تتصفح فيرد خطأها ويمضي غيره، وأن قوله ورفع الخلاف ولا يتعقب حكم العدل العالم إنما هو في المجتهد ولو في مذهب إمامه (2)

ما يستفاد من الأقوال المتقدمة

يستفاد من أقوال علماء الأصول والفقه المتقدم ذكرها أمور ظاهرة واضحة وهي

أولاً أن الحكم الذي يرفع الخلاف هو حكم المجتهد ولو في المذهب

ثانياً أن حكم المجتهد يرفع الخلاف بشرط وقوعه في الاجتهاديات

ثالثاً أن حكم المجتهد المخالف للنص أو الاجماع أو القياس الجلي لا يرفع الخلاف بل ينقض باتفاق

رابعاً أن حكم المقلد = كقضاة العصر = لا يرفع الخلاف حتى في الاجتهاديات بل يتعقب ولا يمضي منه ما خالف أصلاً من الأصول المتقدمة

خامساً أن الحكم بالقول الضعيف أو المهجور لا يرفع الخلاف بل يجب نقضه لضعف دليل الأول، ونسخ الثاني في رأي إمام المذهب

بهذه الأمور التي دلت عليها أقوال علماء الأصول والفقه يتبين أن إطلاق كاتب المقال أن حكم الحاكم يرفع الخلاف خطأ

(I) القوانين الفقهية لابن جزي 216 ط الامنية

(2) شرح التحفة للتسولي 19/1 ط العلمية

واضح لاشك فيه لأنه ترك ذكر الشروط التي لا يرفع حكم الحاتم
الخلاف الا بتحققها، لان اطلاقه دال على أن كل حكم يرفع الخلاف
وهذا ما علمت انه مخالف للواقع الثابت عن الخلفاء الراشدين
رضي الله تعالى عنهم، ولما اتفق عليه علماء الاصول والفقه

والعجب العجيب انه مع تركه ذكر تلك الشروط التي لا يرفع
حكم الحاكم الخلاف الا بتحققها أكد ذلك الاطلاق الخاطيء
بقوله على ما هو معروف !!

وقد كان الصواب ان يقول: على ما هو غير معروف !!

لأنك قد علمت ان ذلك الاطلاق مخالف لفعل الخلفاء
الراشدين ومخالف لاتفاق العلماء على ان الحكم لا يرفع الخلاف
الا اذا تحققت فيه الشروط المتقدمة أما اذا خالف أصلا من
أصول الشريعة فانه لا يرفع الخلاف بل يجب نقضة باجماع
العلماء

محاكم الاستئناف والنقض والابرار

تبطل اطلاق حكم الحاكم يرفع الخلاف !!

ان ما تقدم نقله من رجوع الخلفاء الراشدين أبي بكر وعمر
وعثمان عما حكموا به الى الحكم بالسنة لما بلغتهم ونقض عني
لحكم شريح القاضي واتفاق علماء الاصول والفقه على وجوب نقض
الحكم المخالف لاصل من أصول الشريعة فيه الدلالة القاطعة على
أن ما نشاهده ونراه عيانا في عصرنا من محاكم الاستئناف التي
تنقض غالبا أحكام المحاكم الابتدائية، ومحاكم النقض والابرار
التي تتعقب أحكام محاكم الاستئناف له أصل أصيل في شريعتنا
كما تدل عليه النصوص المتقدمة

وقد وجدت ما يدل على أن استئناف الدعوى وقع في زمن
رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يدل عليه حديث أبي هريرة وزيد
بن خالد الجهني أن رجلا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال يا رسول الله أقض بيننا بكتاب الله، وقال خصمه نعم أقض

بيننا بكتاب الله تعالى وائذن لي، فقال رسول الله: قل فقال ان ابني كان عسيفا على هذا فزني بامرأته، واني اخبرت ان على ابني الرجم فافتديته بمائة شاة ووليدة فسألت أهل العلم فأخبروني أن على ابني جلد مائة وتغريب عام وأن على امرأة هذا الرجم، فقال رسول الله وائذى نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله، الوليدة والغنم رد عليك، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام وأغديا أنيس على امرأة هذا فان اعترفت فارجمها، ففدا عليها فاعترفت فأمر بها رسول الله فرجمت، رواه البخاري ومسلم والاربعة، والعسيف هو الاجير

ففي هذا الحديث دلالة ظاهرة على أنه كان في زمنه صلى الله عليه وسلم من يترافع اليه الناس فاذا لم يرضهم الحكم استأنفوا الدعوى عنده صلى الله عليه وسلم وقد استدل بهذا الحديث العلامة المحدث السيد عبد الحي الكتاني على ما ذكرناه في كتاب التراتيب الادارية (I)

بهذا يظهر جليا أن نقض الحكم المخالف لاصل من أصول الشريعة وقع في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ثم في زمن الخلفاء الراشدين واتفق على ذلك جميع المذاهب الفقهية كما رأيت فيما تقدم

ولهذا عجبنا العجب كله من اطلاق كاتب المقال أن حكم الحاكم يرفع الخلاف مؤكدا هذا الخطأ بقونه على ما هو معروف !!

وكيف يكون هذا الاطلاق معروفا؟! ومحاكم الاستئناف والنقض والابرار التي بينا أن لها أصلا أصيلا في شريعتنا والتي تشهد عيانا في كل قطر من الاقطار الاسلامية تقول بلسان حالها كلاما هو بمعروف !!

(I) انظر المصدر المذكور I/56 ط الاهلية

(18)

عدة المطلقة ثلاثة قروء

فجرى العمل بجعلها ثلاثة أشهر !!

قال الاستاذ كنون بعد ذكر أبيات للزقاق فى علة الحكم بالعمل الفاسي: وذلك كما فى عدة المطلقة التي هي ثلاثة قروء فجرى العمل بجعلها ثلاثة أشهر لان كثيرا من المطلقات يستعجلن الزواج فيدعين انقضاء القروء الثلاثة فعوملن بنقيض قصدهن ولم يحكم لهن بانقضاء العدة الا بعد مرور ثلاثة أشهر على طلاقهن، اذ كان الغالب على أكثر النساء أن يحضن مرة فى الشهر فجمع بين أصل العدة والاحتياط لمراد الشارع فى هذا العمل

ولا يخفى على ذى علم ما فى تعليل جعل العدة ثلاثة أشهر بدلا من ثلاثة قروء التى نص عليها القرآن نصا صريحا بتلك العلة من سوء الادب مع نص القرآن ومنزله سبحانه وتعالى لدلالة تلك العلة الساقطة الواهنة على أن عالم الغيب والشهادة وعالم السر وأخفى والعالم بما تكن الصدور خفى عليه تعالى أن كثيرا من المطلقات يستعجلن الزواج فيدعين انقضاء القروء الثلاثة، وخفى عليه سبحانه وتعالى قصدهن وخفى عليه أن فى جعلها ثلاثة أشهر احتياطا بمراد الشارع !! وهو الله سبحانه

فلخفاء هذا كله عليه سبحانه تعقب العمل الفاسي هذا الخطأ الواقع فى حكم من قال (ومن أحسن حكما من الله لقوم يوقنون) المائة 50 وأصلحه وصوبه بجعل العدة ثلاثة أشهر احتياطا لمراده سبحانه لان صاحب العمل أعلم من الله بمراده !!

هذا ما تدل عليه تلك العلة التي بلغت فى السقوط والجرأة العظيمة مبلغا لا يقره ذو عقل سليم

ولو لم يكن فى علتهم تلك الا هذا المدلول السخيف لكان كافيا وافيا فى الدلالة القاطعة على وجوب نبذ هذا الهذيان على كل مؤمن صادق الايمان بقوله تعالى (وانه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد)

فصلت 42 ففى هذه الآيه الكريمة دلالة قاطعة على أن معارضة حكم ثابت فى كتاب لا يأتية الباطل من بين يديه ولا من خلفه لا تكون الا بما هو أبطل من كل باطل

لأن الحكم المنزل من حكيم يشرع الاحكام وفق ما تقتضيه
مصالح العباد لا يتصور عاقل فضلا عن عالم جواز تبديله وتغييره ،
بحكم آخر مناقض للحكم المنزل من حكيم حميد استنادا الى تلك
العلة الباطلة الواهية التي يستلزم التعليل بها ما قررناه من
المحالات الباطلة عقلا ونقلا !!

فمن أمعن النظر فى هذا النقد المجلد تحقق وعلم علما لا يشوبه شك أن تلك ابعلة الخرافية فيها نفسها الدلالة القاطعة على فسادها وبطلانها لما تقتضيه من محالات ينزه عنها العليم بدل شيء ولما فيها من مخالفة للقرآن والسنة والاجماع قبل حدوث بدعة الاحتجاج بعمل الاقطار والمدن واتخاذها أصلا يرجع اليه عند الاجتهاد !! لكننا حمية لكتاب الله تعالى ودفاعا عن حكم من أحكامه اتى لا يأتيتها الباطل من بين يديها ولا من خلفها سنقيم ادلة أخرى قاطعة تزيد المؤمن يقينا وبصيرة بفساد ما شرعه العمل الفاسى في عدة المطلقة الحائض وبطلانه ودلالته على جهل صاحب العمل الفاسى بضروريات القواعد الاصولية التى لا يجوز لمن يجهلها أن يؤصل أصلا يرجع اليه عند الاجتهاد كما قال كاتب المقال !!

نقد جعل عدة المطلقة الحائض
ثلاثة أشهر نقدا مفصلا

وذلك ما نبينه من وجوه

الوجه الاول أن صاحب العمل قدم حكمه الباطل على حكم الله تعالى في كتابه فاقتترف معصية عظيمة لمخالفته مخالفة صريحة لقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله) الحجرات I

قال ابن عباس في تفسير هذه الآية لا تقولوا خلاف الكتاب والسنة وقال أيضا نهوا أن يتكلموا بين يدي كلامه، وقال الضحاك لا تقضوا أمرا دون الله ورسوله من شرائع دينكم (1) وقال القرطبي بعد أن ذكر الآية أي (لا تقدموا) قرىء بفتح التاء وادال، وضم التاء وكسر الدال: ومعناها ظاهر أي لا تقدموا قولاً ولا فعلاً بين يدي الله وقول رسوله وفعله فيما سبيله أن تأخذوه عنه من أمر الدين والدنيا، ومن قدم قوله أو فعله على الرسول صلى الله عليه وسلم فقد قدمه على الله تعالى لأن الرسول إنما يأمر عن أمر الله عز وجل (2) ونقل الحافظ السيوطي عن الكيا قال يحتاج بهذه الآية في اتباع الشرع في كل شيء، وقال الحافظ السيوطي يحتاج بها في تقديم النص على القياس (3)

فقد نصت هذه الآية نصاً صريحاً على تحريم تقديم قول أحد على قول الله تعالى وقول رسول الله وفعله كما بينه ابن عباس والتابعون وعلماء التفسير

ونص الحافظ السيوطي على أنها حجة في تقديم النص على القياس الذي يستند إلى القرآن أو السنة أو الإجماع على ما هو معلوم معروف عند أهل العلم وإذا كان النص يقدم على القياس المستند إلى أصول الشريعة كما دلت عليه هذه الآية وغيرها فكيف ساغ لناظم العمل الفاسي الذي لا سند له إلا قول ضعيف أو مهجور أو مصلحة مرسلة باطلة كما بيناه فيما مر بك أن يقدم عمله الذي سنده أعظم فساداً منه على نص صريح من القرآن العظيم مؤيد بالسنة والإجماع؟! أليس ضيعه هذا دليلاً قاطعاً على جهله بالقواعد الاستدلالية الضرورية التي ما كان ينبغي له جهلها هذا الجهل الفاضح وهو بصدد تأصيل أصل يرجع إليه عند الاجتهاد كما قال كاتب المقال؟!!

وهل قال أحد من العلماء أن الاجتهاد يجوز مع النص القاطع الدلالة على الحكم كما في آية عدة المطلقة؟!!

(1) تفسير ابن كثير 4/205 ط الاستقامة

(2) تفسير القرطبي 16/300 ط دار الكتاب العربي

(3) الأكليل في استنباط التنزيل 196 ط دار الكتاب العربي

ومن شك في جهل ناظم العمل الفاسي بضروريات القواعد
الاصولية فيكفيه أن يرجع الى ما نقلناه فيما تقدم من أقوال علماء
الأصول والفقه في بيان ما يجوز فيه الاجتهاد وما لا يجوز الاجتهاد
فيه ليعلم أنه حرف نص الآية وسمى الفقهاء المتأخرون هذا
التعريف اجتهادا !!

الوجه الثاني أن الله حرم على المومنين أن يختاروا أمرا
خلاف ما قضاه الله ورسوله فقال عز وجل (وما كان لمؤمن
ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن تكون لهم الخيرة من
أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلّالا مبينا) الأحزاب 36
قال القرطبي وهذا أدل دليل على ما ذهب اليه الجمهور من أن
صفة أفعل للوجوب في أصل وضعها لان الله تبارك وتعالى نفى
خيرة المكلف عند سماع أمره وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم،
ثم أطلق على من بقيت له خيرة عند صدور الامر اسم المعصية،
ثم علق على المعصية بذلك الضلال (I)

فقد دلت الآيتان دلالة قاطعة على أن صاحب العمل الفاسي
الذي قدم عمله على حكم الله واختار حكما غير حكم الله في عدة
المطلقة قد عصى الله وضلّ ضلّالا مبينا !!

الوجه الثالث أن ثلاثة قروء نص في العدد المذكور سواء
كانت القروء بمعنى الطهر أم بمعنى الحيض فتربص ثلاثة
اطهار أو ثلاثة حيض واجب محتم لان الخلاف في معنى القروء
لا تأثير له في كون العدد المذكور ناصا في وجوب التربص
بالقروء لا بالأشهر كما زعم صاحب العمل لأن النص لا يجوز
ترك العمل بما دل عليه الا بأحد أسباب ثلاثة. اما ضعف سنده
واما وجود معارض له مساو له في الثبوت والقوة وأما ثبوت
دليل على نسخه

وآية العدة لا يقول عاقل انها ضعيفة السند ولا معارض لها
الا العمل الفاسي ولا يوجد ناسخ لحكمها باجماع العلماء

(I) تفسير القرطبي 14/188

فجعل صاحب العمل عدة المطلقة ثلاثة أشهر دليل على انه لا يعرف تلك القاعدة الاصولية التي يعرفها المبتدئون في الطلب ومع هذا وضع هذا الاصل اعنى العمل الفاسي ليرجع اليه عند الاجتهاد أى الاجتهاد فى نبذ النصوص الصريحة التي لا يجوز ترك العمل بها باجماع الامة !!

الوجه الرابع أن الله سبحانه جعل تربص ثلاثة قروء شرطاً فى صحة زواج المطلقة ومن المعلوم لصغار طلبة العلم أن الشرط الشرعي حكم شرعي وضعى أى من وضع الشارع لا من وضع المكلف فلا يملك المكلف أن يزيده فيه أو ينقص منه شيئاً على ما حده الشارع، لان الزيادة أو النقص منه على ما حده الشارع يقتضي جواز الزيادة أو النقص على ما حده الشارع في كل شرط لان ما جاز فى مثل جاز فى مثله وذلك يؤدى الى تغيير الشروط الشرعية وتبديلها بما يوافق الغرض والهوى وذلك محال فى شريعتنا فما يؤدى اليه محال أيضاً، وان وقع من أحد تبديل وتغيير لشرط شرعي بغيره كما وقع لصاحب العمل الفاسي فذلك ناشئ عن جهله بهذه القاعدة المقررة فى أصول الفقه !! يؤيد هذا و يزيده ظهوراً

الوجه الخامس وهو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل من زاد فى الوضوء الذى هو شرط فى صحة الصلاة على ما حده من غسل الاعضاء ثلاثاً مسيئاً ومتعدياً وظالماً، كما يدل على ذلك حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال جاء أعرابي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأله عن الوضوء فأراه الوضوء ثلاثاً وقال هذا الوضوء، فمن زاد على هذا فقد أساء وتعدى وظلم، رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه، قال الحافظ من طرق صحيحة وصرح فى الفتح انه صححه بن خزيمة وغيره (1)

(1) نيل الاوطار للشوكاني 150/1 ط الحلبي

ففي هذا الحديث الدلالة الواضحة على خطأ تسويغ جعل العدة ثلاثة أشهر بأن فيه الجمع بين أصل العدة والاحتياط لمراد الشارع كما زعم الاستاذ كنون لأن تسويغه ذاك باطل من جهة القواعد الاصولية الضرورية والنصوص الشرعية لانك قد علمت أن النص لا يجوز ترك العمل بما دل عليه الا بأحد أسباب ثلاثة ليس واحد منها متحققا في تسويغه، وان الشرط الشرعي لا يجوز الزيادة عليه ولا النقص منه الا بنص من الشارع لا من صاحب العمل !!

ويكفي في الدلالة على سقوط تسويغه أن النبي نهى عن الزيادة في الوضوء على ثلاث وجعل الزائد عليها مسيئا ومتعديا وظالما مع أن الزيادة عليها متضمنة لها، فلو كان تضمن الزيادة للأصل المشروع مسوغا لها لما نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم

فتسويغ الاستاذ كنون لجعل العدة ثلاثة أشهر بما ذكره باطل من جهة أن ترك العمل بالنص لا يجوز الا بأحد الأسباب المتقدمة، ومن جهة أن الشرط الشرعي لا يجوز الزيادة عليه أو النقص منه الا بنص من الشارع، ومن جهة نص الحديث على النهي على الزيادة في الوضوء على ثلاث وجعله الزائد عليها مسيئا ومتعديا وظالما فهذه جهات ثلاث دالة على بطلان وفساد ذلك التسويغ

فتبين بهذا أن صاحب العمل الفاسي أساء وتعدى وظلم بجعله عدة المطلقة ثلاثة أشهر كما دل عليه حديث الزيادة في الوضوء على ثلاث لأن جعل العدة ثلاثة أشهر فيه الزيادة على عدة القروء بشهر ونصف أو شهر على ما ستعلمه في موضعه.

ولا جدال في أن المسيء والمتعدى والظالم مستحق للعقوبة في الآخرة، يؤيد هذا ويزيده وضوحا

الوجه السادس وهو أن العدة فيها ضرب من التعبد كما قال الامام الشافعي والقاضي أبو بكر ابن العربي (I) ويدل لصحة

قولهما انه لو كان المقصود من تشريعها مجرد براءة الرحم من الحمل
لكانت حيضة واحدة كافية في ذلك كما يدل عليه أمور

أحدها أن المختلعة تعدد بحيضة واحدة كما دل عليه الحديث
والآثار عن الصحابة، وإلى هذا ذهب أحمد بن حنبل وأسحق بن
راهويه وابن تيمية وابن القيم قال وهو مقتضى القياس، فإنها
استبراء لمجرد العلم ببراءة الرحم فكفت فيه حيضة واحدة (2)

ثانيها أن الأحاديث وعمل الصحابة يدلان على أن الأمة إذا
أسرت أو بيعت أو وهبت أو عتقت فإنها تستبرى، بحيضة واحدة
عند ارادة مالکها وطاها (3)

ثالثها أن الصغيرة واليائس اللتين لا تحيضان عدتهما ثلاثة
أشهر كما في القرآن العظيم

رابعها أن المتوفى عنها زوجها التي لم يدخل بها عدتها أربعة
أشهر وعشر

فهذه الأمور تدل على صحة ما قاله الشافعي وابن العربي أن
العدة فيها ضرب من التعبد

ومن المعلوم المقرر في أصول الفقه أن الحكم التعبدية لا يجوز
قياس غيره عليه لعدم ادراك العلة فيه وإذا كان القياس
عليه غير جائز مع أنه أصل من أصول الشريعة فكيف جاز لناظم
العمل الفاسي أن يغير حكم العدة الذي فيه معنى التعبد بثلاثة
أشهر؟!

لقد دل بهذا العمل المناقض للقواعد الاستدلالية التي لا تخفى
على المبتدئين أنه خلط في عمله وخطب خطب عشواء كما يدركه
كل ذي علم !!

(1) رسالة الشافعي في أصول الفقه 572 وأحكام القرآن لابن العربي 2/69/2

(2) زاد المعاد لابن القيم 214/4

(3) زاد المعاد 227/2

الوجه السابع من الوجوه الدالة على بطلان جعل العدة ثلاثة أشهر بدلا مما نص عليه القرآن العظيم أن الله عز وجل جعلها ثلاثة قروء رحمة وتيسيرا على المطلقة بانتهاء عدتها في أمد قريب تتمكن فيه من الزواج لان الوقت الذي تصدق فيه المطلقة فهي انقضاء اقرائها لا يتجاوز شهرا أو شهرين كما سيأتي بيانه ونقل أقوال العلماء فيه

ولاشك في أن تصديق المطلقة في انقضاء عدتها في الامد القريب فيه تيسير عظيم على المطلقة حيث تتمكن من الزواج في وقت قريب جدا بالنسبة لثلاثة أشهر كاملة على ما شرعه صاحب العمل الفاسي

هذه هي المصلحة العظيمة في جعلها بالقروء لا بثلاثة أشهر كاملة !!

لكن صاحب العمل تعقب حكم أحكم الحاكمين وجعلها ثلاثة أشهر لخفاء هذه المصلحة المقصودة للشارع عليه فجعل اليسر عسرا والتخفيف تشديدا !!

وهذا الخطأ الفاضح لا يستغرب صدوره ممن يتهم على أحكام الشريعة بعقله وهواه بدون بحث في الأدلة والنظر في مقاصد الشارع من تشريع الأحكام مع مراعاة القواعد الأصولية الواجب الرجوع إليها حتى يكون قوله مصيبا غير بعيد عن الصواب هذا البعد الشاسع الناشئ، عن تبديل حكم الله سبحانه وتغييره بما ينافي كمال الايمان ويناقض العقل والنقل !!

الوجه الثامن تعليل جعل العدة ثلاثة أشهر بأن كثيرا من النساء يستعجلن الزواج فيدعين انقضاء القروء الثلاثة فعوملن بنقيض قصدهن ولم يحكم لهن بانقضاء العدة الا بعد مرور ثلاثة أشهر على طلاقهن، تعقب ساقط على حكم أحكم الحاكمين دال دلالة قطعية على أن صاحب العمل الفاسي والفقهاء المقرين له على هذا التعليل الواهي الواهن ما قرأوا آية العدة، وان قرأوها

فما فهموا معناها البين الواضح ولا أدركوا مقصدها الصريح، الذي يدركه كل من يعرف لغة العرب بكل سهولة ويسر

ذلك أن قوله تعالى (ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن أن كن يؤمن بالله واليوم الآخر) دال دلالة يفهمها كل من عنده نصيب من العلم ولو قليلا كل القلة على فساد ذلك التعليل وبطلانه لانه ظاهر الدلالة على أن الله جعل المطلقات مؤتمنات على ما في أرحامهن من الحيض أو الحمل، ولهذا نهاهن وحذرهن من كتمان ما في أرحامهن أثناء العدة بقوله (أن كن يؤمن بالله واليوم الآخر) الدال بمفهومه على انتفاء إيمانهن بالله واليوم الآخر أن كتمن ما في أرحامهن من دم الحيض أو الحمل

ففي هذه الآية الدلالة البينة الواضحة التي يفهمها قارئ الاجرومية على فساد تلك العلة وانها كبيت العنكبوت في الوهن والضعف !!

ذلك لأن هذا النص الصريح دال على الغائها وعدم اعتبارها، اذ لو كانت علتهم صحيحة معتبرة لما ائتمن سبحانه المطلقات على ما في أرحامهن ونهاهن عن كتمان ذلك، ولجعل عدتهن ثلاثة أشهر بدلا من ثلاثة قروء وكفى المؤمنين تعقب صاحب العمل الفاسي وفقهائه على حكمه الذي لا معقب له !!

أقوال العلماء الدالة على فساد تلك العلة وبطلانها !!

وهذا الذي قررناه وبيناه بدلائله هو الذي عليه علماء الامة من الصحابة والتابعين وغيرهم واليك ما يدلك على ذلك

قال القرطبي في تفسير قوله تعالى (ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن أن كن يؤمن بالله واليوم الآخر) فيه مسألان .

الاولى قوله (ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن ان كن يؤمن بالله واليوم الآخر) أى من الحيض قاله عكرمة والزهرى والنخعي، وقيل الحمل قاله عمر وابن عباس، وقال مجاهد الحمل والحيض معا، وهذا على أن الحامل تحيض، والمعنى المقصود من الآية انه لما دار أمر العدة على الحيض والاطهار ولا اطلاع عليهما الا من جهة النساء جعل القول قولها اذا ادعت انقضاء العدة أو عدمها، = وجعلهن مؤتمنات على ذلك = وهو مقتضى قوله تعالى (ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن) وقال سليمان بن يسار لم تأمر أن تفتح النساء فننظر الى فروجهن ولكن وكل ذلك اليهن اذ كن مؤتمنات !!

ومعنى النهي عن الكتمان النهي عن الاضرار بالزوج واذهاب حقه، فاذا قالت المطلقة حضت وهي لم تحض ذهبت بحقه في الارتجاع واذا قالت لم أحض وهي قد حاضت ألزمته من النفقة ما لم يلزمه فاضرت به أو تقصد بكذبها في نفي الحيض الا ترتجع حتى تنقضي العدة ويقطع الشرع حقه، وكذلك الحامل تكتـم الحمل تقطع حقه في الارتجاع.

قال قتادة كانت عاداتهن في الجاهلية أن يكتمن الحمل ليلحق الحمل بالزوج الجديد ففي ذلك نزلت الآية، وحكى أن رجلا من أسجع أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انى طلقت امرأتي وهي حبلى ولست آمن أن تتزوج فيصير ولدى لغيرى فانزل الله الآية وردت امرأة الاسجعي عليه (I)

هذه أقوال الصحابة والتابعين الذين تلقوا عنهم تفسير القرآن، وهي صريحة في جعل القول للمطلقة اذا ادعت انقضاء العدة أو عدم انقضائها لان الله سبحانه جعل المطلقات مؤتمنات على ذلك كما يدل عليه قوله تعالى (ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن) كما رأيت في كلام القرطبي وبهذا تعلم

(I) تفسير القرطبي 118/3 ط دار الكتاب العربي

سقوط تلك العلة التي استند اليها صاحب العمل الفاسي في ابطال حكم أحكم الحاكمين لانها مخالفة لنص الآية كما دلت عليه أقوال الصحابة والتابعين في تفسير الآية الكريمة وبيان أن المطلقة مصدقة في قولها في انقضاء عدتها أو عدم انقضائها، يؤيد هذا ويزيده ظهوراً

الوجه التاسع من الوجوه الدالة دلالة قاطعة على سقوط تلك العلة وفساد ما رتب عليها من جعل العدة ثلاثة أشهر وهو ما نقله القرطبي في كلامه المتقدم عن قتادة أن النساء في الجاهلية كن يكتمن الحمل ليلحقن الحمل بالزوج الجديد ففي ذلك نزلت الآية

ومن المعلوم المقرر في علوم التفسير وأصول الفقه أن صورة السبب التي ورد عليها العام قطعية الدخول فيه ولا تخرج منه بأي وجه

وكتمان النساء الحمل - والحيض مثله - هي الصورة التي نزلت بسببها آية عدة المطلقة الحائض، فأخرجها من عموم الآية بجعل عدتها ثلاثة أشهر بدلا من ثلاثة قروء اخراج لصورة السبب من عموم الآية، وذلك باطل فاسد باجماع العلماء اذ لا خلاف في دخول صورة السبب في لفظ العام وانما الخلاف في شموله لغيرها فما صنعه صاحب العمل الفاسي دليل قاطع على جهله بالقواعد الضرورية، ولهذا خلط في هذه المسألة وخبط وهذى بما يخالف أقوال الصحابة والتابعين وعلماء التفسير وقواعد الاصول، ومع هذا الخبط العجيب والخلط الغريب اتخذ فقهاء المغرب عمله أصلا يرجعون اليه عند الاجتهاد كما قال كاتب المقال !!

الوجه العاشر أن العلماء المجتهدين الذين اليهم المرجع في مسائل الاحكام لم يخطر ببال أحد منهم أن يخالف نص آية العدة ويجعل عدة المطلقة ثلاثة أشهر كما فعل صاحب العمل الفاسي،

بل انهم التزموا العمل بنص الآية الكريمة وما دلت عليه نصاً من وجوب اعتداد المطلقة بالقروء لا بالأشهر ولهذا اختلفوا في المدة التي يصدق فيها قول المطلقة في

انقضاء عدتها، فقال مالك اذا قالت انقضت عدتي في أمد تنقضي في مثله العدة قبل قولها، فان أخبرت بانقضاء العدة في مدة تقع نادراً فقولان، قال في المدونة اذا قالت حضت ثلاث حيض في شهر صدقت اذا صدقها النساء وبه قال شريح!! وقال علي بن أبي طالب أصبت وأحسننت، وقال في كتاب محمد لا تصدق الا في شهر ونصف!! ونحوه قول أبي ثور. قال أبو ثور أقل ما يكون ذلك في سبعة وأربعين يوماً، وذلك أن أقل الطهر خمسة عشر يوماً وأقل الحيض يوم، وقال النعمان - يعني أبا حنيفة - لا تصدق في أقل من ستين يوماً وبه قال الشافعي (I)

هذه أقوال الأئمة فيما تصدق فيه المطلقة في انقضاء عدتها، وهي دائرة بين شهر على قول لمالك وقول شريح وعلي وشهر ونصف على قول مالك في كتاب محمد وقول أبي ثور وشهرين على قول أبي حنيفة والشافعي على ما نقله القرطبي عنهم في تفسيره ولا تخرج هذه الأقوال عما دلت عليه آية العدة كما هو ظاهر كما أنها تحقق المقصود الذي دلت عليه من التيسير والتخفيف على المطلقة بانقضاء عدتها في أمد قريب أما العمل الفاسي فانه لا يصدق قولها إلا بعد مضي ثلاثة أشهر كاملة على طلاقها

وبهذا يتبين أن العمل الفاسي نسخ من الشريعة العمل بالعدة التي نص عليها القرآن نصاً لا يحتمل التأويل استناداً الى تلك العلة التي دلت الآية على الغائها وعدم اعتبارها كما بيناه بدليله فيما مر بك

ومن المعلوم المقرر في أصول الفقه أن نسخ حكم ثبت بنص القرآن لا يجوز بحديث الآحاد الصحيح عند جمهور العلماء بل قال الشافعي لا يجوز نسخه حتى بالحديث المتواتر

(I) تفسير القرطبي 119/3

فهل اعتقد صاحب العمل الفاسي والفقهاء المقرون له على هذا النسخ أن عمل فاس أعلى مرتبة من حديث الأحاد الصحيح أم خفيت عليهم هذه القاعدة التي لا يجهلها قارئ الأوراق في أصول الفقه لامام الحرمين؟! ثم مع هذا وضع أصلا يرجع اليه الفقهاء المغاربة عند الاجتهاد !!

الوجه الحادى عشر من الوجوه الدالة دلالة قطعية على بطلان ما شرعه صاحب العمل الفاسي في هذه المسألة أن اجماع العلماء على أن عدة المطلقة الحائض ثلاثة قروء (I) ولم يخالف هذا الاجماع الا القاضي ابن العربى وهو محجوج باجماع من قبله من العلماء كما ستعلمه في موضعه

والقول المخالف للاجماع لا وزن له ولا اعتبار به عند العلماء كإافة بل يجب تركه والغاؤه ولهذا نص علماء الاصول على انه يجب على المفتي أن يكون خبيراً بمواقع الاجماع حتى لا يفتي بما فيه خرق له، كما نصوا على أن الاجماع مقدم على الكتاب والسنة لأنهما يقبلان النسخ، والاجماع لا يقبله فالأجماع على خلاف ما فى الكتاب والسنة دليل قاطع على نسخه (2) فقول ابن العربى باطل مرفوض لمخالفته للاجماع !!

فليعلم هذا الاجماع أولئك الفقهاء الذين قلدوا صاحب العمل الفاسي وخالفوا هذا الاجماع وعصوا الله ورسوله بمخالتفهم له كما يعلم من أدلة حجيته المسطورة فى كتب الاصول فلا داعي للاطالة بذكرها

ما جرى به العمل الفاسي في عدة المطلقة الحائض باطل فاسد من جهات !!

بهذه الدلائل القاطعة التى قررناها والبراهين الساطعة التى أوضحناها يتبين أن ما جرى به العمل الفاسي في هذه المسألة

(I) انظر مراتب الاجماع لابن حزم 76 ط دار الكتب العلمية

(2) انظر المستصفى 392/2 وجمع الجوامع شرح المحلى 383/2

باطل فاسد من جهات عديدة احداها مخالفته لنص الآية القطعي
الدلالة !

ثانيتها مخالفته لقاعدة أن النص لا يجوز ترك العمل بما
دل عليه الا بأحد أسباب ثلاثة لا يوجد واحد منها يجيز ترك
العمل به على ما بيناه فيما مر بك !

ثالثتها زيادته في شرط شرعي وضعي ليس لأحد كائنا من
كان أن يزيد فيه أو ينقص منه شيئاً لانه من وضع الشارع
لا من وضع المكلف !

رابعتها أن العدة فيها معنى التعبد، والحكم التعبدى لايجوز
لأحد التصرف فيه بالتبديل والتغيير بالاجماع !

خامستها أن العمل الفاسي جعل مناط زيادته في العدة علة
فاسدة نص القرآن على عدم اعتبارها وانها ملغاة !

سادستها أن الحكم المرتب على علة فاسدة باطل مردود !
سابعتها نسخه لحكم ثبت بالقرآن ونسخ القرآن لا يجوز الا
بالقران أو الحديث المتواتر عند جمهور العلماء

ثامنتها مخالفة العمل الفاسي لاجماع العلماء !؟

ومخالفته للاجماع كافية وحدها في الدلالة القاطعة على فساد ما
جرى به العمل الفاسي في عدة المطلقة الحائض وأن العاملين به
عاصون آثمون كما يعلم من أدلة حجية الاجماع المذكورة في تنب
أصول الفقه فلا داعي لمطالة بذكرها هنا

وانما أطلنا الكلام في تقرير الادلة الدالة على بطلان ما
جرى به العمل في هذه المسألة مع أن مخالفته للاجماع كافية
في الدلالة على بطلانه لنريهم فساد العمل بذلك وبطلانه وعدم
صحته بأي وجه من وجوه الاستدلال الصحيح المقبول عند العلماء
وانه عار عن أي سند الا تلك العلة الباطلة الساقطة التي نصت
آية العدة على الفائها وعدم اعتبارها كما دلت عليه أقوال الصحابة
والتابعين وعلماء التفسير التي نقلناها فيما تقدم وفقننا الله
سبحانه وكل مؤمن للحق والتزام العمل به والاعراض عن الاقوال
الباطلة المناقضة لما في كتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم

أبطال دعوى القاضي أبي بكر بن العربي المعافى المالكي

لعل صاحب العمل الفاسي والفقهاء المحكمين لعمله في أحكام
الشريعة اغتروا بما زعمه ابن العربي، حيث قال عند كلامه على
آية العدة: ما نصه وقد قلت الاديان في الذكران فكيف بالنسوان
فلا أرى أن تمكن المطلقة من الزواج الا بعد ثلاثة أشهر من
الطلاق (I)

وقوله هذا نهج فيه منهجه المعروف في التهجم على القول
برأيه في النصوص الشرعية غير مراعاة في ذلك القواعد
العلمية ولا ملتفت لاجماع العلماء قبله على خلاف رأيه كما
يعلم من كتاب حكم اللحم المستورد من أوروبا فقد ذكرنا فيه
من غرائب أقواله وعجائب آرائه المخالفة لضروريات القواعد
الأصولية ما يدل على أن أهل بلده كانوا مصيبين إذ خانوا
يحذرون القادمين لبلده من طلبه العلم من الأخذ عنه لما
عرف به من كثرة أخطائه العلمية التي لا تخفى على المبتدئين في
طلب العلم

وقد ذكرت المصادر التي نصت على ذلك، فارجع اليه لتعلم كيف
كان يتهجم على القول برأيه في المسائل الشرعية وغيرها بما
يشير العجب من أقواله المناقضة للنصوص والقواعد العلمية !!

ودعواه في عدة المطلقة نهج فيها نفس المنهج الذي نهجه في
غيرها من القول بدون روية وبحث ونظر في النصوص والقواعد
الأصولية التي قررناها في أبطال ما جرى به العمل الفاسي
في هذه المسألة

وغير خاف أن الأدلة المتقدمة التي دللنا بها على بطلان ما
جرى به العمل الفاسي بطلانا لا يمارى فيه منصفه علم ولو

(I) احكام القرآن لابن العربي 79/1 ط السعادة

قليلا بقواعد الاصول كلها تبطل دعوى ابن العربي وتهدمها
وتدكها دكا

ومما يلفت النظر أن كلامه في هذه المسألة نهج فيه منهجه
المعروف في تناقض آرائه وتخالف أقواله في المسألة الواحدة

ذلك أنه نفسه حكى في أحكام القرآن اجماع الأمة على تصديق
المطلقة في شغل رحمها وبراءته فقد قال ولا خلاف بين الأمة
في العمل على قولها في الشغل للرحم أو البراءة ما لم يظهر
كذبها (I) ثم مع حكايته هذا الاجماع نكص على عقبيه فادعى
العمل بما يخالفه

وقد اتفق العلماء على تحريم مخالفة الاجماع وعلى تقديمه
على الكتاب والسنة وهكذا باء بالاثم العظيم بمخالفة الاجماع
الذى نقله هو نفسه وقدم رأيه عليه وعلى نص الآية الكريمة !!
وهذا غاية ما يبلغه المعرض عن تطبيق القواعد العلمية على
آرائه في التناقض والخذلان !!

ومن تناقضه العجيب في هذه المسألة انه قال فيما نقلناه
عنه فيما مر بك أن العدة فيها ضرب من التعبد، وقال أن الزكاة
فيها ضرب من التعبد وهذا يقتضى أن يكون لها محل مخصوص
وقال النبي صلى الله عليه وسلم إنما الزكاة في الحلق واللبة
فبين صلى الله عليه وسلم محلها فاذا أهمل ذلك زال عنها حظ
التعبد اهـ (2)

ونحن نسأله اذا كانت العدة فيها ضرب من التعبد باعترافه
والزكاة فيها ضرب من التعبد باعترافه أيضا فلماذا كان اهمال
الزكاة في الحلق واللبة يزيل عنها حظ التعبد ولم يكن اهمال
العدة بالقروء، يزيل عنها حظ التعبد أيضا ؟!

أليس تفريقه بين حكمين متماثلين في كل منهما ضرب
من التعبد تناقضا مفضوحا وتحكما مرفوضا عقلا ونقلا ؟!!

(I) احكام القرآن 79/I

(2) احكام القرآن 224/I ط السعادة

ومثل هذا التناقض فى أقواله كثير يقول قولاً ثم يقول ما يناقضه وقد ذكرنا أمثلة من ذلك فى كتاب اللحم المستورد من أوربا فارجع اليه لتعلم أن هذا الرجل لا يجوز العمل بأقواله إلا بعد عرضها على الأدلة والقواعد التشريعية ليعلم صحتها من باطلها وصوابها من خطئها كما سلكناه فى كتاب اللحم المستورد فى نقد قوله بإباحة أكل المسلم الدجاجة التى قتل عنقها الكتابي واحتج لهرائه بقوله تعالى (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم) معرضاً عن إجماع الأمة وقواعد التشريع التى تبطل هديانه وتنقض هرائه نقضاً لا يمارى معه ذو علم فى بطلان دعواه وبعدها عن الحق بعد الأرض من السماء، ومع هذا اغتر بعض العلماء بخرافته فأباح للمسلمين أكل الحيوان الذى قتله الكتابي بغير ذكاة شرعية المحرم بالكتاب والسنة والإجماع كما بيناه فى الكتاب المذكور !!

الاحكام نوعان نوع لا يتغير ونوع يتغير

نختم الكلام على عدة المطلقة الحائض بقاعدة عظيمة لو علمها ابن العربي وصاحب العمل الفاسي والفقهاء المغاربة المتأخرون المحتجون بالعمل لما تهجموا هذا التهجم الساقط السخيف على تغيير حكم نص عليه القرآن نصاً لا يحتمل التأويل ونسخوه بعلّة باطلة دل على الغائها وفسادها نص آية العدة كما بيناه بما لا يبقى معه شك فى أنهم لم يراعوا أدنى مراعاة ما يجب على المؤمن من الأدب والاحترام لكتاب الله تعالى فحرفوا الكلم عن مواضعه وقدموا رأيهم على حكمه الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ونسخوا حكمه بعقولهم الفارغة من العلم لجمودهم على التقليد والعمل بالأقوال بدون معرفة مداركها، وقد نقلنا فيما تقدم أقوال العلماء أن المقلد والجاهل والعامي ألفاظ مترادفة !!

وكيف يجوز في عقل عاقل أن يسلم تغيير حكم منصوص عليه في كتاب الله تعالى من المقلدين؟! ثم يتخذ حكما شرعيا يعمل به بدون حياء من الله سبحانه ولا خشية من عقابه !!

واليكم بيان القاعدة العظيمة التي كان يكفي الاطلاع عليها فقهاء فاس ومن أيدهم في باطلهم ليميزوا بين الاحكام التي تتغير، والاحكام التي لا تتغير ! قال ابن القيم في كتاب اغاثة اللهفان: الاحكام نوعان: نوع لا يتغير عن حالة واحدة هو عليها لا بحسب الازمنة ولا الأمكنة ولا اجتهاد الأئمة وذلك كوجوب الواجبات وتحريم المحرمات، والحدود المقدرة بالشرع على الجرائم ونحو ذلك فهذا النوع لا يتطرق اليه تغيير ولا اجتهاد يخالف ما وضع عليه والنوع الثاني ما يتغير بحسب اقتضاء المصلحة له زمانا ومكانا وحالا

وذلك كمقادير التعزيرات وأجناسها وصفاتها فان الشارع ينوع فيها بحسب المصلحة اه (I) وقد أطال الكلام في تقرير هذه القاعدة العظيمة بما يعلم من الرجوع الى كتابه المذكور

وعدة المطلقة من الواجبات المقدرة بعدد محدود التي لا يتطرق اليها تغيير لا بحسب الأزمنة ولا الأمكنة، ولا الاحوال ولا اجتهاد الائمة كما رأيت في كلام ابن القيم في النوع الذي لا يتغير من الاحكام

فلو أن صاحب العمل الفاسي والفقهاء المقرين له على تغيير حكم العدة علموا هذه القاعدة لكفونا عناء نقض حكمهم الباطل المخالف للقرآن والسنة والاجماع كما بيناه بما لا يرتاب معه منصف في فساد تلك الخرافة وبطلانها !!

صاحب العمل الفاسي حاطب ليل !!

لقد أخذت العلامة الحجوى الحمية بالحق لكتاب الله عز وجل فقال رحمه الله تعالى منكرا أشد النكر ما جرى به العمل الفاسي

(I) المرجع السابق I/346 ط الحلبى

من ترك العمل بآية العدة وآية الطلاق الرجعي، وآية اللعان بعد ذكره من ألف في العمل ثم جاء الشيخ عبد الرحمن بن عبد القادر الفاسي ونظم كتابا فيه نحو ثلاثمائة مسألة مما جرى به العمل بفاس بالخصوص، وشرحه هو كما شرحه غيره غير أنه حاطب ليل جمع فيه حتى ما جرى به عمل القضاة جورا أو جهلا، كترك اللعان مع أنه في كتاب الله! وأن عدة المطلقة ثلاثة أشهر لا قروء مخالفا بذلك لفظ القرآن! وغير ذلك مما انتقده عليه اهلائي في نور البصر وغيره، ومن المسائل التي زعموا جريان العمل فيها أن الطلاق كله بائن! مع أن الطلاق إذا أطلق في القرآن انصرف للرجعي، ولا يكون بائنا إلا بأسباب مهما لم تكن صار رجعيا ولى في ذلك رسالة فلينظرها مريدها اهـ (I)

وقد أصاب الحجوى الذى كان مالكي المذهب ووفق كل التوفيق فى الانتصار لكتاب الله تعالى والدفاع عنه بانكاره ما جرى به العمل الفاسي من ترك العمل بنصوص القرآن الصريحة كما أصاب فى قومه أن صاحب العمل حاطب ليل !!

واقطع دليل على ذلك ما فى ذلك النظم من مخالفات كثيرة للدلائل ابقاطعة والقواعد الاستدلالية الضرورية استنادا الى ما جرى به عمل القضاة جورا أو جهلا كما قال العلامة الحجوى رحمه الله تعالى

وان تعجب فعجب أن يجعل هذا العمل أصلا يرجع اليه فقهاء فاس عند الاجتهاد كما قال كاتب المقال !!

لقد كان واجبا على السيد عبد الله كنون أن يقف مما جرى به العمل الفاسي من ترك العمل بنصوص القرآن موقف الحجوى فى الانتصار لكتاب الله تعالى والدفاع عن أحكامه المحكمة المجمع من الامة على العمل بها

(I) انظر الفكر السامي، فى تاريخ الفقه الاسلامي 408/2 ط دمشق

كان هذا واجبا متأكدا لكنه مع الاسف العظيم وقف من ذلك الباطل موقفا مخالفا لموقف الحجوى، فأقر ما جرى به العمل الفاسي من ترك العدة بالقروء ووجه ذلك الباطل بعله نص اقرآن على الغائها وعدم اعتبارها نسا صريحا لا مجال فيه لتأويل أو تحريف كما بيناه بيانا شافيا بالدلائل القاطعة ونقلنا أقوال الصحابة والتابعين في فسادها وبطلانها فيما مر بك

وقد وفقت اللجنة التي وضعت قانون الاحوال الشخصية الجارى به العمل فى المحاكم الشرعية فردت الحق الى نصابه بجعل العدة بالقروء لا بالاشهر والطلاق كله رجعيا الا في أحوال خاصة

وقد دل عملها هذا على انها أدمل عقلا واوسع علما من صاحب العمل الفاسي والفقهاء المقلدين له في عمله !!

(19)

بيع الصفقة !!

قال الاستاذ كنون أن البروفسور ميسو قال له انكم في المغرب بمسائل العمل برهنتم على تفتحكم وحللتهم مسائل عويصة كما فى مسألة بيع الصفقة التي نعاني منها فى أوروبا ما نعاني، فكم من قصور شامخة أصبحت عرضة المثلث أو يستبد بها أحد الشرعاء، ولا يمكن للباقى من ملاكها أن يفعلوا شيئا، ولا بد أننا سنأخذ بمسألة بيع الصفقة فى يوم ما، وقال الاستاذ كنون عقب كلام البروفسور: فهذه نظرة رجل من رجال القانون الاجانب الى مسألة العمل تدل على قيمتها التشريعية العظيمة، والحق ما شهدته به ! انتهى كلامه

ولا يخفى على نبيه ما فى كلام هذا البروفسور من مجاملة فارغة بعيدة عن الحق كما يدل عليه أمران

أحدهما اعترافه بأن حكومته لا تعمل ببيع الصفقة، وما حملها على ذلك الا أنها رأت فى العمل ببيع الصفقة ظلما واکراها للشريك على بيع نصيبه فى العقار بغير رضاه، وذلك ينافي

انعدالة والديمقراطية ولا يتفق معها بأى وجه! ولو كان زعمه حقا لكان فى امكان دولته أن تشرع بيع الصفقة وتجعله قانونا جاريا العمل به كما فعل صاحب العمل الفاسي!! لان من المعلوم أن تغيير القوانين وتبديلها أمر معتاد فى البلاد الاوربية فلا تمر أعوام حتى يغير الاوربيون كثيرا من مواد قوانينهم!

فلو كان بيع الصفقة فيه حل للمشاكل على ما زعم ذلك البروفسور لكان تشريعه عندهم ميسورا كل اليسر!! لكنهم ما فعلوا ذلك ولن يفعلوه لما فيه من الجور والاكراه، وذلك مناف للعدالة والديمقراطية!!

فهم نظروا فى هذه المسألة نظرا صحيحا فكانوا أسد رأيا وأعدل حكما من صاحب العمل الفاسي والفقهاء المقرين له على ذلك!!

ثانيهما اذا كان الخطأ البواح حليف صاحب العمل الفاسي وافقهاء الموافقين له فى تشريع بيع الصفقة الذين كان المفروض فيهم أن يكونوا عالمين بالأدلة والاصول الكلية الدالة على تحريمه تحريما قاطعا فشرعوا من عند أنفسهم وبعقولهم ما عارضوا به النصوص والاصول الشرعية فلا مراة فى أن ذلك ابروفسور أحق وأجدر بعدم اعتبار هرائه لأنه بدون شك أجهل ممن شرعوا بيع الصفقة بأدلة الشريعة وأصولها ومقاصدها

فتأييد ما جرى به العمل الفاسي فى هذه المسألة بكلام ذلك ابروفسور لا وجه ولا مسوغ له لأنه تأييد لمسألة لها تعلق بأشريعة بكلام من يجهل عنها كل شيء وانما يتكلم بعقله وهواه!!

هذا من جهة ومن جهة أخرى فان الحكم الذى يدعي مشرعوه نسبته الى الشريعة ويحكم به فى المحاكم لا يؤيد أو يرجح بكلام بروفسور أجنبي حتى لو كان عاتما بأحكام الشريعة وأصولها، وانما يؤيد بنصوص القرآن والسنة والاجماع والقياس والقواعد الكلية التشريعية.

أما تأييده بكلام رجل أجنبي عن ديننا اعتاد الاحتكام الى القوانين الباطلة التي ضرر أحكامها أكثر من نفعها ومفسدتها أعظم من مصلحتها فأمر ياباه ويرفضه العقلاء فضلا عن العلماء !!

والعجيب قول الاستاذ معقبا على كلام ذلك البروفسور: والحق ما شهدت به فإذا كان بيع الصفقة حقا لشهادة البروفسور بحقيته مع أن الأدلة الجزئية والأصول الكلية الشرعية تدل على تحريمه، فما هو الباطل الذي تشهد الأعداء والأصدقاء ببطلانه؟!

بيع الصفقة محرم شرعا

بيع الصفقة الذي شرعه صاحب العمل الفاسي وكثير من الفقهاء المالكية غير جائز بل هو محرم شرعا ولا يوجد دليل على جوازه فضلا عن وجوبه والزام العباد به لا من الكتاب ولا من السنة ولا الأجماع ولا القياس ولا قواعد التشريع !!

وانما استند صاحب العمل الفاسي والفقهاء الموافقون له في تشريعه الى المصلحة المرسلة والاستدلال لوجوبه بالمصلحة المرسلة باطل محقق كما ستعلمه

بيان الأدلة الجزئية والأصول الكلية الدالة على تحريمه

الدليل الاول مخالفته مخالفة صريحة للأحاديث الموجبة لشفعة الشريك في العقار كأرض أو دار لم تقسم

ونذكر هنا حديثا واحدا فيه الدلالة القاطعة على ما ذكرناه أخرج مسلم وأبو داود والنسائي عن جابر قال قال صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربعة أو حائط لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء أخذ وان شاء ترك فان باعه ولم يؤذنه فهو أحق به فهذا نص صريح لا

يتطرق اليه تاويل فى تخيير الشريك فى العقار فى أخذ حصة شريكه أو تركها للمشتري، ولو كان بيع الصفقة واجبا للمصلحة المزعومة لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شاء أخذ وان شاء ترك بل كان يقول فان ترك بيعت حصته مع حصة شريكه هذا هو القول المعقول الذى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول له لو كان بيع الصفقة واجبا للمصلحة الموهومة لكنه قال ان شاء أخذ وان شاء ترك

فدل ذلك دلالة قاطعة على أن الشريك اذا لم يشفع الحصة التي باعها شريكه بقي مالكا ل حصته وليس للشريك أن يلزمه بيع حصته ليرتفع ثمن العقار ببيع جميعه

فبيع الصفقة فيه رد صريح لقضاء رسول الله أولا، واستدراك عليه ثانيا ومخالف لأصول التشريعية ثالثا

كما يدل عليه الدليل الثاني وهو أن من أصول الشريعة تحريم الجور والظلم فان فى القرآن والسنة من النصوص الدالة على تحريم الظلم والتحذير منه وبيان سوء عاقبته ما لا يجهله العلماء، ولا يجادل عاقل أن حكم القاضي بالزام الشريك اذا لم يشفع حصة شريكه بيع حصته ظلم وجور ولا أعتقد أن عاقلا فضلا عن عالم يقول بصحة بيع ناشئ عن الظلم والجور!! فان هذا البيع تنكره جميع الشرائع السماوية لا شريعتنا فحسب

الدليل الثالث أن حكم القاضي ببيع حصة الشريك الذى لم يشفع حصة شريكه اكراه له على بيعها، وذلك مناقض لأصل عظيم من أصول الشريعة وهو أن كل عقد أو تصرف ناشئ عن الاكراه فهو باطل غير معتبر شرعا ولا يترتب عليه أثره سواء كان بيعا أم هبة أم نكاحا أم طلاقا أم غيره

لان من عدالة شريعتنا الكاملة أنها لم تجز عقدا أو تصرفا الا اذا كان ناشئا عن اختيار ورضى، هذا أصل تشريعي ثابت

بنصوص القرآن والسنة، ولهذا جعل علماء الاصول فساد العقود والتصرفات الناشئة عن الاكراه قاعدة كلية من قواعد التشريع فلا ندرى كيف خفيت هذه القاعدة على صاحب العمل الفاسي الذى جعل العمل أصلا يرجع اليه الفقهاء المفاربة عند الاجتهاد؟!

الدليل الرابع حديث حكيم بن حزام أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبع ما ليس عندك رواه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذى وابن ماجة وابن حبان في صحيحه وقال الترمذى حسن صحيح

قال البغوى النهي فى هذا الحديث عن بيع الاعيان التى لا يملكها وقال النووى ظاهر النهي تحريم بيع ما لم يكن فى ملك الانسان ولا داخلا تحت مقدرته، وقد استثنى من ذلك السلم فتكون أدلة جوازه مخصصة لهذا العموم (I)

والشريك الذى يطالب ببيع حصة شريكه يطالب ببيع مالا يملكه

والقاضي الذى يحكم ببيع الصفقة يحكم ببيع ما لا يملكه وليس هذا البيع من قبيل السلم الجائز شرعا على سبيل الرخصة، كما هو ظاهر

لهذا كان بيع الصفقة محرما بنص هذا الحديث كما هو واضح

الدليل الخامس أن بيع الصفقة فيه أخذ ملك المسلم بغير رضاه

وذلك غصب محرم بالاجماع والاحاديث الكثيرة الدالة على أنه من الكبائر منها حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ظلم قيد شبر من الارض طوقه من سبع أرضين، رواه البخارى ومسلم ومنها حديث أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أخذ شبرا بغير حقه طوقه من سبع أرضين رواه أحمد ومسلم

(I) نيل الاوطار للشوكاني 132/5

ومنها حديث يعلى بن مرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أيما رجل ظلم شبرا من الارض كلفه الله عز وجل أن يحفره حتى يبلغ سبع أرضين ثم يطوقه يوم القيامة حتى يقضي بين الناس رواه أحمد والطبراني وابن حبان في صحيحه

والاحاديث الدالة على أن غضب شبر من الارض من المحرمات الكبائر كثيرة كما يعلم من كتب السنة

إذا كان غضب شبر من الارض يطوق غاصبه من سبع أرضين يوم القيامة حتى يقضي بين الناس فغضب حصة الشريك وبيعها بغير رضاه أعظم جرما وأشد تحريما من غضب شبر !!

وأخذ الشريك ثمن حصته التي بيعت غضبا بغير رضاه لا ينافي انه غضب في أخذها منه بغير رضاه، فالغضب محقق شرعا وعرفا ولو مع أخذ ثمنها

الدليل السادس أن من الاصول التشريعية المجمع عليها أن مال المسلم عقارا كان أو سلعة أو غيرها لا يجوز التصرف فيه بغير رضاه واختياره الا في أحوال خاصة، وذلك كبيع متاعه لوفاء دين عليه أو نفقة الوالدين أو الزوجة والأولاد الصغار، أو أخذ ما عليه من زكاة، أو أخذ الشريك في العقار ما اشتراه غير شريك ونحو هذا من الحقوق التي خصت من هذا الاصل بالنص في بعضها أو القياس عليه في البعض الآخر (I)

الدليل السابع أن جمهور العلماء ومنهم الامام مالك قالوا لا يحل الاحتيال لأسقاط شفعة الشريك، وأن فعل أحد ذلك لم تسقط، وسئل الامام أحمد عن الحيلة في ابطال الشفعة فقال لا يجوز شيء من الحيل في ذلك ولا ابطال حق مسلم واحتجوا لذلك بقوله تعالى (يخادعون الله والذين آمنوا وما يخادعون

(I) انظر بداية المجتهد لابن رشد 2/251 ونيل الاوطار للشوكاني 5/268

الا أنفسهم وما يشعرون) البقرة 9 وبعديث لعن الله اليهود أن الله لما حرم عليهم الشحوم جملوه ثم باعوه فأكلوا ثمنه، رواه البخارى ومسلم وغيرهما عن جابر (I)

ولا ينازع منصف أن بيع حصة الشريك بالاكراه والجبر أحق وأولى بالتحريم من إسقاط حقه فى الشفعة بالحيلة التى ليس فيها اكراه على بيع حقه فالعقل والشرع يحكمان بأن بيع الصفة أحق وأجدر بالتحريم من هذه الصورة التى حرّمها العلماء واحتجوا لتحريمها بالآية الكريمة والحديث الصحيح

الدليل الثامن أن الشفعة حق واجب للشريك فى العقار بالاجماع والسنة (2) على الوجه الذى شرعه الشارع، أن شاء أخذ حصة شريكه، وأن شاء ترك ويبقى مالكاً لحصته وبيع الصفة فيه مخالفة صريحة للسنة والاجماع كما هو واضح !!

ومخالفته للاجماع كافية وحدها فى الدلالة القاطعة على فساده وبطلانه وعدم انعقاده شرعاً لما بيناه فيما تقدم أن الاجماع مقدم على الكتاب والسنة والقياس فلا داعى لاعادة ذلك فارجع اليه لتعلم أن ما جرى به العمل الفاسى فاسد باطل لو كان له دليل معتبر مقبول لمخالفته للاجماع المحرمة بالقرآن والسنة فكيف يكون صحيحاً شرعاً وليس له دليل الا المصلحة المرسلة التى ستعلم ما فى الاستدلال بها لخرافة بيع الصفة من أخطاء تدل على أن المستدل بها لا يعلم ما لا يصح الاستدلال به حتى فى مذهب مالك الذى يتمذهب به !!

تضافر الأدلة فى الدلالة على الحكم

يفيد العلم القطعى بثبوته

تلك ثمانية أدلة كل واحد منها يكفى فى الدلالة على تحريم بيع الصفة وفساده وعدم انعقاده شرعاً

(I) المغنى لابن قدامة 326/5 وما بعدها ط المنار

(2) المغنى لابن قدامة 384/5 ونيل الاوطار 281/5

ومن المعلوم أن دلالة أكثر النصوص سواء كانت قطعية الثبوت أم ظنيته على الأحكام ظنية لأنها لا تسلم من تطرق الاحتمالات العشرة التي يتعذر مع تطرقها إلى النص أن يدل على الحكم دلالة قطعية إلا إذا احتفت به قرائن تنتفي معها تلك الاحتمالات (1)

ومن القرائن النافية لتلك الاحتمالات تكاثر الأدلة وتعاضدها في الدلالة على الحكم كما في تحريم بيع الصفقة فإن تضافر ثمانية أدلة يفيد القطع بتحريمه وعدم انعقاده شرعا !!

ومما لا يخفى على العليم الخبير بالفروع الفقهية وأدلتها أنه لا يكاد يوجد فرع له ثلاثة أدلة فضلا عن ثمانية كما في هذه المسألة التي دللنا على أنها محرمة مناقضة لأدلة الشريعة وأصولها الكلية بما لا يبقى معه قول لمتقول ولا جدال من مجادل

وقد اعترف الحجوى المالكي بأن بيع الصفقة لا ينطبق على أصول مذهب مالك !! (2) وكيف يجوز لمقلد لمذهب مالك أن يشرع حكما يخالف أصول مذهبه؟! وقد اتفق فقهاء مذهبه على تحريم الفتوى والحكم بغير المشهور أو الراجح في المذهب كما تقدم نقل ذلك عنهم، ولا يجادل عاقل فضلا عن عالم أن الحكم المخالف لأصول المذهب بل ولأصول الشريعة كلها على ما سبق بيانه أولى وأحق بتحريم الفتوى والحكم به !!

فتشريع صاحب العمل الفاسي لبيع الصفقة المناقض لأصول مذهب مالك وأصول الشريعة دليل على أنه حاطب ليل كما قال الحجوى !!

والفقهاء المقلدون له فيه وفي عدة المطلقة وجعل الطلاق الرجعى بائنا وابطال اللعان كلهم خطاب ليل مثل صاحب العمل لاستواء الجميع في رد نصوص القرآن ردا صريحا وترك العمل بها تركا صراحا بواحا بدون مسوغ لذلك من لغة ولا أدلة شرعية ولا قاعدة تشريعية

(1) الموافقات للشاطبي 50/2 وارشاد الفحول للشوكاني 27 ومفتاح الوصول (2) تاريخ الفقه الاسلامي للحجوى 407/2 نلشريف التلمساني 43 ط الخانجي

فهل هذا هو الاجتهاد الذى يرجع فيه الفقهاء المغاربة الى العمل كما قال الاستاذ كنون ؟!

انه اجتهاد لا يعرفه العلماء، وانما يعرفه الفقهاء المغاربة !!
وبيع الصفقة قال به كثير من الفقهاء المالكية قبل صاحب العمل الفاسي لكن صاحب العمل هو الذى شهره ورفع رايته وأوجبته بدون شرط من الشروط التى اشترطها من قبله من المالكية سوى اتحاد المدخل فقد قال

فى قابل القسم وما ئم يقبل * لا يشترط سوى اتحاد المدخل
وعلى كل حال فبيع الصفقة باطل فاسد شرعا سواء تحقق فيه ما اشترطوه أم لم يتحقق على رأي صاحب العمل الفاسي لأنه بيع فاسد من أصله لمناقضته للدلائل الجزئية والاصول الكلية التى قررناها أتم تقرير وأوضحناها أحسن ايضاح فيما مر بك

حجة الفقهاء القائلين بوجوب بيع الصفقة

احتج الفقهاء الموجبون لبيع الصفقة بالمصلحة المرسلة لان العقار اذا بيع جميعه كان ثمن بيعه زائدا على ثمن حصة الشريك البائع اذا بيعت وحدها

هذه هي الحجة التى قدموها على الاحاديث وأصول الشريعة التى تحرم تحريما قاطعا غصب ملك من مالكة عقارا كان أم غيره الا فى أحوال خاصة ليس بيع الصفقة منها كما سبق بيانه ونحن نسألهم لماذا اعتبروا مصلحة الذى يريد بيع حصته، ولم يعتبروا مفسدة بيع حصة الشريك الآخر بالجبر والاكراه ؟!
خاصة اذا كان يسكن فى حصته أو يزرعها ليعيش هو وأهله من غلتها

الم يعلموا أن درء المفسد مقدم عند العقلاء بله العلماء على جلب المصالح ؟! وأمر آخر يبطل الاحتجاج بهذا الاصل الموهوم كما قال الغزالي فيما نقلناه عنه سابقا وهو أن هذه المصلحة

مع معارضتها للمفسدة المتقدمة معارضة أيضا لاحاديث ايجاب الشفعة التى قضى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن الشريك ان شاء أخذ حصة شريكه وان شاء ترك ولم يقل صلى الله عليه وسلم ان ترك الشفعة فبيعوا حصته مع حصة الشريك البائع لها ، ومن المعلوم المقرر في أصول الفقه الذي لا يجهله قارئ أصغر كتاب في أصول الفقه أن تأخير البيان على وقت الحاجة غير جائز في حقه صلى الله عليه وسلم لان الله أرسله لتبليغ الاحكام الى عباده فلمو كان بيع حصة الشريك الذى ترك الشفعة واجبا لهذه المصلحة الموهومة لبين صلى الله عليه وسلم ذلك ولم يسكت عنه

وأمر ثالث يبطل هذه الحجة الواهية وهوانها معارضة للاصول المتقدمة الدالة دلالة قطعية على تحريم اكراه مالك على بيع ملكه الا في الاحوال التى تقدم بيانها وليس منها في شيء بيع نصيب الشريك ليزيد ثمن نصيب الشريك الآخر وأمر رابع يبطلها وهو أن العلماء القائلين بحجية المصلحة المرسله متفقون على أنها اذا كانت معارضة للنصوص فلا يعمل بها ولا عبرة بها وقد نص المالكية أنفسهم على عدم اعتبارها عند معارضتها للنصوص كما بيناه فيما تقدم

فالاحتجاج بالمصلحة المرسله لبيع الصفقة مع معارضتها للنصوص والاصول التشريعية دليل قاطع على خبطهم وخلطهم فى هذه المسألة لجهلهم بالمقرر فى كتب المذهب أن المصلحة المرسله المعارضة للنص غير معتبرة، وهذه المصلحة معارضة لنصوص كثيرة لا لنص واحد !!

وأمر خامس يبطل حجتهم الساقطة وهو أننا نسألهم اذا كان شخص له أرض أو دار الى جنب أرض أو دار لغيره لو بيعتا معا لتضاعف ثمنهما، وان بيعتا متفرقتين نقص ثمنهما هل يوجبون على أحد منهما بيع أرضه أو داره بالاكره لهذه المصلحة ؟!

فان قالوا لا يجوز ذلك لأن الملكين مقسومان قلنا ما دليلهم على الفرق في الحكم بين العقار المشترك، والمقسوم فان المصلحة التي احتجوا بها لا كراه الشريك على بيع حصته في العقار المشترك موجودة ومتحققة أيضا في اكراه مالك الارض أو الدار المجاورة على بيع أرضه أو داره ليتضاعف ثمنهما

فما هو الفرق بين اكراه الشريك على بيع حصته، وعدم اكراه الجار على بيع أرضه أو داره؟! فان مصلحة زيادة الثمن متحققة بالمشاهدة في الصورتين كما أن مخالفة الاحاديث الموجبة للشفعة متحققة فيهما أيضا !!

فالتفريق بين الصورتين في الحكم تفريق بين مثلين، وهو باطل عقلا وشرعا

تلك أدلة قاطعة تدل على أن صاحب العمل الفاسي حاطب ليل حقا لان عمله المبتدع بلغ شأوا عظيما وحدا بعيدا في مخالفة نصوص القرآن والسنة التي لا معارض لها كما يدل عليه اجماع العلماء كافة على العمل بما نص عليه القرآن في عدة المطلقة الحائض والطلاق الرجعي، واللعان والشفعة على الوجه الذي قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم

وقد خالف صاحب العمل بكل جرعة نصوص القرآن والسنة واجماع العلماء وشرع في هذه المسائل أحكاما ناسخة لاحكام القرآن والسنة والاجماع بعقله ومنه ومع هذه المخالفة العجيبة لنصوص القرآن والسنة والاجماع أقدم الفقهاء المغاربة بكل جرعة أيضا واستهانة بأحكام شرعها أحكم الحاكمين على تقليده واتباعه فيما شرعه بهواه، ولم ينبه على فسادها وبطلانها الا القليل المنصف منهم !! وكم فيه من مخالفات صريحة للنصوص والقواعد الاستدلالية كما يعلمه من قرأه وكان خبيرا بالأدلة والقواعد التشريعية والقواعد الاصولية!! هذا هو العمل الذي جعل منه الفقهاء المغاربة أصلا يرجعون اليه عند الاجتهاد !! نسأل الله

عز وجل أن يوفقنا ويعيننا على تأليف كتاب خاص نبين فيه
أخطاءه الفاضحة ونكشف أباطيله المخالفة للنصوص الشرعية
والاقوال المشهورة أو الراجعة فى مذهب مالك مما يجب معه
نبذ العمل به وعدم الالتفات لما فيه نظرا وشرعا

لا حجة الا فى كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وما يرجع اليهما

لقد تبين من الوجوه العشرة التي دللنا بها على بطلان الاحتجاج
فى أحكام الشريعة بالعمل الفاسي والاندلسي والافريقي والمطلق
وغيره أن لا حجة الا فى كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله
عليه وسلم وما استند اليهما من اجماع وقياس مبني على علة
صحيحة أو قواعد كلية مأخوذة منهما

فلو أن الفقهاء المفاربة المبتدعين لهذا الاصل الواهن رجعوا
الى هذه الاصول العظيمة المكيئة لوجدوا فيها حكم كل نازلة تنزل
بالناس اما نصا واما استنباطا الى أن يرث الله الارض ومن
عليها ولا غناهم الرجوع الى هذه الاصول المجمع على الرجوع
اليها لآخذ حكم النوازل التي تنزل بالافراد والجماعات والدول
عبادات ومعاملات وسلوكا عن الرجوع فى ذلك الى أعمال الاقطار
والمدن والقرى !!

كما سيعلمون علم اليقين انهم مخطئون مبطلون فى تأصيل
هذا الاصل الذى لا سند له غالبا الا قول ضعيف أو مهجور كما
اعترف به كاتب المقال أو رأي معارض لنصوص القرآن والسنة
والاجماع استنادا الى المصلحة المرسله الباطلة لمخالفتها للنصوص
ليرجعوا اليه عند الاجتهاد كما قال كاتب المقال !!

وهل قال عاقل أن العمل المصنوع المؤلف من الاقوال الضعيفة
أو المهجورة غالبا أو من أحكام القضاة جورا وظلما كما قال
الحجوى هل قال عاقل أن مثل هذا العمل يعد أصلا يرجع اليه عند
الاجتهاد!! ومن العجب أنهم قاسوا عملهم على عمل المدينة !

ومن المعلوم ضرورة لاهل العلم ان قياس فرع على أصل لا
يصح مع وجود فارق واحد بينهما، فكيف يصح قياس عملهم على
عمل المدينة مع وجود فوارق متعددة بين العاملين كما بيناه بيانا
تاماً شافياً فيما مر بك؟! فارجع الى ما قررناه فى ذلك لتعلم أن
الجمود على التقليد هو الذى أوقعهم فى هذه المهزلة المضحكة التى
لا يقع فيها المبتدئون فى طلب العلم الذين قرأوا الورقات فى
أصول الفقه لامام الحرمين

وقد قررنا هذا مفصلاً فى الوجوه العشرة المتقدمة التى أبطلنا
بها حجية العمل الفاسى وغيره من الاعمال التى جعلوها أصلاً من
أصول التشريع!! وانما أشرنا هنا الى ذلك للذكرى فان الذكرى
تنفع المومنين كما نذكر هنا أيضاً بما نقلناه عن الامام الشافعى
الواضع لعلم أصول الفقه العليم الخبير بالاحكام ومداركها انه
قال: لا تنزل بالناس نازلة الا وفى كتاب الله بيان حكمها نصاً
أو استنباطاً ويقول القرطبى فى تفسير قوله تعالى (ما فرطنا
فى الكتاب من شيء) أن القرآن ما ترك شيئاً من أمر الدين
الا دل عليه أما دلالة مبينة مشروحة، وأما دلالة مجملة يتلقى
بيانها من الرسول عليه الصلاة والسلام أو من الاجماع
أو من القياس كما نقلنا عن الحافظ الامام ابن القيم
ابطال دعوى القائلين أن النصوص لا تحيط بأحكام الحوادث
لأنها متناهية وحوادث العباد غير متناهية واقامته الادلة على
احاطة النصوص بأحكام ما يحدث من الحوادث

أن المقارنة بين أقوال هؤلاء الأئمة وعمل الفقهاء المغاربة
بالاعمال التى لا سند لها من كتاب ولا من سنة ولا اجماع بسبب
اعراضهم عما يجب الرجوع اليه من الاصول العظيمة الكامنة
الجامعة لاحكام النوازل كما تدل عليه أقوال هؤلاء الأئمة
ويؤيده الواقع المشاهد من المجتهدين المتقدمين والمتأخرين من
أهل القرن العاشر ومن بعدهم تدل على فراغ عقولهم من العلم

الصحيح وانهم خبطوا فى تأصيل هذا الاصل خبط عشواء وركبوا
متن عمياء فحادوا عن منهج المحققين من العلماء !!

هدانا الله سبحانه وجميع المتبعين لهذا الدين الحنيف الذى
أرسل الله به خاتم رسله الى الصراط المستقيم الذى كان عليه
الصحابة وسلفنا الصالحون الاخيار أنه سبحانه سميع مجيب

هذا ما وفقنا الله سبحانه لجمعه من تعليقات على ذلك المقال
مفيدة، وتعمقات للصواب مرشدة، وللأخطاء الواقعة فيه مبينة
مسندين ذلك بالنصوص التشريعية، والقواعد الاصولية والحديثية
والمقدمات المستمدة من المقارنة بين المذاهب الاجتهادية. المنتجة
للمنتائج الصحيحة القطعية، غير معتمدين على الاقوال العارية عن
الأدلة، ولا مقيمين وزنا للدعاوى التى لا تؤيدها البراهين القوية

فلله الحمد على ما هدانا ووفقنا اليه، والصلاة والسلام على
سيدنا ومولانا محمد وآله. ورضي الله تعالى عن صحابته

كان الفراغ من كتابة هذا النقد المختصر من النقد المطول ظهر يوم
الثلاثاء تاسع وعشري ربيع الاخر عام ثمانية وأربعمائة والف
هجرية

تآليف المؤلف

ما طبع منها

- أريج الآس في ابطال فتوى عالم فاس
- بذل الماعون في مسألة اماوون
- التيمم في الكتاب والسنة
- حكم اللحم المستورد من اوربا
- العجة الدامغة، على بطلان دعوى ان حلق اللحية ملعون وصلاته باطلنة
- الاهلان، بجواب السؤال عن حكم اغلال
- حكم الدخان وطابة والصلاة وراء متعاطيها
- تبين المدارك، لرجحان سنية تعية المسجد وقت خطبة الجمعة في مذهب مالك

ما لم يطبع

- المجتبى في التفسير والحديث والفقہ ونقد الاقوال المخالفة للدليل تم منه الجزء الاول
- الاقناع، باعتبار خلاف داود في الاجماع
- اقامة العجة، على عدم احاطة احد من الائمة الاربعة بالسنة تحت الطبع
- الدلائل القطعية، على الاخطاء الشنيعة الواقعة في القنبلة الذرية
- الادلة القوية الجلية، على ان عمل فاس وغيره ليس من الاصول التشريعية
- حكم الغضاب بالسواد
- ابطال دعوى على حسب الله ان الممثل اذا طلق زوجته الممثلة في تمثيلية هزلية لا يقع طلاقه
- الاعلام، بما خالف فيه احد الائمة الاربعة السنة الصحيحة من الاحكام، لم يتم

- تنبيه الباحثين، على خطأ قول الامام مالك ان عليا عليه السلام لم يكن من الخلفاء الراشدين
- تبين الحقيقة، في وجوب الاقتصاص من الذكر للأنثى في الشريعة
- ثبوت الاجر. ببيان حكم صلاة الوتر بعد طلوع الفجر
- الفتاوى الفقهية
- تفسير الايات المقررة في السنة السابعة بالمعاهد الدينية
- شرح الاحاديث المقررة في السنة السابعة بالمعاهد الدينية
- تفسير الايات المقررة في السنة السابعة
- شرح الاحاديث المقررة في السنة السادسة ...
- اتعاف الطلاب الاماجد. بادلة جواز الصلاة على الاموات في المساجد

الفهرس

صفحة

خطبة الكتاب وسبب تأليفه	2، 1
(1) عرف مذهب مالك بالوسطية بين العرفيين واصحاب الراى	3
شروط المذهب الحنفى فى قبول حديث الاحاد والعمل به فى الاحكام وشروط المذهب المالكى لقبوله ..	5
من الاصول التى بنى عليها مذهب مالك الاستحسان ونصوص الفقهاء المالكية على ان الاستحسان اصل من اصول مذهب مالك	14
بعض تعريفاته المقررة فى اصول الفقه	15
اشكال اورده الامام الشافعى على القائلين بالاستحسان	18
الاشكال المتقدم الذى اورده الامام الشافعى على العمل بالاستحسان يرد أيضا على العمل بالمصلحة المرسله !	22
احتجاجهم لاعتبار المصلحة المرسله بحجة اوهى من سابقتها !!	23
الوسيلة الى معرفة ما فى المذهب المالكى من مخالفة للسنن الكثيرة سهلة متيسرة	28
الامام مالك من اصحاب الراى	30
ندم الامام مالك على الافتاء بالراى	31
امثلة تدل على غيرها مما خالف فيه مذهب مالك الاحاديث الصحيحة مخالفة ليس لها مسوغ من جهة القواعد الاستدلالية	33
اقوال العلماء المطلعين على اصول المذاهب الفقهية تؤيد ما قررناه بالدلائل القوية ان المذهب الوسط هو مذهب الشافعى	39
(2) مذهب مالك اوسع من مصر والشام والعراق !!	43
اعتراف الشيخ المهلبى الوزانى بان المغرب لا يوجد به من يعرف مذهب غير مذهب مالك	45
اقسام الحيل	52
دفع اعتراض على عمل الحنفية بالحيل المحرمة	52
المشقة فى الاحكام الشرعية لا تنافى يسرها وسماحتها	55
امثلة تدل على ان ما فى مذهب مالك من تشديد فى بعض الاحكام ناشىء عن الراى !!	56

58	اثار التعصب المذهبي على العقل والعلم والامة الاسلامية
60	وشهد شاهد من اهلها
65	انكار المجالس العلمية بالمغرب على ائمة المساجد فعل هذه السنن
67	انكار فقهاء المجالس العلمية العمل بسنن الصلاة ناشيء عن جهلهم بهذه القاعدة
68	خفاء اصل من اصول مذهب مالك على فقهاء المجالس العلمية كان في عملهم به مندوحة عن انكار ما لا يجوز انكاره في مذهبهم !!
68	خطا من قال من علماء المذهب ان هذا الاصل اختلف فيه قول مالك
71	من اسوأ اثار تقليد المذاهب العمل بالقوانين الوضعية
72	(1) ما الفائدة في دراسة تفسير القرآن العظيم ؟
75	(2) ما الفائدة في دراسة الحديث رواية ودراية ؟
78	هل تحقق المقصود من انشاء دار الحديث ؟
82	(3) ما الفائدة في دراسة اصول الفقه ؟
85	منهاج الفقهاء المقلدين يخالف منهج السلف الصالح !
89	وصية الامام مالك بترك قوله المخالف للكتاب والسنة
95	الوسيلة التي يعرف بها المالكية ان وصية الامام مالك حق وصواب
96	فضل الأئمة لا يمنع من بيان ما اخطأوا فيه
97	(3) الامام مالك يحكم العقل في النقل !!
99	اقوال العلماء في وجوب اتباع العقل لنصوص الشارع
100	الوسيلة التي يصل بها المجتهد لفهم مراد الشارع من النص
101	(4) القياس يقدم عند مالك على عمل المدينة !!
102	اعتذار الاستاذ كنون عن هذا الخطأ غير مقبول !
103	(5) تناقض الاستاذ كنون !
105	(6) رأى الاستاذ كنون في تقديم مالك لعمل المدينة على الخبر الصحيح الذي روي من طريق الاحاد
108	انتقاد الحفاظ لاحاديث صحيحة السند لشذوذ متنها
112	(7) الباحثون المستشرقون لا حظوا على علماء الحديث انهم لم يتناولوا متون الاحاديث بالنقد والتصحيح

صفحة	
113	كلمة للامام ابن قتيبة تدل على ان امثال الباحثين في عصرنا كانوا موجودين في القرنين الثاني والثالث الهجريين
114	اجابته عن طعن الجاهلين في اصحاب الحديث
115	تأليف الحفاظ كتباً خاصة في الاحاديث الموضوعة
116	هل يصح الاحتجاج او الاستشهاد بأقوال المستشرقين فيما له تعلق بأصل سن أعظم اصول شريعتنا ؟!
119	طعن المستشرقين في الاسلام عامة وفي السنة خاصة !!
119	اقوالهم الدالة على ان الطعن في السنة من اعظم مقاصدهم للسبب الذي بيناه
124	ما رأي المحتج بقول المستشرقين والباحثين فيما نقلناه عنهم فيما تقدم ؟!
126	مالك لم يقدم عمل المدينة على خبر الواحد الصحيح للسبب الذي ذكره الاستاذ كنون وزعم انه رأى له !!
128	السبب الصحيح في تقديم مالك العمل على حديث الاحاد الصحيح
130	ملحوظة على تقديم العمل على حديث الاحاد دون الحديث المتواتر
132	(12) اجتهاد مالك اجتهاد مطلق
132	انواع الاجتهاد
133	(13) اهل الامصار من اتباع مذهب مالك جعلوا من العمل عندهم اصلاً من اصول المذهب !
136	هل تحقق سبب واحد من هذه الاسباب في عمل فاس وغيره من الاعمال ؟!
139	المقلد والجاهل وانعامي ألفاظ مترادفة ..!!
142	(14) مستند حجة العمل الفاسي وغيره !!
146	(15) توجيه الحكم او الفتوى بانقراض الضعيف او المهجور !!
149	(16) حجة الفقهاء المالكية على جواز الحكم او الفتوى بالقول الضعيف او المهجور !!
153	(17) حكم الحاكم يرفع الخلاف
155	نصوص علماء الاصول فيما ينقض وما لا ينقض من الاحكام
156	نصوص الفقهاء المالكية على نقض الحكم المخالف لاحد هذه الاصول
158	محاكم الاستئناف والنقض والابرار تبطل اطلاق حكم الحاكم يرفع الخلاف !!

صفحة	
160	(18) عدة المطلقة ثلاثة قروء فجرى العمل بجعلها ثلاثة اشهر
161	نقد جعل عدة المطلقة الحائض ثلاثة اشهر نقدا مفصلا
168	اقوال العلماء الدالة على فساد تلك العلة وبطلانها !!
172	ما جرى به العمل الفاسى فى عدة المطلقة الحائض باطل فاسد من جهات !!
174	ابطال دعوى القاضى ابنى بكر بن العربى المعافى المالكى
176	الاحكام نوعان: نوع لا يتغير ونوع يتغير
177	صاحب العمل الفاسى حاطب ليل...!!
179	(19) بيع الصفقة !!
181	بيان الادلة الجزئية والاصول الكلية الدالة على تحريمه
185	تضافر الادلة فى الدلالة على الحكم يفيد العلم القطعى بثبوته
187	حجة الفقهاء القائلين بوجوب بيع الصفقة
190	لا حجة الا فى كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وما يرجع اليهما

تصويبات

ص	ص	ص	ص
2	15	منفذا	12
16	17	من	14
24	5	مناقضا	5
33	19	الايجاز	18
34	3	تكرير	9
40	8	ابن المديني	12
40	13	طريقة	29
43	27	بالجمود	15
44	5	الجمود	24
46	21	كائنا من كان	3
50	4	الامر	17
50	15	الفرق	166
53	18	الجدع	27
54	1	ابي حنيفة	28
54	23	يسرا ولا تعسرا	43
56	15	الاحتجاج	طبع الخانجي ثم رقم 2
57	13	نذكره	
57	25	الجمود	
58	1	طول	
62	3	لانبنائها	
71	2	بأن	
77	3	التنبية	
79	1	المرجوح	
86	5	للمذهب	

رقم الايداع القانوني : 88/499

م. ب. ش. م. - ط 1000 ن. 7 - 88